

دار نآراس للطباعة والنشر



السلسلة الثقافية

*

صاحب الإمتياز: شوكت شيخ يزدين

رئيس التحرير: بدران أحمد حبیب

المسؤولية القانونية في قضية

الكورد الفيليين

العنوان: دار نارس للطباعة والنشر - شارع گولان - اربيل- كُردستان العراق

المسؤولية القانونية في قضية

الكورد الفيليين

زهير كاظم عبود

اسم الكتاب: المسؤولية القانونية في قضية الكورد الفيليين
تأليف: زهير كاظم عبود
من منشورات نآراس، رقم: ٥٦٢
الإخراج الفني: آراس أكرم
الغلاف: حميد رضا آزمودة
التصحيح: أميد أحمد البتاء
الإشراف على الطبع: عبدالرحمن الحاج محمود
الطبعة الأولى - ٢٠٠٧
رقم الإيداع في المكتبة العامة - اربيل: ٢٠٠٧/٤٥٤

مقدمة

المشكلة لا تكمن في كيفية معرفة الحق والحقوق، فهذه المسألة عدة طرق وأساليب للمعرفة والأقتناع، المشكلة تكمن في إنكار الإنسان للحق، والتنكر للحقيقة بالرغم من وضوحها وسهولة اكتشافها، وفي هذا الزمن المرير ينبري من يصر على إنكار الحق والحقيقة ويساهم في تغطيتها وتبرير الجرائم المرتكبة بحقها وفق تبريرات واهية، ولعل محاولات إنكار أو تخفيف مالحق الفيلية من جرائم وظلم من هذه الوسائل التي يعتمدها فاقد المروءة ومنكري الحقائق.

فإذا كانت وظيفة القوانين في المجتمع حماية الحريات والحقوق، فإنها تساهم أيضاً في إستقرار الحياة الاجتماعية، ولا يمكن ان تكون القوانين مصدراً من مصادر القلق والأسلحة التي تستغلها السلطات في ترويع المواطن، وإشهارها بوجهه وجعل حياته قلقة ومستقبله غامضاً وأيامه ممتلئة بالهواجس، في إجراءات غير عادلة وتطبيقات متطرفة وظالمة، بالإضافة إلى تعديها على مبدأ المساواة والحقوق والواجبات والحريات التي تعرضت لها الدساتير العراقية، ضمن أبواب الحقوق المدنية والسياسية.

ولطالما واجه الكورد "الفيليين" ما يقلل من تضحياتهم أو يغمز في انتسابهم وارتباطهم التاريخي وفي تراثهم القومي وحقيقتهم، ولطالما تم التقليل من مآساتهم ومحاولة تبرير الأفعال الجرمية المرتكبة بحقهم بقصد تضييع صوتهم وإلغاء خصوصيتهم، وتلك المحاولات البائسة بهدف

المساهمة في طمس معالم حقوقهم وشراكتهم في الحياة العراقية، والتقليل من دورهم المهم في الحياة السياسية والاجتماعية، كما تمارس تلك الجهات أساليب أخرى من خلال خلق مزاعم وأدعاءات زائفة تطعن في عراقيتهم وعلاقتهم بالتراب العراقي، وتصويرها على أنها حقيقة قائمة، القصد منها وبالنتيجة إحداث شرخ عميق في صميم المكونات الإنسانية في العراق، من خلال تحجيمهم وعزلهم عن أبناء جلدتهم لكونهم أكراد، او محاولة إصاقهم ضمن الأحزاب الدينية لكونهم من أتباع المذهب الجعفري، أو إحتسابهم على حركة سياسية معينة، لكونهم شكلوا على الدوام عنصراً مهماً من عناصر معارضة السلطات الدكتاتورية في العراق، ولم يهادنوا ولم يستكينوا، وثبتوا على جهادهم طيلة السنوات الحالكة التي مرت على العراق.

والحقيقة التي لا يمكن لأحد ان ينكرها أن عطاءهم كان لكل الحركة الوطنية دون تحديد، ولكل العراق دون أن يقفوا مع قومية محددة فقط. ما تعرض له الفيليون يجعلنا ندرك أن السلطات التي مرت في تاريخ العراق الحديث تعكزت على قوانين ونصوص لم يتم استعمالها وتطبيقها على غيرهم، فهذه النصوص كان يراد لها أن تكون السيف الحاد الذي يمكن ان يذبحهم أو على الأقل يفتت تواجدهم وجمعهم في أي زمان تريده وتختار توقيتته، تلك السلطات التي تعاقبت على حكم العراق عقاباً لهم على مواقفهم الوطنية المشرفة، وإضعافاً للموقف الوطني الشعبي العراقي.

ومن بين أهم الحقائق التي تتجسد عملياً في العراق وجود عدة قوميات متآخية ومتعايشة ومنسجمة، ولكل قومية منها حقوق وواجبات، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن نقر أو نقبل ونسلم بسيطرة قومية على أخرى، فلكل قومية كرامتها، ولكل قومية خصوصيتها، والمنطق يقضي ان كل

قومية منها لها تأريخها وحقوقها، وأن للقومية الأخرى مثل تلك الحقوق، وتداول العرب والمسلمين مقولة أن تحب لأخيك ماتحب لنفسك، ووفق هذا السياق فأن إهدار الحقوق ومنع المحاكم من النظر في القضايا التي تخص الجنسية والتعسف في التطبيقات القانونية، وقضايا التسفير الهمجي الظالم والجمعي، وسلب الحقوق ومصادرتها التي طالت شرائح عديدة من العراقيين، ولعل من أكبرها وأهمها شريحة الكورد الفيليين، كان مخططاً لها بقصد إحداث ردة فعل من مواقف الكورد الفيليين الوطنية، سواء منها المساندة لحركة المقاومة المسلحة، ضمن قوات البيشمركة الذراع المسلح للأحزاب الكوردية التي ناضلت ضد سلطات الدكتاتورية من أجل حقوق شعب كردستان في العراق، او من ضمن صفوف الحركة الوطنية التي عارضت النهج الدكتاتوري بكل الوسائل بما فيها الكفاح المسلح.

ولم تأخذ محنة الكورد الفيليين حجمها الطبيعي في الإعلام، العراقي منه أو الدولي، فقد تعرضت الفيلية إلى حالة ليس فقط من الاستلاب والتعتيم، وإنما إلى تمكن السلطة حينها إلى رش الرماد في عيون العديد من الجهات لتصوير الكورد الفيليين وكأنهم أجنب أقتضت الظروف السياسية في العراق أن يعودوا إلى بلادهم التي جاء اجدادهم منها، وروجت للمسألة وكأنها ترتيب لحماية وضع البيت الوطني، وحماية العراق من الدخلاء والمقيمين بشكل غير شرعي وقانوني، وعملية تزوير التاريخ ليس غريباً على تلك السلطة التي شرعت تدعو لإعادة كتابة التاريخ وفق رغبتها وغاياتها، ومع كل هذا التزوير والتزييف، فقد سقطت سلطة صدام فاضحة نفسها، حين تصدت في عمليات تهجير كبيرة صاحبها عمليات إحتجاز وتعذيب ونفي مواطنين عراقيين من الأكراد الفيليين يملكون السندات الرسمية التي تثبت عراقيتهم، وصاحب ذلك

القيام بمصادرة للأموال والعقارات لأساس لها من القانون ولاسند لها من الشرعية، كلها تم تطبيقها على الكورد الفيليين في العراق، اعتقاداً من السلطة انها انتصرت على الحق، وأنتقمت منهم شر إنتقام.

عملية الإقرار بحقوق الآخرين تحتاج ليس فقط إلى شجاعة وإيمان بحق الإنسان في الخيار والإختيار، وليس فقط الجرأة في تقبل قضية الحقوق، ولايحتاج أصحاب الضمائر الحية والمؤمنين بحقوق الإنسان إلى كل هذا، فهم أصلاً يحترمون خيار الانسان وكونه خلق حراً لايمكن إستعباده، فلكل انسان شخصية قانونية ويتمتع بحماية النظام القانوني، وأن جميع البشر أحرار متساوون في الكرامة والحقوق، وأن الحقيقة لاتموت، كما أن اهل العراق والمتخصصين في دراسة التاريخ والسياسة يعرفون يقيناً أصالة الكورد الفيليين وثبات وجودهم العراقي، إنما يتطلب الأمر حقاً الأيمان بمدى تطابق وجودهم التاريخي مع كل القوانين والأعراف في العراق، وأن عملية تهجيرهم كانت من جهات نزعت عنها الضمير فباتت ميّنة ودون وازع يردعها من إتمام الأفعال التي طالت الفيليين وغيرهم من أهل العراق.

وجاء في القاموس المحيط للفيروز آبادي في الصفحة ١١٢٩ أن الحق من أسماء الله تعالى، أو من صفاته، ضد الباطل ويعني العدل وواحد الحقوق والحقة أخص منه. وأكد سبحانه وتعالى على قضية الحق وكررها مرات عديدة في سور القرآن الكريم، ويكفي أن يرد في سورة البقرة لوحتها من القرآن الكريم كلمة الحق ٢٢ مرة.

والإسلام من الأديان التي تدعو لأحقاق الحق وتحث عليه، ومن يطالع كلمات القرآن المجيد يدرك أهمية الحق والحقوق لدى الإسلام، وإذا كان الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قد صدر في نهاية عام ١٩٤٨، فأن الإسلام أقر المبادئ العامة للحقوق قبل الف واربعمئة سنة، وقبل

الإسلام أكدت الديانات جميعها على إحترام قضية الحق والحقوق وتقديس الإنسان.

وجاء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان رداً على التجاهل المتعمد لهذه الحقوق وإحتقارها مما أدى الى اعمال أثارت بربريتها الضمير الإنساني، وكان البشر قد تنادوا ببزوغ عالم يتمتعون به بحرية القول والعقيدة وبالتحرر من الخوف والفاقة والإستعباد كأسمى ماترنو اليه نفوسهم.

وحتى في حال إنكار وقائع التاريخ في تواجد الكورد "الفيليين" في الجانب العراقي على الشريط الحدودي مع العراق، فأن الواقع العراقي حتى بعد تأسيس ماسمي بالحكم الوطني يمنحهم الحق في المواطنة، وضمن كامل الحقوق التي اقرها القانون الأساس وأقرتها العهود الدولية، ومعاهدات الدول التي وافقت عليها بما فيها العراق، الا أن السلوك الغريب الذي إنتهجه سلطة صدام من إنشاء قواعد قانونية باطلة تخالف القانون الدولي ولا تلتزم بالمعاهدات الدولية التي أبرمتها وتعهدت على الالتزام بها، ولا ألتزمت بالقانون الانساني ولا أحترمت نصوص الدساتير العراقية، ولاتجد هذه القواعد سنداً لها وشرعية في اسقاط الجنسية وسحب المستمسكات ومصادرة الأموال المنقولة وغير المنقولة عن الكورد الفيليين، مع العلم أن السلطات التي اسقطت الجنسية عن يهود العراق أحتفظت لهم بأموالهم تحت رعاية دائرة رسمية (دائرة مراقبة وإدارة أموال الأشخاص المسقطه جنسيتهم)، وجمدت التصرف بها والتي نظمها القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥١، أحترمت تلك الحقوق، في حين كانت المؤسسة الأمنية المتمثلة بدوائر الأمن والمخابرات والأستخبارات والأمن الخاص وحدها من تتصرف بكل حرية ودون رقابة قضائية أو قانونية بأموال وأسلاب الكورد الفيليين الذين استبيحت حياتهم وأموالهم بعد إن

كانوا يتمتعون بكامل حقوق المواطنة العراقية.

إن الأساس الذي أستندت اليه اللائحة الدولية في وجوب أن يتمتع الإنسان بحماية نظام قانوني من أن جميع الناس يولدون أحراراً ومتساويين في الكرامة والحقوق، ولكل انسان الحق في الحياة والحرية والأمان على شخصه، وأن لكل أنسان الحق في التعبير عن رأيه وأفكاره وأختيار شكل الحياة التي يريد وتضمنت النصوص الخاصة بالإعلان العديد من الحقوق غير أن مايهمنا في هذا البحث الموجز هو ما اوردته المادة الأولى من الجزء الأول من العهد الدولي الخاص بالحقوق والذي ينص:

(لجميع الشعوب حق تقرير مصيرها بنفسها، وهي بمقتضى هذا الحق حرة في تقرير مركزها السياسي في السعي لتحقيق نمائها الأقتصادي والأجتماعي والثقافي)، ويورد في الفقرة الثالثة منه مايلي: (أن على الدول الأطراف في العهد الدولي والتي تقع على عاتقها مسؤولية الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والأقاليم المشمولة بالوصاية أن تعمل على تحقيق المصير وأن تحترم هذا الحق).

كما أن الجنسية حق من حقوق الإنسان تستوجب النصوص القانونية توفيرها لجميع البشر دون إستثناء مهما كان نوعه في العقيدة أو الدين أو القومية أو المذهب أو اللون أو الجنس، ولذا فقد اتفقت المنظومة البشرية ضمن إتفاقياتها الدولية على عدم تجريد الإنسان من جنسيته وعدم إبقائه دون جنسية مطلقاً، وليس فقط سلب الجنسية وحق المواطنة، وانما سلب الحقوق المنقولة وغير المنقولة دون وجه حق، وسلب الحياة والإستقرار، وهو ما حصل للكورد الفيليين في زمن الدكتاتور البائد صدام في العراق.

كما ينص مشروع ميثاق حقوق الانسان والشعب في الوطن العربي ان لكل انسان الحق اينما وجد في إن يُعترف بشخصيته القانونية، وأن حقه في الحياة يحميه القانون، كما إن لكل أنسان الحق في الجنسية وله الحق في تغييرها والإحتفاظ بها مع أي جنسية أخرى، ولايجوز الطرد الجماعي لمواطني أي بلد عربي، ولايمكن في حالة الحرب الفعلية أو الخطر الداهم أو أية أزمة تهدد إستقلاله وأمنه أن يعلن حالة الطوارئ وأن يتخذ في أضيق الحدود الإجراءات التي يتطلبها الظرف الطارئ والتي تجيز التحلل من بعض الالتزامات المترتبة على الميثاق، ووفق هذا لايجوز التحلل من احترام الحق في الحياة والسلامة الشخصية والحق في الاعتراف بالشخصية القانونية وبالجنسية.

ولعل حالة ماجرى للكورد الفيليين من بين حالات فريدة في التاريخ الحديث، من بين شرائح المجتمعات التي تم انتزاع جنسيتها وأنكار مواطنتها من قبل سلطات غاشمة، دون رأي الشعب ودون تطبيق نزيه لنصوص الدستور، ودون أي إعتبار لقرارات الأمم المتحدة والعهود الدولية والمواثيق والمعاهدات، وتجاوزاً لحقائق التاريخ والجغرافية.

وتأتي القضية الكوردية من بين أهم القضايا العراقية، والتي استوجبت الإجتهد في وضع الحلول الناجعة لها، وإذا كانت القضية الكوردية تأخذ منا ذلك الأهتمام بالنظر لأهميتها في الحياة العراقية، فإن قضية الكورد الفيليين تعد من ضمن المهم من هذه القضية، بالنظر لأبعادها وتداخلاتها ونتائجها المأساوية، حيث تم الإمعان في إلحاق الأذى مادياً ومعنوياً بالفيليين من قبل السلطات على مدى سنوات طوال ولأسباب عدة، بالرغم من ثبوت كون المناطق التي سكنها الكورد الفيليين، جزء لايتجزأ من الأرض العراقية، وكانوا وحتى اليوم جزء لاينفصل من حضارته وتاريخه. ولهذا فإن وجوب وضرورة أن نصل الى الحق ونتحقق من الأدلة

والقرائن التي توصلنا اليه، وأن نتمعن في الشكل الدستوري الذي يحقق العدالة والحقوق للعراقيين بشكل عام، هذا الأمر يتوجب علينا أن نعترف أن الأكراد الفيليين من العراقيين الأصلاء أولاً ولم يأتوا من المجهول ثانياً وأنهم شركاء في هذا الوطن ثالثاً وأن تضحياتهم العراقية على مسار التاريخ تشهد لهم، وأنهم جزء مهم وفاعل ضمن صفحات التاريخ العراقي القديم والحديث، مثلما لهم حقوق كبقية البشر أخيراً.

وإذا وضعنا الرواسب الشوفينية التي كان لها الدور الأساس والفاعل في بروز ظاهرة التنكر للحق، ورفض منح أي حق للکرد عموماً وللفيلية خصوصاً على جانب، فأنا سنجد أن هذا الشعب تحمّل ما لا تتحمله الجبال من الظلم والضيم، الذي لم يكن له ما يبرره سوى سيادة العقل الشوفيني المبتلى بالأمراض التي تراكمت على مدى زمن ليس بالقصير، ومحاولته الدفع بإتجاه إنكار الحق بزعم حماية الوطن وسيادة التراب من خلال سياسة الوهم المتمثلة في سيادة قومية على أخرى، وإشاعة نظرية أن الوطن أغلى من الإنسان، وهذه السياسة المريضة والتي تمارسها العقلية الشوفينية والمتطرفة لايمكن أن تتعكّز على اللعبة الدولية والمصالح السياسية التي كان الشعب الكوردي أحد ضحاياها لنجزم بالتسليم للأمر الواقع، لأن المصالح الدولية واللعب السياسية لا تتغير من حقائق الشعوب، فالكورد شعب له من الحقوق ما للشعوب الأخرى وعليه ما للبشر دون منة من احد، بل ودون أن ينتظر من احد منحه هذه الحقوق، فقضية الحق لا تقبل المساومة مثلما ليس لها حلول وسطية.

فإذا أعتقدنا بماورد نكون قد خطونا الخطوة الأولى في إحقاق الحق الذي دعا اليه الإسلام قبل إعلان حقوق الإنسان الصادر من المجتمع الدولي.

ونعرف كلنا حقيقة أن الأكراد الفيليين جزء من الأمة الكوردية، مثلما

هم جزء مهم وفاعل من المجتمع العراقي، وهذه الحقيقة لا غبار عليها، وهم شريحة كوردية لهم لهجتهم وتاريخهم وخصوصيتهم وسكنوا هذا الجزء من أرض العراق منذ أن وجد الإنسان على هذه الأرض، وحين نشر الفتح الإسلامي جيوشة كان الكورد الفيليين يقيمون في تلك المناطق التي ألتزمت بالدين الجديد، بالنظر لتفهم حقيقة الدين وما يحققه من أسس ومفاهيم وقيم إنسانية للشعوب الإسلامية منها أو غير الإسلامية.

إن الأكراد الفيليين الذين عرفوا بتجمعاتهم المتمركزة في مدن وقصبات عراقية وفي محلات معينة من بغداد، أنتشروا في مساحة من الأرض توزعت وفقاً لخرائط الجغرافية والتقسيمات السياسية لا يمكن أن يغفل أحد وجودهم الإنساني، وكما لا يمكن إن يسكت أحد عن حقائق التاريخ الإنساني حيث كانوا ضمن تأثيراته وصفحاته المشرقة، بالرغم مما لحقهم من تهميش وغمض النظر في الفترات القديمة والحديثة التي كانوا فيها، حيث تمّ تغييبهم عند كتابة التاريخ في الزمن الصدامي الذي كتب وفقاً لرغبات السلطات الحاكمة.

ساهم الأكراد الفيليين سوية مع العرب في مناطق عديدة من العراق جنباً الى جنب في تحملهم نصيبهم من أضطهاد الحكومات التي كان ولائها يتسلطون على البشر بأسم الدين الإسلامي، وحمل سلطنتها وخلفاؤها وملوكها ورؤساؤها ألقاب (أمير المؤمنين)، والتي توالى على حكم العراق وانتهت مع حقبتها التاريخية، وما تحملته الشعب من جور وظلم السلطات العثمانية والفارسية والصدامية البائدة.

وحيث قامت ثورة العشرين في حزيران ١٩٢٠ كان الكورد الفيليين ضمن جموع الأكراد في مقدمة من أستجاب لنداء العلماء المسلمين والقادة السياسيين المنتورين وشيوخ العشائر في الفرات الأوسط، حيث تلاحمت الأخوة العراقية بحق في هذه المواقف التي سجلها التاريخ

العراقي بفخر للعرب وللأكراد والتركماني بالرغم من الظلم الذي كان يعانيه الكورد من الدولة العثمانية، الا أن الأستجابة الوطنية في رفض الأحتلال مهما كان شكله ونوعه، كان الدافع الذي دفع الشعب الكوردي وقياداته في التصدي المسلح، والمساهمة جنباً إلى جنب مع العرب والتركماني ضد الإحتلال الإنكليزي للعراق.

وخلال الحكم الوطني العراقي ساهم الكورد الفيليين مساهمة فعالة في رفد الإقتصاد العراقي وحركة التجارة العراقية والحركة العمالية رفاً فعلاً ومهماً، إذ تمتع الكورد الفيليين بعقليات تجارية وصناعية قادرة على المساهمة في ترسيخ قاعدة إقتصادية متينة للعراق، ولما تمتعوا به من نكاء فطري وتراكم عملي في فهم العلاقات التجارية والمالية، ولما أشتهر عنهم من خصال الأمانة والثقة والصدق والإخلاص في تعاملهم وعملياتهم التجارية والمالية، مما سبب إستقرار ورسوخ قيم السوق التجارية الناجحة والرصينة، بالإضافة الى تطلعاتهم بأتجاه المستقبل العراقي، حيث ساهموا في التخطيط لهذا المستقبل، وانصهروا ضمن النضال السياسي الوطني ليشكلوا قادة وقواعد تطالب بالحق والديمقراطية لكل العراق قبل أن يطالبوا بحقوقهم المشروعة.

والمنصف الذي يقرأ التاريخ العراقي بحيادية ينظر بعين الإعجاب للمساهمة الوطنية والتلاحم العراقي والشراكة الحقيقية في سبيل تحقيق طموحات الشعب العراقي (بكل أطيافه وشرائحه) وبجهاده ونضاله الذي جسده في ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ التي أنهت الحكم الملكي في العراق، ومن ثم في المواقف الثابتة والرصينة المناهضة للسلطات الدكتاتورية والشوفينية التي تعاقبت.

كانت مشكلة الأكراد الفيليين في العراق قائمة مع السلطات التي رسمت علاقتها بهم من خلال التشكيك بوطنيتهم، واتهامهم بالأنحياز الى

دولة إيران بأعتبارهم جزء من التهمة الكاذبة والرخيصة التي يتم قذف الشيعة الجعفرية في العراق بها، وإستحضار إتهامات لأساس لها من الواقع، وتشريع النصوص سيئة القصد التي يراد في تطبيقاتها تحطيم حياتهم وإستقرارهم في يوم ما ومحاربتهم بشفرات نصوصها، حيث بقيت تلك النصوص متوارثة تحرص على بقائها الأنظمة المتنافرة مع الشعب التي حكمت العراق، لم تتغير بتبدل الزمان وتغير السلطات على الحكم في العراق، والتي لم تستوعب مطالبهم الإنسانية ولاوضعهم القانوني، ولا أقرت بحقوقهم المشروعة فأستغلت مواقعها وقدراتها العسكرية وامكاناتها المادية، وشنت عليهم حملات هوجاء تلقي القبض عليهم بوسائل الخديعة وتهاجم بيوتهم وتنتهك حرمتها وهناك ستر عوائلهم، في التفسير الكيفي والهمجي المخطط له سلفاً، ولأغراض مسبقة ومدروسة، فطحنت أبناء العراق من الكورد الفيليين وروعت عوائلهم الأمانة والمستقرة وشردت أعدادهم وتجمعاتهم، وفرقت اطفالهم عن أمهاتهم وزوجاتهم عن رجالهم، وأستولت دون وجه حق على كل ما جمعته تلك العوائل في حصيلة أعمارها وتاريخها بعرق جبينها وبكدها بشرف، وبالنتيجة فقد خسر العراق الكثير في تلك الممارسة الإجرامية الحاقدة، يقيناً أن السلطة البائدة حين أقدمت على ممارسة تلك الأفعال الإجرامية بحق الفيليين كانت تعتقد أن بأستطاعتها القضاء على حقوق الشعوب وتطلعها لحقها في الحياة، وأنها تنتقم من الفيليين لأيقاع الأذى مزدوجاً على الشعب العراقي بالنظر للتداخل بين الشرائح وامتزاجها، وكما أعتقدت أنها قد تؤذي إيران لما التبس في عقلها من وجود روابط مذهبية أو دينية، دون أن يتم أعمال العقل في دراسة الحق والحقوق والتوصل الى محطات يمكن أن تكون قواعد وأسس للحياة العراقية الجديدة ضمن الإطار الإنساني بصرف النظر عن قوميته أو مذهبه، ولم يشكل الكورد

الفيليين أية مشكلة مع بقية مكونات الشعب العراقي، بل سَجَلُوا إنسجاماً وتلاحماً مصيرياً مشهوداً لهم، ولهذا كانت قضية الكورد الفيليين احد اسباب سقوط العديد من السلطات الشوفينية التي تعاقبت على حكم العراق.

التضحيات التي قدمها الأكراد الفيليين لم تكن نوعاً من الترف السياسي أو من أجل مواقف ذاتية أو لمصلحة قائد سياسي أو حزب من الأحزاب، فقد كانوا يشعرون حقاً بما يلحقهم من غبن في الحقوق، وكما كانوا يشعرون بأن عطاءهم لايتجانس مع حقوقهم المتعلقة بخيوط النصوص الواهية التي وضعتها السلطات والتي غمزت من مواطنتهم وإرتباطهم بالعراق.

ومع كل هذا القهر والعذاب الإنساني الذي عاشته جماهير الكورد الفيليين، فقد كانوا ينتظرون أن يزول كل نزعات السلطات الشوفينية وتنتهي من صب حقدتها الأعمى وشروها المستطيرة، حتى يمكن التأمل برهة للزمن العراقي القادم بديلاً عن تلك النزعات التي تعمي البصر والبصيرة وتنتشر مساحة الدم والرعب فوق كل حقول العراق، والعطاء الفيلي في التضحية بالأشتراك مع بقية المكونات العراقية لم يتوقف ولم أستكثر الأرواح من اجل ان ترتفع راية الحق التي لا بد ان تزهو عالية ترتفع خفاقة فوق الجباه التي افتدت العراق ومستقبله بارواحها النقية والطاهرة لتسجل اروع الملاحم بين شعب يستمد ايمانه من حقه في الحياة وبين طغمة لم تفهم معاني الحياة ولا جماليتها الا مغمسة بالدماء والرعب وملطخة بالظلم والظلام.

يتطلع الكورد الفيليين في كل تضحياتهم للإنسان ولحياة وكرامة تليق به وتتفاعل ضمن الحياة البشرية، وتتأمل التطلع نحو مستقبل يلحق به الإنسان في العراق بركب المدنية والتطور، وأن لأحد فوق الآخرين

المناضل ماقدمهُ الأكراد "الفيليين" من تلك التضحيات العراقية الجسام،
وأن نحقق ما أمرنا الله به من إعطاء كل ذي حق حقه، فقد قال الله تعالى
في محكم كتابه المبين في سورة البقرة:

«وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ».

صَدَقَ اللهُ الْعَظِيمُ

زهير كاظم عبود

والبشر سواسية، وأن الجميع يخضعون للقانون، ويتطلع الكورد
"الفيليين" في تضحياتهم للتعبير عن إصرارهم الإنساني والمشروع في
إبقاء صوتهم عالياً، وأن يكون لهم الحق في بقاء هذا الصوت حالهم حال
أي شعب بالعالم.

وبقي الكورد "الفيليين" شوكة في حلق الطاغية البائد لم يستطع أن
يذلهم ولا أستطاع أن يقهرهم، وكانت مواقفهم وتضحياتهم وإصرارهم
الشرارة والمنارة التي لم تهدأ ولم تنطفئ في إنارة دروب إسقاط سلطة
الطاغية بالتكاتف والتعاون مع أحزاب الحركة الوطنية العراقية ومن
خلالها.

ويعد أن تحقق سقوط الطاغية ورحيله دون رجعة، وبعد ان كُنست
الدكتاتورية من الزمن العراقي، وبعد أن استعادت الجماهير حقها في
الحياة يتحتم على أصحاب الوجدان والضمان الحية أن يستذكروا أن
الاکراد الفيليين لهم من الحقوق المهذورة والمسلوبة ما يستوجب العمل
على إعادتها دون تأجيل، وان نعمل على تمجيد شهدائهم لكثرتهم وقساوة
طرق القضاء عليهم، وأن نسعى بضمير صاف لوضعهم في الإطار
الوطني الصحيح، وان الكورد "الفيليين" كانوا السند المجاهد والدائم
وحطب الثورة المستمرة على الطاغية، والصرخة الإنسانية التي شكلت
الأرضية الثابتة للحركة الوطنية العراقية التي يجب الإقرار بمواقفها
ومساهماتها الوطنية.

ومثلما يكون للكورد الفيليين في العراق الحقوق التي تتناسب مع
الوضع العراقي، فإن هذا الأمر لا يخل بحقوق بقية مكونات الشعب
العراقي.

وحق علينا أن نستذكر بوجدان العراقي النزيه وضمير العراقي

الشريحة العراقية الفاعلة، الأول بعنوان (لمحات عن الشبک) اصدار دار الرافد في لندن ٢٠٠٠ عام، والثاني (الشبک في العراق) اصدار دار أيزيس للأبداع والثقافة في القاهرة عام ٢٠٠٦، ودار سردم في كردستان العراق عام ٢٠٠٦ ودار هافيبيون في ألمانيا عام ٢٠٠٦ معاً، بحثنا فيه عن أصل الشبک وحقيقة الدين والقومية ولغتهم وعاداتهم وتقاليدهم ومناطقهم التي يقيمون بها ولعلنا أسهمنا في خدمة الحقيقة.

وأذ فكرت السلطة العراقية البائدة في أجبار الشبک على تغيير قوميتهم بالنظر للأختلاف في نسبتهم وأختلاط قوميتهم، ومارست بحقهم أسوأ الأساليب والطرق التي تدفعهم قسراً الى تغيير قوميتهم، وتسعى الى تغيير خارطة مدنهم وقراهم البائسة التي امعنت في إبقائها عتيقة وخربة لا يصلها العمران والحضارة والخدمات التي توفرها ابسط السلطات لمواطنيها، أو تهديم بيوتهم ومصادرة مزارعهم وأموالهم، وسعت الى تشويه تاريخهم وأنتسابهم القومي في محاولة لألغاء تراثهم وحقيقة ديانتهم ومذهبهم وأصولهم، وكما سعت الى تهجيرهم وتشريدتهم، الا أن السلطة نفسها لم تستطع أن تلعب لعبتها مع الأكراد الفيليين لعدم تمكنها من إيجاد خلاف لدى الباحثين في كرديتهم، فسعت لأتهمهم بالفارسية بالنظر لوجود العديد من عشائريهم في الجانب الإيراني المحادد للعراق، والتي لم يتم اتهامها بأية تهمة من قبل إيران، ولكنها لم تستطع ضمهم الى قومية السلطة لعدم وجود عشيرة أو فخذ منهم ينتسب للقبائل والعشائر العربية ليتم التعكز عليه، بل العكس حدث من ذلك، فثمة عشائر كردية أندمجت مع العشائر العربية بعد أن سكنت مناطق الفرات الأوسط منذ زمن قديم.

فأن سنحت لنا الفرصة للتعرف على الشبک، فقد كانت لنا علاقات إنسانية وطيدة مع العديد من أبناء الكورد الفيليين، وتحفظنا ذاكرتنا لهم

الفصل الأول

الكورد الفيليون

ضمن التقسيمات القومية لشرائح المجتمع في العراق ترد كلمتان تشيران الى مجموعات بشرية تشكل جزء مهم وفاعل من تاريخ العراق الحديث وتدخل كشرائح إجتماعية لها حضورها ضمن القوميات التي تسكن العراق، هما الفيليين والشبک، يجمع بينها ما نالها من الأتهامات الباطلة في خلط الأنتساب والأصل، كما يجمع بينها توحد المذهب، بالإضافة الى استمرار وإصرار السلطات التي تعاقبت على حكم العراق على ظلمهما وتهميشهما والتنكيل بهما سوياً، ثمة من يحسم إنتساب الكورد الفيليين الى القومية الكوردية، وثمة من يختلف في نسبة الشبک جميعهم الى القومية الكوردية، حيث ينسبهم بعض الى خليط متشابك من القومية العربية والكوردية والتركمانية والفارسية.

المجموعة الأولى التي حسمت وأكدت حقائق التاريخ فيما يخص قوميتهم وأصالة إرتباطهم بالأكراد كقومية هم شريحة الأكراد الفيليين، أما الثانية والتي لاتقل عنهم عطاءً وأصالة فهم الشبک في العراق، وسبق لنا الخوض في قضية الشبک، حيث كنا قد أصدرنا كتابين بحق هذه

ذكريات لم نزل نضعها في جوانح القلب، وقد إمتلأت روحنا بطيببتهم وكرمهم وأخلاصهم وبساطتهم وتواضعهم، وكنا قد كتبنا مقالات عدة عنهم اقتضتها الظروف حينها، سواء قبل أن يسقط الطاغية، أو بعد أن رحل الى الأبد بعد أن خلف فينا جراحاً عميقة ونزفاً لم يزل طرياً، والكورد الفيليين أحد الجراح الندية التي لم تزل في جسد العراق.

وعرفهم أخوتهم أهل العراق بالنخوة والشجاعة والشهامة، وفوق كل هذا ولا أعتقد أن احداً من اخوتي اهل العراق من يختلف معي في كونهم أشتهروا بالإخلاص. وتمسكهم بثقة بالكلمة التي يعطونها ويتعاملون بها دون الحاجة الى سندات وتوثيق وشهادات في تعاملهم ومعاملاتهم التجارية، وينعكس ذلك ايضاً في ديونهم وثقتهم بغيرهم من أبناء العراق.

ولإعتبرات سياسية كانت على الدوام تثار قضية التشكيك في قومية الكورد الفيليين، كما يشاع ظلاماً أنهم ليسوا بأكراد وأنما نتاج هجين للمجتمعات المتجاورة بين ايران والعراق، وهذا الزعم لايعوزه المنطق والأثبات ولايخالف الحقيقة فقط، وإنما يشكل واحد من الإتهامات العديدة التي الصقت بالكورد الفيليين والمجتمع العراقي.

يقول الدكتور زهير عبد الملك عن الكورد الفيليين في مقالة له نشرت في مواقع الأنترنت على صفحة العراق للجميع:

«شريحة من أقدم سكان الجزء الجنوبي الشرقي من بلاد ما بين النهرين، وهم السكان الأصليون للمدن والقرى والقصبات الممتدة إلى الشرق من مجرى نهر دجلة، من خانقين شمالاً إلى الكوت والعمارة ثم البصرة جنوباً، فضلاً عن مدينة بغداد. ويذكر الباحث العراقي عباس العزاوي عن تاريخ مدينة العمارة العراقية: "أن هذه المدينة تكونت عام ١٨٦٠ ميلادية،

١٢٧٨ هجرية، وكانت تسكنها عشيرة (دوزاوه) من اللور الفيلية، وجملة عشائر بدوية ". ويلاحظ أن هذه المناطق أصبحت بحكم ترسيم الحدود الدولية ما بين العثمانيين والفرس في مطلع القرن الماضي جزءاً من الإمبراطورية العثمانية أي ضمن الأراضي التي أنشئت عليها الدولة العراقية الحديثة (المملكة العراقية) في العشرينات. وعاش الفيليون في وسط البلاد وجنوبها، واندمجوا على نحو متكامل اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً وسياسياً بالمجتمعات العربية، دون أن يفقدوا حسهم بالانتماء القومي إلى الأمة الكوردية، كما حافظوا على تقاليدهم المذهبية (الجعفرية) ولهجتهم الكوردية- الفيلية، شأنهم في ذلك شأن العديد من الأقليات القومية والدينية الصغيرة التي تكون منها المجتمع العراقي تاريخياً.»

التاريخ يدون احداثه من خلال إعماده على الحقائق التي مرت والتي تركت خلفها الأثر الملموس على الإنسان في الزمان والمكان، والتاريخ ما يستند على الوثائق والرقم والكتابات والوجود الإنساني، ولايمكن أن يكون رغبة من رغبات السلطان أو الحاكم، كما لايمكن أن يمرر حتى النهاية المزور من الأحداث، ولذا فأن ما يتم أعماده في الوجود الكوردي الفيلي لايتعلق برغبة الحاكم المستبد والطاغية الشوفيني في العراق، ولايتم بصلة للمزيف الذي يتم التعكز عليه للتوصل الى نتائج يراد تحقيقها، وحيث إن الحقائق المدونة في التاريخ العراقي القديم منه والحديث، تثبت وجود الكورد "الفيليين" على الأرض العراقية قبل أن تصل الموجات العربية الى مناطقهم، حين كان العرب يتحدون ضمن رقعة جغرافية معروفة، وتثبت ايضاً أثرهم الملموس في خضوعهم الى الولاة

الفيليين والى السلطات الفارسية والعثمانية ومن ثم الانكليزية التي حكمت العراق، شأنهم شأن كل أهل العراق، ولذا فإن حقائق التاريخ تبقى متألقة وناصعة لا يمكن تدنيها.

كما لا توجد أم هجينة تنتج من تزواج الأمم، وهذه الفرية يعوزها المنطق، وتعارضها المراحل التاريخية في الحياة البشرية، ولم ينتج بأي حال من الأحوال التزاوج الحديث بين العرب والفرس كيان أنساني هجين مطلقاً.

وليس غريباً إن يكون من أوائل الذين طعنوا بكردية وعراقية الكورد الفيليين هو ممثل الإدارة البريطانية في العراق (أدمونز) عند احتلال العراق، تماشياً مع السياسة البريطانية في تفكيك وتشتيت صفوف المجتمع العراقي لأضعافه وبث الفرقة بين إبنائه، وهو الذي بدأ بإحياء نغمة الجنسية وشهادة الجنسية التي ألتزمتها السلطات التي تعاقبت على حكم العراق، وأستعملتها أبشع استعمال ضد العراقيين من الكورد الفيليين بعد سنوات قليلة من الأحتلال.

ومن خلال تحليل القصد الذي دفع ممثل الإدارة البريطانية المحتلة للعراق الى تقسيم المجتمع العراقي، والتفريق بين الشرائح العراقية، ندرك انه لم يكن بقصد تنظيم المجتمع بقدر ما كان يسعى لأضعاف الشرائح الفاعلة والتي يراها تشكل خطورة على الوجود البريطاني الأجنبي في العراق، وكما ليس غريباً أن تحرص العقليات الشوفينية المبتلية بالتعصب القومي على ما قرره المستشار البريطاني (السير برسي كوكس) بالتعاون مع (عبد الرحمن النقيب) من تبني ذلك المشروع، حيث تم تجسيده وتحويله الى نصوص قانونية صدرت قبل إن يصدر القانون الأساس للبلاد (الدستور الدائم لعام ١٩٢٥).

الشوفينيون الذين تسلطوا على الحكم في العراق ارتكبوا بحق الكورد

الفيليين جرائم ثلاث لا يمكن أن تعفيهم من العقاب، أولها أنكارهم أن شريحة الكورد الفيليين جزء لا يتجزأ من الأمة الكوردية التي يراد لها أن تتشردم وتصمت وتضعف على الدوام وفق رغبات السلطات الشوفينية المتعصبة وأن لا ترفع صوتها تطالب بحقوقها، وأن الأفتراء كونهم فرس يجانب الحقيقة ويتعارض مع حقائق التاريخ والجغرافية حيث ثبت أنهم اقاموا في الشريط المحايد لإيران منذ فجر التاريخ، يراد من تلك التهمة سلبهم عن أمتهم وحصرهم في زوايا لأضعافهم وخسارة أمتهم، وثانيهما أنهم من أتباع آل البيت ومن تابعي المذهب الجعفري تحديداً وهذا الإعتناق المذهبي عرفه الفيليون من العراق قبل إن تكون إيران معتقدة بالالتزام بهذا المذهب، وكما ليس من المنطق أن يكون أتباع هذا المذهب من تابعي إيران، لأن حقائق التاريخ تقول أن الإيرانيين هم من أتبعوا مذهب الأمامية في العراق وليس العكس، وما يلاقيه أتباع هذا المذهب من محاربة وتهميش وأضعاف من قبل السلطات التي تعاقبت على حكم العراق منذ تأسيس الحكم الوطني حتى سقوط سلطة الطاغية لأسباب طائفية مقبحة ونوازع مريضة تسيطر على ارواح وعقول الكثير من المتسلطين على الحكم في العراق، وثالثها أن الأكراد الفيليين أنخرطوا منذ وقت مبكر في الحركة الوطنية السياسية العراقية وخصوصاً في الأحزاب اليسارية منها بالنظر لشعورهم بالحيث والظلم الذي لحقهم من السلطات الحاكمة، ولذا لا يمكن تناسي دورهم المهم في هذا التاريخ حيث سعت السلطات الى طمس معالم هذه الصفحات المشهودة في التاريخ العراقي الحديث.

وهذه الإتهامات الثلاث التي تشكل قمة الفخر الإنساني لدى المواطن العراقي وتُشعر الكوردي الفيلي بالزهو والعتاء العراقي الأصيل، فأنها تبقى على الدوام مؤشراً يشير الى تواصل النضال والعتاء المستمر

العراق من هذه الشريحة العراقية، مثلما يشير الى تواصل الأعداء وفق منطقهم وعقليتهم إصاق الاتهامات بهم دون سند أو دليل، وهو ما درجت عليه أضايير أجهزة الأمن والمخابرات والإستخبارات التابعة لتلك السلطات وهي المعبر الحقيقي لعقليتها وتفكيرها تجاه الشرائح والمكونات العراقية.

ومروراً على تسمية (الفيلي)، يذكر المرحوم نجم سلمان مهدي الفيلي في كتابه الفيليون الصادر عن دار الشمس بالسويد - ستهولم ٢٠٠١ بالصفحة ١٩:

«أن اصل التسمية بالفيلي - وفق رأي الكاتب - مشتق من أسم الملك العيلامي ببلي (Peli) الذي أسس سلالة بأسمه في عيلام، وأنجبت هذه السلالة أكثر من اثني عشر ملكاً، بدءاً بحكم ببلي حوالي العام ٢٦٧٠ قبل الميلاد، انتهاء بحكم الملك (بيوزور أنيشوشيناك) في العام ٢٢٢٠ قبل الميلاد، وأطلق هؤلاء الملوك على سلالتهم ورعيتهم معاً أسم ببلي مؤسس هذه السلالة، ولكن المؤرخين أشاروا إليهم في كتبهم تحت عنوان سلالة (أوان) نسبة الى أسم مدينتهم العيلامية (أوان)».

ويرى الباحث جورج. ن. كرزن في كتابه إيران وقضية إيران - الجزء الثاني - ص ٣٢٩ من أن أصل الكلمة بمعنى الثائر، في حين يرى هنري فيلد في كتابه معرفة الأقوام الايرانية ص ٩٨ أن أصل الكلمة بمعنى المتمرّد أو العاصي.

كما يرى بعض الباحثين أن أصل التسمية جاء من أسم أحد اكبر ملوك الفيليين وأسمه «فيلي»، في حين لبعض رأي آخر يرتبط بتسمية العرب لهم بالفيلية نسبة الى مالقيه الفتح الإسلامي من مواجهات معهم استعملوا فيها الفيلة.

ونشر الكاتب مدحي المندلاوي رأياً طرحه للمناقشة في صحيفة نداء الكورد العدد صفر بتاريخ ٣ تشرين الأول ٢٠٠٠، حول أصل التسمية نسبة الى (فئة علي)، ويذكر المندلاوي حسب ما أشار اليه شاب في اربيل يدعى (محمد) نقلاً عن والد زوجة ذلك الشاب، الدكتور الراحل كامل البصير عضو المجمع العلمي العراقي، وقد كتب الباحث السيد عبد الرحمن مزوري في العدد الرابع بتاريخ تشرين الثاني ٢٠٠١ من نفس الصحيفة رداً يفيد فيه أن التسمية ضعيفة ولاسند لها ويخلص الى ما نقله عن (الطبري) من أن فهلوج - فهلوي - هم سكان فهلة - بهلة، الأسم الذي رافق الميديين الكورد منذ ٨٤٤ قبل الميلاد، حين ورد ذكرهم في كتابات الملك الاشوري شلمانسر الثاني، وأن كلمة (فيلي) هي الصيغة الأحدث لـ (فهلي - فهلوي) ولا علاقة لها بـ(فئة علي) كما يقول المزوري. ويؤيد رأي السيد مدحي المندلاوي الكاتب والأعلامي نوري علي فيقول: أميل شخصياً الى ترجيح أصل كلمة فيلي الى (فئة علي)، عن بقية الافتراضات التي نسبت كلمة (فيلي) الى (ببلي) أي شجاع أو كون التسمية جاءت من أسم احد أكبر ملوكهم وأسمه (فيلي)، أو بسبب تسمية العرب لهم عند مواجهتهم لقوات الفتح الإسلامي بالفيليين، ويعزي بعض هذه التسمية لنهر (الفيلية) الذي يمر في منطقة (بهلة) الحدودية وهي منطقة محاذية للجانب الذي يسكنه العرب، وقد أطلق العرب أسم الفيلية على الأكراد القادمين من الجانب الأخر لمناطق سكناهم.

ولغرض فهم أسباب ترجيح كلمة (فئة علي) على بقية الافتراضات يتوجب العودة الى موضوع الأمامة أو الخلافة حسب المعتقد الشيعي، حيث التزم الشيعة بما روي عن النبي (ص) قوله (الأمامة في قريش)، ولاشك أن قريش كانت تعني حاضرة العرب، وهذا يعني حسب الفقه الشيعي أن الخلافة أو الأمامة أو الزعامة والقيادة للمسلمين يجب أن

تكون عربية، وقد أخذت معظم المذاهب والنحل الإسلامية بذلك، بإستثناء المعتزلة والخوارج ومذهب ابو حنيفة، بالوقت الذي جاء المذهب الجعفري كأمْتداد للتشيع ليؤكد ويوجب أشتراط عروبة الخليفة، كما أكد غالبية فقهاء التشيع على عدم جواز غير العربية في كثير من المسائل منها التكبير.

ويعود السيد المندلاوي للدفاع عن وجهة نظره في العدد السادس من نداء الكورد الصادرة بتاريخ حزيران ٢٠٠٢، فيفند ربط كلمة الفيليين بالفيل الذي لايتواجد في تلك المنطقة، وعدم قبول حجة أن منطقة بهلة (ربما) تكون هي الفيلية وأن جذور بعض الأسماء وعودتها الى ميديا مسألة فيها وجهة نظر، ذلك أن الأمثلة التي أوردها المزوري - حسب المندلاوي - غير مطابقة للحقيقة أبداً، ولايمكن إن تتحول كلمة (بهلو) الى فيلي، ويؤكد المندلاوي عدم ورود أسم فيليستان أو الفيلية في العديد من المؤلفات اللغوية والسياسية، أذ ينصب التحدث عن مناطق اللر واللهجة اللرية والكورد اللر، ويخلص الى أن والي بشتكوه كان عربياً وكذلك أسرته، والفيلية هي كلمة عربية أحترق بناها مئات الالاف من الكورد العراقيين ولايزالون.

أما الباحث الدكتور مؤيد عبد الستار، فييدي وجهة نظره في أسم ونسبة الفيليون فيقول:

عرفت بلاد الكورد عموماً باسم كردستان، وهي منطقة جغرافية شاسعة وفيها سلسلة جبلية شهيرة هي سلسلة جبال زاغروس، وضمن بلاد كردستان توجد مقاطعات او ولايات او إمارات عديدة حملت أسماء مختلفة، كانت تعيش وفق ظروف العصور المختلفة، وكانت أشبه بالولايات الادارية المستقلة،

ضمن كردستان الكبرى، ومن تلك الامارات، او المقاطعات، منطقة لورستان، اي بلاد اللور، والتي حملت هذه التسمية بسبب منطقة معروفة فيها تدعى لور، وقد ورد ذكر اللور عند ياقوت، وقال عنهم بأنهم قبيلة من الكورد تعيش في الجبال بين خوزستان واصفهان. وبلاد اللور تشكل جزء من مملكة ايلام، وكانت مملكة معروفة، هاجمها آشور بانيبال، في عهد الملك الايلامي تيومان الذي خسر المعركة فاحتل الجيش الاشوري ايلام عام ٦٥٣ قبل الميلاد، وخربها واستولى على العاصمة سوزة، ونهبها. وقد استمر تخريب مملكة ايلام طوال اربعين عاماً، قامت به الجيوش الآشورية في حملتين عسكريتين، وأخذت آلاف الأسرى ورحلتهم الى مناطق تابعة للإمبراطورية الاشورية، وسهل هذا الخراب الذي حل ببلاد ايلام الأمر على القبائل الفارسية التي كانت على تخوم الدولة الميدية، في التقدم نحو ايلام والاستيطان في بلاد اللور. اما تسمية الكورد اللور بالفيليين فان ذلك يعود لسببين، الاول ان احد ملوكهم كان يدعى ببلي (بالباء المثثة)، فاطلقت الاقوام الاخرى عليهم اسم ببلي وتحول الاسم تدريجياً بالعربية الى فيلي، وذلك لعدم وجود حرف الباء المثث (پ) في اللغة العربية. والسبب الاخر ان الكورد كانوا مقاتلين أشداء، وأقوياء البنية، فأصبحوا يشبهون الفرسان بهم وينسبون اليهم القوة والفروسية وظلّت التسمية تستخدم في الفارسية ومنها اشتقوا بهلوي، وبهلوان. واطلقت على الكتابة المسماة التي كانوا يستخدمونها تسمية الكتابة البهلوية، والفهلوية، وهي التي تطلق على ما يسمى

بارس إلى فارس. تأسس في إيران بعد الفتح الإسلامي كيان بإسم (فيلان شاه) وهو الأسم الأعم لسائر ملوك السرير.»
ومهما تكن التسمية والأختلافات في وجهات النظر، الا أن رباطهم القومي الكوردي لا غبار عليه، وإنسانيتهم أكبر من إرتباطهم القومي، ودينهم الإسلامي الحنيف أكبر من مذهبهم، وقد خلق الله الناس من ذكر وأنثى وجعلهم شعوباً وقبائل ليتعارفوا ويتحابوا ويتعايشوا، وأكرم هؤلاء ليس نسبه القومي ولا الديني ولا المذهبي ولا إعتقاده السياسي، إنما إنسانيته وتقواه ونزوعه باتجاه عمل الخير، وكان مجتمع الكورد الفيليين على الدوام نازعاً نحو الخير، وحقاً بقي الكورد الفيليين منذ بدايات أسلامهم وحتى اليوم يتحملون الظلم المضاعف بسبب موالاتهم لآل بيت رسول الله (ص)، ومحبتهم الشديدة لأئمة الجعفرية، وبقيناً أنهم من محبي الأمام علي (ع)، فهو أول الأئمة وأكبرهم عظمة وعلماً وشجاعة وإقتداراً وإيماناً.

الكاتب هادي حافظ قيتولي نشر رأياً في العدد الأول من صحيفة نداء الكورد الصادرة بتاريخ ١ شباط ٢٠٠١ خُص فيه الى أن أكراد إيران (ايلام ولورستان لايعرفون معنى الفيلية ولم يسمعوها بها من قبل، ويطلقون على غيرهم من الكورد بالجاف، ويتابع من أن هناك نظرية أخرى ترجع أصل التسمية الى نهر صغير يسمى (الفيلية) يفصل مناطق الكورد في جبال زاكروس عن المناطق السهلية، فالذين سكنوا شمال النهر الصغير أطلق عليهم الكورد الفيليين، وسكان جنوب النهر أطلق عليهم عرب الفيلية، وهذه النظرية - حسب رأي الكاتب - أقرب للواقع لأن الشيخ خزعل أطلق على أبناء عشيرته بالعرب الفيلية وكان يسمى سكان بشتكو بالكورد الفيليين.

الفارسية القديمة، والحقيقة هي الكوردية، ولكن بسبب احتلال القبائل الفارسية لمناطق الكورد الإيلاميين، اقتبسوا كتابتهم، ولذلك نجد اللوح المدون فيه اعمال داريوس في طاق بستان، في ايلام منقوشا بثلاث لغات، احداها الكوردية المسمارية، والتي استطاع العلامة الايرلندي، عالم المصريات الدكتور هنكس حل الرموز الموجودة في اللوح استنادا الى الاسماء الفارسية، اذ نشر مقالة بهذا الخصوص عام ١٨٤٦م بين فيها ان اللغة المكتوبة على اللوح هي لغة مقطعية وليست هجائية، وهو العالم الذي اكتشف عدة اسماء مثل نبوخذنصر، وسنحاريب واورشليم وغيرها. ومن ثم ساهم علماء ورحالة اخرون في فك طلاسم الكتابة المسمارية من خلال هذا اللوح الموجود في طاق بستان، في ايلام بلاد الكورد، صاحبة اقدم حضارة سومرية.»

وفي مقدمة بحث عن مدلول كلمة الفيلي قدمته مؤسسة شفق نشر على الأنترنيت في صفحة العراق للجميع بعنوان (الكورد الفيليون تاريخ مجيد):

«عرف العلماء كلمة الفيلي وإستدلالاتها على أنها الثوري أو المتمرد أو العاصي وقد وردت في مصادر أخرى بأنها تعني الشجاع أو الفدائي كما أتخذت إسماً لسلالة تأسست في المنطقة وتعاقب على حكمها (إثنا عشر) ملكاً، بدأ بالملك العيلامي (بيلي) حوالي عام (٢٢٠) قبل الميلاد.
أطلق ملوك هذه السلالة على سلالتهم والرعية أسم (بيلي) فتحولت كلمة بيلى بمرور الزمن إلى فيلي كما تحولت كلمة

ويقول الدكتور مهدي كاكه نئي في بحث له عن الكورد الفيليين بعنوان (الفيليون هم السكان الأصليون لبلاد ما بين النهرين):

«في العهد الأشكاني (٢٥٠ ق.م. - ٢٢٦ م) كان إسم (پهله) يُطلق على الإقليم الذي عُرف بإقليم الجبل في بداية العصر الإسلامي، للدلالة على قسم من بلاد الميديا القديمة، والذي عُرف جزء منه لاحقاً بإسم (كوردستان). حافظت الكلمة (پهله) على وجودها في زمن الساسانيين (٢٢٤-٦٥٢ م)، حيث أخذ بعض الأسر النبيلة تحمل لقب (پهلو) كلقب متميز ورفيع المستوى، كأسرة قارون پهلو التي كانت تسكن في مدينة نهاوند وأسرّة سورين پهلو في مدينة سيستان وأسرّة سباهند پهلو في دهستان، حتى أن عائلة رضا شاه في إيران إستخدمت هذا اللقب للدلالة على نبالة وأصالة العائلة، حيث تبناوا اللقب پهلوي، مثل الشاه رضا پهلوي إبنه الشاه محمد رضا پهلوي.

في القرن العاشر الميلادي، أثناء فترة الحكم الإسلامي، تمت الإشارة الى (پهله - پهلو) لأول مرة من قبل ابن فقيه الهمداني الذي حدّد جغرافية منطقة (پهله) بالرقعة التي كانت تضم مدن همدان وماسبذان (إيلام) وسمرّة (دره شهر) وماه البصرة (نهاوند) وماه الكوفة (دينور) وكرمنشاهان. يضيف أيضاً بأنّ مدناً أخرى مثل الري وإصفهان وكومش كانت تُعتبر جزء من منطقة (پهله). الشاعر الإيراني، الفردوسي، الذي عاش خلال القرن العاشر الميلادي، يُميّز في شاهنامته، بين قوم ال(پهله أو پهلي) والأعراق الأخرى التي كانت تعيش

في إيران القديمة كالفرس والبلوش. كلمة (پهله - پهلو) تعني تاريخياً (الجبل أو الإقليم الجبلي)، حيث أن الفردوسي يستخدم هذه الكلمة في شاهنامته بمعنى (الجبل) لأكثر من مرة.

نتيجة إشتهار السكان القاطنين في المناطق الجبلية بالشجاعة والإقدام، مع مرور الزمن، أصبحت كلمة (پهله) تعني (الشجاع). يبدو أن كلمة (پهلوان) التي تعني (البطل) في اللغات الكوردية والفارسية الأوردية، مأخوذة من كلمة (پهله). بسبب إفتقار اللغة العربية الى حرف (پ)، فإن كلمة (پهله - پهلوي) تحولت الى فهلة - فهلوي. ابن النديم، الذي عاش في القرن العاشر الميلادي، يذكر بأنّ (فهلة) هي المنطقة التي تضم مدن همدان وماه نهاوند وإصفهان والري وأذربيجان. الطبري الذي عاش أيضاً في القرن العاشر الميلادي، يقول بأنّ الفهلو - هم أهل كورة الجبال. الجغرافي (إبن حوقل) يُحدّد إقليم الجبل بمدن شهرزور وشهرورد (سهرورد) وسيروان وهمدان وماهين (مادين - ماه) ومدينة لور ودينور وحلوان ونهاوند ومدينة كوردان وقرميسين (كرمنشاه). الغزاة السلاجقة قاموا بتقسيم بلاد الكورد في القرن الثاني عشر الى قسمين، أطلقوا على أحدهما إسم (كوردستان) وعلى الآخر إسم (عراق العجم). يذكر مينورسكي بأنّ منطقة اللور الصغرى غالباً ما أخذت تُعرف بلورستان الفيلي ابتداءً من القرن الرابع عشر الميلادي. من هنا يمكن القول بأنّ كلمة (بيلي) السومرية تحولت الى (فيلي) التي تعني المقاتل والشجاع والتي ترجع

الى زمن الميديين (٨٨٤ ق.م - ٥٥٠ ق.م)، حيث يذكر الدكتور محمد معين في معجمه الفارسي، بأن الشعب الميدي كان يُعرف تاريخياً بـ(پهله -پهلوي) أيضاً، فكان يُطلق عليه (پهلوي ماد). بمرور الوقت، تحول (ماد) الى (ماه)، كما في (ماهي دشت) أي السهل الميدي و(ماهي نهاوند) وهي اسم مدينة نهاوند الميديّة وجبل (ماه نشست) أي موطن الماديين أو الميديين، ثم أصبح مصطلح پهله - پهلوي يطلق حصراً على أرض الميديين.

إن كلمة فهلوي - پهلوي لا تزال تدخل في تركيب المواقع الموجودة في بلاد الكورد التاريخية مثل جبل (هفتاه پهلوي) الذي يقع في جنوب مدينة (خرم آباد) ومدينة (فهلويان - فهليان) الغنية بالآثار الساسانية والتي تسكنها قبائل (مامسني) الكوردية ورافد (فهلويان - فهليان) الذي يُكوّن مع رافدي خير آباد وشولتان نهر (تاب) الذي يصب في الخليج. هكذا نرى أن كلمة (فيلي) منحدره من الكلمتين (فهلي - فهلوي)».

كما يطرح الباحث الدكتور مهدي كاكه ئي وجهة نظر جديدة بالدراسة والأهتمام من أن الكورد هم السكان الأصليون لبلاد ميسوبوتاميا يقول فيه:

«نستنتج بأن الفيليين هم السكان الأصليون لبلاد الرافدين (ميسوبوتاميا) وأن السكان الحاليين في جنوب ووسط العراق هم أحفاد الفيليين ولا ينتمون الى العرب بأية صلة تُذكر. لو نتفحص الأسماء الشخصية للمواطنين الشيعة في وسط وجنوب العراق، لنكتشف أن أسماء الكثير من أجدادهم

وجداتهم هي أسماء كوردية خالصة، ربما قد تمت عليها بعض التحويلات البسيطة التي حدثت خلال الحقب التاريخية المتعاقبة التي مرّت بها المنطقة. على سبيل المثال، لا الحصر، الأسماء الشيعية (سباهي) متحوّرة من الكلمة الكوردية (سپاه) التي تعني (جيش) و(إبريسم) المأخوذة من الكلمة الكوردية (هوريشم) التي تعني (الحرير) و(چلاب) الآتية من الكلمة الكوردية (گول آب أو آو) التي تعني (ماء الورد) والإسم الشيعي (خنياب) المأخوذة من الكلمة الكوردية (خوين آب أو آو) والتي تعني (ماء الدم أو ماء الحياة). كلمة (شروكي) التي تُطلق بالعامية العراقية على الشيعة والتي تعني (شرقي)، هي للإستدلال على أن منبع الشيعة هو الشرق أي شرق دجلة وكوردستان. بلا شك، نحتاج الى الكثير من التنقيبات الأثرية والبحوث والدراسات للتعمق في تاريخ المنطقة والإهتمام الى الحقائق المتعلقة بتاريخ الأقباط القاطنة في منطقة الشرق الأوسط وكشف الحلقات التاريخية المفقودة وإلقاء الضوء على الجوانب المبهمة من تاريخ المنطقة. إن التقدم البشري الحالي وثورة المعلومات والإنترنت والكومبيوتر وسقوط النظام البعثي الفاشي في العراق، كلها يمنح فرصة ممتازة لعلماء الآثار للتنقيب والبحث عن الآثار القديمة، خاصة في كوردستان ووسط وجنوب العراق. الظروف الجديدة توفر أيضاً مجالاً واسعاً للباحثين في مجال التاريخ القديم، للبحث في ثنايا الوثائق والمستندات والرسائل والكتب القديمة للكشف عن المزيد من المعلومات التاريخية عن الكورد والشيعة والأقوام

الأخرى القاطنة في منطقة الشرق الأوسط. إن القيام بمثل هذه التنقيبات ضرورية جداً ، حيث أن تأريخ المنطقة تم تزويره وتشويهه من قبل الحكام والمؤرخين العنصريين. إن تصحيح وتنقيح المعلومات التاريخية وتقديمها بشكل موضوعي وشفاف، بات ملحاً وضرورياً لتبيان الحقائق التاريخية والأدوار التي قامت بها الأقوام والشعوب والأمم في المنطقة، والأحداث والنشاطات والفعاليات التي وقعت في هذه المنطقة، لإنصاف هذه المجاميع البشرية ومعرفة دور كل منها في كتابة وتسجيل التاريخ الإنساني القديم ومدى مساهمتها في بناء الحضارة الإنسانية.»

وهناك رأي يقول بأن التسمية نسبة الى منطقة يقال لها (بهلة) تقع بين منطقتي بشتكوه وخوزستان، فيها تختلط عشيرة عربية مع أكرادها، والعشيرة العربية هذه تسمى بالفيليين أيضاً، نسبة الى منطقة (بهلة)، والعرب تقلب الباء الى فاء، فالبهلية تنقلب الى فهلية ثم الى فيلية، وهذا الرأي ضعيف ولا سند له مطلقاً.

يقول الدكتور برهان شاوي في بحث منشور على الأنترنت في صفحة شمس الحرية بعنوان (الكورد الفيليون محاولة لفهم أصلهم وفصلهم):

«يشكل الكورد الفيليين أحد مكونات الشعب الكوردي الجوهري والأساس. وقد تضاربت آراء الباحثين والأكاديميين حول تحديد هويتهم وتحديد أصل تسميتهم بـ(الفيليين). فالمستشرق الروسي المعروف (فلاديمير مينورسكي)، ويؤيده في ذلك كل من: جون مالكولم، براون والباحث الكوردي (د. إسماعيل قمندار)، يعتقد بان البدايات الأولى لظهور مصطلح

(فيلي) كان في القرن السادس عشر، حيث إستخدمت هذه اللفظة للتمييز بين إمارة (المر الصغير) وحكامها الذين يعتبرون أنفسهم المر الحقيقي والفعلي(الفيلي) مقارنة بالمر الكبير الذين يحسبون كإمتداد لهم وليس الأصل. معتمدا على ان تطور وتحول لفظة (فعلي) نحو (فيلي) ينسجم مع القوانين العامة في معالجة الأحرف والمقاطع الصوتية الأجنبية في لهجة اللور الصغير. رغم ان هذا المصطلح لم يستخدم في تلك المناطق إلا نادرا، بينما صار يستخدم في القرن التاسع عشر إلى سكان منطقة (بيشتكو) فقط، علما ان إستخدام هذا المصطلح حتى من قبل سكان (بيشتكو) حاليا لا يطلق إلا على كورد هذه المناطق الذين صاروا ضمن حدود الدولة العراقية بعد ترسيم الحدود بين إيران والعثمانيين في العام ١٩٠٥، علما ان سكان خانقين ومندلي، وهم من الأكراد الجنوبيين، لا يستخدمون هذا المصطلح للتعريف بأنفسهم. وأن هذا المصطلح يستخدم لتمييز هذه الشريحة من الكورد من الناحية المذهبية، من حيث انهم من اتباع المذهب الجعفري.

وجاء ذكر (بهلة) كمنطقة جغرافية في المصادر العربية لأول مرة في القرن العاشر الميلادي في كتاب (مختصر تاريخ البلدان) لأبن فقيه الهمداني، إذ يشير بأن هذه المنطقة تضم: همدان، ماسين (إيلام)، سمرة (درهشهر)، ماه البصرة (نهاوند)، ماه الكوفة (دينور)، وكرمنشاهان. كما ان (أبن النديم) في كتابه (الفهرست) يذكر هذه المدن نفسها تقريبا وينسبها لمنطقة (فهله)، مثلما يذكر (الطبري) في كتابه (تاريخ الرسل والملوك) بأن (الفهلو) هم أهل كورة الجبال.

كما يرد ذكرهم في ملحمة (الشاهنامة) للفردوسي كطائفة معروفة في تاريخ إيران، كما يؤكد الباحث عبد الرحمن مزوري بأن الفردوسي يستخدم لفظ (بهلو) بمعنى الجبل أيضا، وإشتهار سكان الجبال بالإقدام والشجاعة فقد تأتي هذه الكلمة بمعنى الشجاع، ولربما من هنا أشتق لفظ (بهلوان) في اللغات الكوردية والفارسية والأوردية. والغريب ان لفظ (بيلي) يعني بالسومرية الشجاع والباسل أيضا.»

وكتب الباحث القانوني الدكتور منذر الفضل حول الفيليين في مقالة له منشورة على الأنترنت في صفحة

[:/web.krg.org/columnists/columnis](http://web.krg.org/columnists/columnis)

«ونشير الى الكورد الفيليين، وهم جزء من هذه الامة الكوردية، حيث يذكر العديد من المؤرخين الى انهم من بقايا العلاميين او الكوتيين في وسط وجنوب العراق (مندلي، بدره، جصان، خانقين، زرباطية، كركوك، بغداد وغيرها من المدن العراقية الى جانب المدن الايرانية الاخرى). والكورد الفيليون ينحدرون من عشائر كردية معروفة عاشت في منطقة خوزستان وشرق العراق وبخاصة في شرق دجلة وهي من اقدم المناطق التاريخية في العراق والتي نشأت عليها أقدم الشرائع.

والحقيقة ان اصل إطلاق تسمية (الكورد الفيليين) جاء من اطلاق تسمية المؤرخين العرب على الاكراد الذين جاؤا من كردستان ايران (جبال زاكروز) والذين نجحوا في الاندماج منذ مئات السنين بالمجتمع العراقي ونجحوا في امتحان العمل التجاري والزراعي والصناعي وبرزوا اكثر في ميدان الحركة

الوطنية العراقية عموما وبوجه خاص في نشاطهم الوطني العراقي ضمن صفوف الحركة التحررية الكوردية وضمن صفوف الحزب الشيوعي العراقي والحركات السياسية الاخرى مثل حزب الدعوة، بل ظهرت أسماء لامعة من بين الاكراد الفيليين في الحركة الوطنية العراقية وتاريخ العراق السياسي.ولهذا تعرض الكورد الفيليين الى ابشع صنوف الاضطهاد والظلم في ظل انظمة الحكم المتعاقبة في العراق وبخاصة منذ حكم البعث الاسود عام ١٩٦٨ وبلغ أشده عقب اتفاقية اذار عام ١٩٧٠ واثناء الحرب ضد ايران التي شنها نظام صدام عام ١٩٨٠.

والكورد الفيليين، مواطنون عراقيون، ينتمي أغلبيتهم الى مذهب اهل البيت وهو المذهب الشيعي وهناك عدد اخر قليل منهم من غير الشيعة، وهم شعب مسالم تميز بوفاء العهود واحترام الموائيق والصدق والأمانة في نشاطاتهم التجارية والاقتصادية عموما ولم تتلوث سمعتهم بأي عمل ارهابي او باعمال العنف السياسي. وهنا يذكر البروفيسور خليل اسماعيل محمد (كولان العربي ١٠-٢٠٠٢): الكورد الفيليون الاصل الحقيقي للشعب اللوري والاخير هم قسم من الامة الكوردية وفقا لما جاء في موسوعة شمس الدين سامي وغيره من المعاجم والمؤلفات. كما يشير (مينورسكي) ان اللور هم قبائل رحالة يعود اصلها الى شعوب الهندو- اوربي.»

وبعيدا عن الغور الأكاديمي في البحث عن اصل كلمة (فيلي)، نستنتج مما تقدم بان الكورد الفيليين هم سكان أقصى الجنوب من كردستان،

وبالتحديد منطقة (بيشتكو) و(بيشكو) وهم وحدهم المقصودين بهذه التسمية. وصارت ذات دلالة مذهبية أكثر مما هي سمة قومية.

ولا يوجد رابط بين ما أورده الفيروز آبادي في قاموسه المحيط بالصفحة ١٣٥٠ الطبعة الثانية مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٨٧ عن كلمة (فال - فيله - فيوله) وبين كلمة الفيليين، كما يحاول بعض الأستنباط في الدلالة بمفردات المعاجم العربية، وهو مما لا يصح تطبيقه على الألقاب والأسماء الكورد الفيليين التي تتعلق بالأصول.

بينما لم تخلص الحلقة الدراسية الخاصة بحالة اللاجنسية التي عقدت في جامعة أكسفورد ٢٠٠٣ والتي بحثت موضوع الكورد الفيليين رأياً قاطعاً حول أصل التسمية، مع تطرق البحث حينها الى جميع الأفتراضات والنظريات المطروحة حول الأسم.

ما من شك أن الانتماء إلى عشيرة أو في قبيلة أو حلف يشكل حماية للمرء في مجتمعات تحرص على تلك الروابط حتى اليوم، ويحدد جنسيته وفق هذا الانتماء في عرف هذا اليوم. ولهذا صار إخلاص الإنسان لقبيلته أمراً لازماً عليه أن يبذل كل ما يستطيع من أجله وإرتباطه يتجسد من خلال ممارسة قيم وأعراف وقوانين تلك القبيلة او العشيرة، ومن بين أهم تلك الأعراف عليه أن يدافع عن قبيلته، فالقبيلة جزء من القومية، وتتحدد حياة المواطن بحياة وأعراف وقيم تلك القبيلة.

وتنتسب كل قبيلة إلى أصل تنتمي إليه، ولم يذكر لنا التاريخ القديم والحديث أن الكورد الفيليين حاولوا تغيير قوميتهم، أو أنهم مالوا لتغيير نسبهم، والمطلع على عشائر الكورد الفيليين يتيقن إن الأتهامات التي حاولت إن تخدش تاريخ الكورد الفيليين لم تفعل فعلها الا بعد الحرب العالمية الأولى، وبعد إن اصبحت اللعبة الدولية بين الحكومات التي

انتصرت، إن تقدم على معاهدات واتفاقيات لتغيير معالم الحدود بين البلدان، وإن يمتد إنتساب الكورد الفيليين الى تلك العشائر اللرية التي سكنت أقليم واسع من خوزستان وأصبهان من أعمال خوزستان، وأن بلاد اللر بين أصبهان وخوزستان، وتنتشر القبائل اللرية بين الأراضي العراقية والایرانية.

ولعل س. جي. أدموندز مستشار وزارة الداخلية العراقية في عهد الأنتداب البريطاني والذي انتهت مهمته في العام ١٩٤٥ يؤكد حقيقة الكورد الفيليين، حيث يذكر في كتابه (كرد وترك وعرب) ترجمة جرجيس فتح الله، منشورات شركة دار العروبة العالمية للنشر والتوزيع - مطبعة التايمس ١٩٧١ / ص ٧ مايلي:

«أن الطريق السلطانية الممتدة من كرمشاه الى كوند يليها الخط المستقيم المنتهي ب (مندلي)، وهو على وجه التقريب الحد الفاصل بين بلاد الكورد الاصلية وبين ذوي قرباهم (اللر واللک من ضمن الشعب الكوردي - المترجم)

أولئك الكورد الذين يشاهدهم الناس يوماً في بغداد يحملون على كواهلهم أثقل الأحمال ويقومون بالأعمال التي ذكر كتاب الف ليلة وليلة أنها مهمة أسلافهم بالضبط قبل ألف ومائتين من السنين، هم ليسوا كرداً، انما هم من اللر الذي جاؤوا من غرب أقليم كردستان المعروف بأقليم بشتكوه.»

ولا يخفى ما لدور السياسة الايرانية ضد الكورد وممارسة الفصل العنصري وتنمية روح التعصب الفارسي، وإضعاف الوعي القومي لدى بقية القوميات، من دور خبيث وتأثير مهم في عملية التشتيت وأنتشار الأتهامات والطعون التي كانت تنغرس في خاصرة الأمة الكوردية بقصد

أبعادها عن ابائها وتشتيت جموعها بقصد إضعافها والسيطرة عليها. أثبت البروفسور جورج كامرون قيام الملك (Peli) في العام ٢٦٧٠ قبل الميلاد من مدينة شوش إبتداءً.

ومن اللافت للنظر أن كتب التاريخ التي كتبتها السلطات كانت تبتعد قدر الإمكان عن البحث في تلك المناطق التي سادت بها حضارات ثم بادت، والتي حكمها ملوك وقامت دول حتى يمكن إن تكون قد غابت عن بال المواطن غير المهتم بحقائق التاريخ.

وكنا قد لاحظنا هذا التغييب في قضية القوميات والمذاهب في العراق، إذ لايعرف الكثير من أبناء العراق شيئاً عن الشبك أو الكاكائية أو الأيزيدية أو الصارلية مع أنهم من شرائح المجتمع العراقي، ولهم حضور قديم فوق هذه الأرض.

كما يؤكد الباحث (والتر هينتنس) في كتابه (دنيا عيلام الضائعة) إكتشاف كتبية أثرية في معبد كيريرشا يعود تأريخها الى العام ٢٥٥٠ قبل الميلاد، منقوش عليها أسم الملك بيلي. وكذلك ذكر المحقق يوسف مجيد زاده في كتابه (تاريخ وتمدن إيلام) حكم الملك بيلي في عيلام. (نقلاً عن نجم سلمان الفيلي - الفيليون ص ١٩ الطبعة الأولى ٢٠٠١).

ويقول الدكتور أحمد سوسة في (فيضانات بغداد في التاريخ) ص ١٣٧، المهاجرين القدامى الذين وفدوا الى هذه المنطقة من جبال زاغروس وأواسط إيران قد أتخذوا الوادي موطناً لهم وأسسوا فيها أقدم حضارة سكنى الإنسان جنوب العراق. وجاء في ملحمة كلكامش:

«قال صياد رأى انكيديو لأبيه

أبتاه كان هناك رجل أتى من الجبل

قوته كانت شديدة جداً كشهاب أنو السماوي

يرعى العشب مع القطعان دوماً»

(أساطير من بلاد ما بين النهرين - ستيفن دالي - ترجمة نجوى نصر - دار بيسان ١٩٧١ ص ٧٨.

عليه فإن الموجة البشرية الأولى التي استوطنت وسط وجنوب العراق وعمرتهما، وأنشأت فيهما القرى الزراعية الأولى، التي تحول بعضها الى مدن فيما بعد، قد نقلت معها من كوردستان الى العراق تجارب خمسة آلاف عام في فن العمارة والبناء، أي بناء الدور والقرى، وكذلك تجارب حوالي الفي سنة في ميدان الزراعة، ونقلت الى العراق وسائل الإنتاج وعناصر حضارية أخرى، وأنشأت فيه الحضارة قدمت من جبال كردستان.

ويقول الباحث الأثاري طه باقر في مقدمته (مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة) بالصفحة ١٨٣ بغداد ١٩٧٤ أن السومريين لم يأتوا من جهات بعيدة، ولعله يشير الى منطقة كوردستان.

وأكدت الابحاث والمصادر إن المناطق التي تبدأ في الضفاف الشرقية لنهر دجلة هي موطن الكورد الفيليين منذ القدم.

وجاء في معجم البلدان لياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ / ١٢٢٩م) المجلد الخامس - دار بيروت للطباعة والنشر ١٩٨٨ بالصفحة ٢٥: مادة اللر: اللر بالضم وتشديد الراء وهو جبل من الأكراد في جبال بين أصبهان وخوزستان وتلك النواحي تعرف بهم فيقال بلاد اللر ويقال لها لرستان، ويقال اللور ايضاً، وجاء في مادة اللور (هكذا وردت) اللور بالضم ثم السكون، كورة واسعة بين خوزستان وأصبهان معدودة من عمل خوزستان.

ويشير المؤرخ العراقي السيد عباس العزاوي في كتابه "العراق بين إحتلالين - الجزء الثاني في الصفحة ١٧" ان بلدة العمارة العراقية الحالية (ميسان)، التي كانت تسكنها عشيرة من الكورد الفيليين كانت تدعى دوزاده من اللر الفيلية، وتم تقسيم المنطقة الفيلية الى قسمين هما (بشتكوه) بمعنى خلف الجبل، و(بيشكوه) بمعنى أمام الجبل، حيث وقع القسم الأول (بشتكوه) في غرب الجبل، ووقع القسم الثاني في شرق الجبل، وفي العهد المغولي أطلق على منطقة (بشتكوه) أسم اللر الكبير، وسميت منطقة بيشكوه بأسم اللر الصغير، وفي العهد الصفوي أطلق على منطقتي بختياري وكهكليوية أسم اللر الكبير، وتبدل أسم اللر الصغير الى لرستان الفيلية، وفي ناحية علي الشرقي التابع لقضاء علي الغربي يكثر الكورد وتوطن في القسم الشرقي منها عشيرة (كورده لي) الكوردية، وهي تقع على الضفة الشرقية لدجلة وفي ناحية الشيخ سعد التابعة لقضاء علي الغربي والمتاخمة لقضاء بدره، ويمكن الجزم أن العزاوي كان يشير الى الكورد الفيليين المتواجدين بكثرة في تلك المناطق. وأشار الأصطخري (ت ٣٤١هـ / ١٠٣٩ م) في مسالك الممالك طبع ليدن ١٠٢٧ في التقويس الواقع بين جبل حميرين شمالا والى الكوت جنوباً، وسلسلة جبل بشتكوه شرقاً، وكان معظم هذا التقويس يسمى في التاريخ القديم (أشنونا).

وذكر (لونكريك) في كتابه (أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث) ترجمة جعفر الخياط - الطبعة الأولى - الصفحة ١٧: (اما لورستان الصغرى الممتدة على طول الحدود العراقية الواضحة في جهة زاغروس فقد بقيت للسلالة الأتابكية القديمة التابعة لملك الملوك، (لفظة اتابك كوردية الاصل وتتالف من مقطعين الاول انا بمعنى انت، والثاني بك بمعنى اللقب العظيم، وتكون الكلمة انت يا صاحب اللقب العظيم)، وكان

حكمها ممتداً الى مسافة بضعة أميال في السهل الكائن في غرب تلولها ضاماً بذلك (جصان) و(بدره) من القرى التي يكثر فيها السكان اللريون حتى الان).

وبمرور مراحل تاريخية عديدة، لم تتم عملية رسم الحدود الفاصلة بين الدولتين العثمانية واليرانية، مع وجود عشائر الكورد الفيليين على جانبي خط الحدود التي رسمتها المعاهدات والبروتوكولات المنظمة لها، ومن كان ضمن الأراضي العراقية التابعة للدولة العثمانية، صار من رعاياها ومواطنيها، واللافت للنظر أن أية عملية إحصائية لم تجر لحصار أعداد الكورد الفيليين من العراقيين، ونعتقد إن الأمر يتعلق بسوء النية والقصد المبطن والمبنيّ ضدّهم، مع أن الأمر يتطلب أن يفرزهم التعداد السكاني الذي تم اجراءه اكثر من مرة في العراق، وفي أزمنة مختلفة، وهذا الأمر بالحقيقة لا يخص الكورد الفيليين وحدهم، فأن السلطات العراقية البائدة حرصت على التعتيم وعدم كشف احصائيات أعداد الشبك والأيزيدية والفيليين والكاكائية والصارلية وبقية المذاهب والديانات القديمة في العراق.

أن أصولهم العيلامية القديمة لا غبار عليها، إذ تنتشر عشائرهم من العمارة جنوباً مروراً بالكوت ومن ثم ديبالى والى كركوك حيث تلتقي ببقية العشائر الكوردية الأخرى من غير الفيلية، وتسكن في جانبي الحدود العراقية - الإيرانية، غير أن نهر دجلة يفصل السكان الأكراد عن بقية السكان من القوميات الأخرى، حيث يسكن الكورد الفيليين في منطقة شرق دجلة، بينما تسكن على الدوام بقية المكونات غرب دجلة، ويقول الباحث والآثري عبد الرقيب يوسف في كتابه (حدود كوردستان الجنوبية تاريخياً وجغرافياً) الصادر في كوردستان العام ٢٠٠٤ ص ٢٢٤:

«أن نهر دجلة يفصل الأراضي الكوردية الواقعة في شرقها

عن الأراضي التي تسكنها أكثرية غيركوردية التي تقع في غربها ابتداءً من مسافة حوالي (٥٤ كم) شمال غربي مدينة الموصل أي من البداية الجنوبية لحدود ناحية زمار التابعة لقضاء تلغفر حتى الفتحة وطول هذا المقدار من دجلة يبلغ حوالي ٢٠٨ كم.

عند انتهاء هذا الحاجز الطبيعي (دجلة) يبدأ رأساً الحاجز الطبيعي الثاني وهو سلسلة جبل حميرين (جبل بارما) وقد اعتبرها الجغرافيون أطول سلسلة في العراق.

وتشكل هذه السلسلة خطأً متواصلًا في الأرتفاع وسط الأراضي السهلية متجهه نحو الجنوب الشرقي الى أن تصل بجبل بشتكوه من كردستان التابعة لإيران في شرقي مدينة (مندلي) بالقرب من موقع (كوم سنك) وفي يسار نهر كنكير حيث تتصل هناك بجبل بشتكوه ثم يتجه حميرين نحو الجنوب ويقطع الفرع الجنوبي منه (آب شو نكولا) في شرقي (بدره) ويستمر الى أن ينته بنهر (كرخة)، أحد توابع نهر (كارون)، في شرقي العمارة حسب خارطة (كوردن هستد) الرقم (١٧)، وكما هو مؤشر على خارطة إيران حالياً، وتنتهي في جنوب دهلران، فطوله حوالي (٥٥٠ كم)، أما طول حميرين من دجلة الى مندلي أي الحدود العراقية الإيرانية فأكثر من (٢٥٠ كم).

أما ارتفاعه فوق سطح البحر في جنوب الفتحة، ف (٥٢٥ متر) ثم يقل أرتفاعه في منتصف المسافة بين الفتحة و(إنجانه عند الطريق العام بين كركوك وبغداد) الى (٢٤٣ متر) ويزداد ارتفاعه في شرق بدره الى (١٢٠٠ قدم) ويوازي الفرع

الجنوبي من حميرين سلسلة جبال بشتكوه التي ترتفع عليه لأن ارتفاعها (٦٠٠٠ قدم)، ويرتفع جبل حميرين عن مستوى السهل الرسوبي العراقي العربي ب (بين ٥٠٠ - ٨٠٠ قدم) بينما يرتفع عن السهول الكوردية الواقعة عن شماله ب (٤٠٠ - ٥٠٠ قدم)، والسبب في قلة ارتفاع حميرين هو تعرضه لعوامل التعرية التي ازاحت طبقات الصخور العليا منه سيما في الجهة الشرقية وكونت ودياناً وسلاسل ضيقة كثيرة».

(أنظر كتاب حدود كردستان الجنوبية للباحث عبد الرقيب يوسف - مطبعة شفان - السليمانية ٢٠٠٤).

وضمن دراسة قدمها الباحث الدكتور مجيد جعفر باللغة الانكليزية الى الكونفرانس الاكاديمي "قضايا تتعلق بالكورد وكوردستان" الذي عقد في بورنان في بولندا، ٢٠-٢١ تشرين الاول ٢٠٠٣ والذي نظّمه قسم الدراسات العربية والاسلامية في جامعة ادم ميكيفيش وبمبادرة من رئيس القسم البروفيسور دكتور عدنان عباس، تحت عنوان الكورد الفيليين ودورهم في الحركة التحررية الكوردستانية نقتطف منها ماياتي:

«الكورد الفيليين (او الفيليون) هم كورد، كما يدل على ذلك اسمهم، وهم قسم لا ينفصل عن الشعب الكوردي في العراق وجزء لا يتجزأ من الامة الكوردية المقسمة بين دول العراق وإيران وسوريا وتركيا. لقد اثبت الكورد الفيليين هذه الحقيقة وهذا الواقع عبر السنين والأحداث ولحد الآن بالقول والفعل والعمل. يتكلم الكورد الفيليين لهجة فرعية تابعة لهجة اللورية التي ينطق بها الكورد في المناطق الجنوبية من كردستان، خاصة المناطق القريبة من الحدود بين العراق وايران. الكورد

الفيليين مسلمون تتبع الغالبية العظمى منهم المذهب الشيعي. جميع الناطقين باللهجة الفيلية لا يطلق عليهم اسم "الفيلية". يمكن القول بان الكورد الناطقين بهذه اللهجة والذين يقطنون مناطق بغداد ووسط وجنوب العراق شرقي نهر الفرات يطلق عليهم اسم "الكورد الفيليين". توجد تفسيرات واجتهادات عديدة ومتنوعة حول اصول واسباب اطلاق اسم "الفيليين" على هؤلاء الكورد ولكن الكاتب لم يعثر على تفسير موثق ومقبول بشكل عام حول هذه المسألة.

غالبية الكورد الفيليين كانوا يقطنون مدينة بغداد وخاصة قبل حملات التسفير المتكررة، كانوا متمركزين في حي الاكرد (وبعض الاحياء الشعبية المجاورة لها) وعند تحسن حالتهم الاقتصادية كانوا ينتقلون الى أماكن اخرى من بغداد اكثر رفاها، مثل حي العطيفية وحي جميلة والاحياء الممتدة على طول شارع فلسطين وغيرها، كما كان الكورد الفيليين يقطنون بأعداد اقل في المدن العراقية الواقعة بين الحدود مع إيران شرقا وحتى الضفاف الشرقية لنهر الفرات غربا، من جنوب المدينة الكوردستانية كركوك شمالا حتى شمال مدينة البصرة جنوبا. من بين هذه المدن الكوردستانية خانقين ومندلي (منلي باللهجة الفيلية) وزرباطية والسعدية وشهربان والمدن العراقية كوت والعمارة والجصان وكوميت وشيخ سعد والنعمانية والحي والرفاعي وعلي الغربي وعلي الشرقي وغيرها. اما على الجانب الايراني من كوردستان فان الكورد الفيليين (بالرغم من عدم اطلاق هذه التسمية عليهم هناك)

يقطنون محافظات كرماشان وإيلام وجنوبها، وبعد التسفيرات الجماعية للكورد الفيليين من العراق في السبعينيات والثمانينيات تقيم جالية كوردية فيلية كبيرة من اصول عراقية في طهران ايضا يطلق عليهم الايرانيون اسم "عربها" (اي العرب).

و كآية مسألة اخرى في دولة البعث البوليسية فان عدد الكورد الفيليين غير معروف بالدقة وربما اعتبرت من الأمور السرية المتعلقة لأمن دولة البعث. ولكن هناك تقديرات مختلفة تضع عددهم بين مئات الآلاف وثلاثة ملايين. الا ان الكثيرين يتكلمون عن اكثر من مليون كوردي فيلي كانوا يقطنون في بغداد قبل التسفيرات الجماعية.

الكورد الفيليين مواطنون عراقيون بالولادة ابا عن جد وقسم ضئيل منهم بالتجنس، سكنت غالبيتهم بغداد بإعداد كبيرة منذ مئات السنين، وبدقة اكثر، منذ اربعة قرون ونيّف. يشير البروفسور عز الدين مصطفى رسول الى ان كتاب "الشرفنامه" الذي يعتبر اول الاعمال المكتوبة عن تاريخ الكورد وجغرافية كوردستان (الذي الفه الامير شرفخان البديسي عام ١٠٠٥ هجري المصادف لعام ١٥٨٤ ميلادي، اي قبل ٤٢٠ عاما) يشير الى مسألة استقرار الكورد (اللورية) الفيليين في بغداد بشكل دائم. كما يشير الاستاذ جرجيس فتح الله الى ان الكورد الفيليين بقيادة قائدهم ذو الفقار احمد سلطان فتحوا بغداد والمدن العراقية الاخرى من شمال سامراء حتى البصرة وحكموا العراق (كما كان معروفا انذاك) لمدة ست سنوات من

عام ١٥٢٣ حتى عام ١٥٢٩ ميلادي (صفحات من تاريخ الكورد الفيليين، مجلة روز العدد ٨، نقلا عن مجلة ايلام الصادرة في غوتنبورغ في غرب السويد). ويضيف في مقالة له نشرت في مجلة روز في عددها ٨ بأن اول اشارة الى الكورد الفيليين في الكتب الانكليزية تعود الى عام ١٧٤٤ في كتاب جيمس فريزر المعنون "تاريخ نادر شاه" الصادر في لندن.. هاتان الاشارتان تؤكدان بان الكورد الفيليين قطنوا بغداد والمدن العراقية الاخرى من جنوب كركوك شمالا حتى البصرة جنوبا ومن الحدود الايرانية شرقا حتى السواحل الشرقية لنهر الفرات غربا لأكثر من اربعة قرون وقبل وقوع العراق تحت الحكم الصفوي ومن ثم غزوه من قبل العثمانيين. ازداد عدد الكورد الفيليين في بغداد بعد تأسيس الدولة العراقية الحديثة بشكلها الحالي وجغرافيتها الحالية حسب اتفاقية سايكس - بيكو بين بريطانيا وفرنسا وتقسيم الشرق الاوسط بشكل اعتباطي بينهما لخدمة مصالحهما الخاصة. زيادة عدد نفوس الكورد الفيليين هذه كانت لأسباب كثيرة منها قابلية التحرك الاجتماعي والانتقال الجغرافي والحيوية الاقتصادية (الجرأة على أخذ المبادرة وتقبل المخاطرة الاقتصادية) والخصوبة السكانية (ارتفاع معدلات الولادة). عمل العديد من الكورد الفيليين في قطاعي المقاولات وتجارة الجملة والمفرد وخاصة في سوق الشورجة، وفي القطاع الخاص بشكل عام في بغداد وغيرها بسبب مؤهلاتهم الاقتصادية المشار اليها اعلاه، وبسبب سد فرص العمل

والاستخدام امامهم خاصة في القطاع العام، كما عملوا كتنقلين (حمالين) في سوق الشورجة خاصة عند التجار الكورد الفيليين وعرفت عنهم الامانة والاخلاص في العمل والقوة البدنية.

بدأ الكورد الفيليين في إرسال أبنائهم الى المدارس بشكل واسع بعد الحرب العالمية الثانية، وخاصة منذ بداية النصف الثاني من القرن الماضي، بعد سنوح الفرص لهم وتحسن اوضاعهم الاقتصادية. درس وتخرج وعمل الكثير منهم كأطباء ومهندسين ومعلمين وغيرهم من التكنوقراط وانشأوا مدارس خاصة بهم اشهرها المدرسة الفيلية في باب الشيخ (في منطقة جامع الشيخ عبد القادر الكيلاني).

السؤال الذي يطرح نفسه هنا ولماذا عامل نظام البعث الكورد عموما ومن بينهم الكورد الفيليين بهذه الدرجة من الحقد والقساوة؟ هنالك اسباب عديدة تلقي بمجموعها بعض الضوء وتجب على هذا السؤال، من بينها الأسباب الآتية:

١- تأتي اصول ايديولوجية البعث عند إنشائه من الفكر النازي اثناء الحرب العالمية الثانية عندما كانت ألمانيا النازية في اوج عظمتها العسكرية وتوسعها العدواني. كما ان للسفالينية تأثيراً كبيراً على صدام شخصيا حيث كانت مكتبته الخاصة مليئة بالكتب المكتوبة من قبل ستالين او من قبل اخرين عنه. فالنازية وايديولوجيتها المبنية على عبادة الشخصية (القائد الأوحده) والدكتاتورية والشمولية والاستعلاء القومي والتوسع والعدوان، والسفالينية

الدكتاتورية والدولة البوليسية المنغلقة وممارستها الصارمة والعنف ضد الأقليات حقائق تاريخية معروفة وموثقة وتأثيراتها على نظام البعث واضحة وجلية في سياسات وممارسات الطاغية صدام ايضاً. اضافة الى هذين العاملين هناك عامل اخر اثر على النظام وقائده وهو التزامه بالتقاليد والقيم القبلية العشائرية والريفية الاقطاعية الصارمة من الولاء الكامل والتام الى الطاعة المطلقة.

٢- كون الكورد الفيليين جزءاً من الشعب الكوردي في العراق وجزءاً من الأمة الكوردية، لذا فان اضطهاد الكورد الفيليين من قبل نظام البعث المعادي للشعب الكوردي ولتطلعاته المشروعة هو امتداد او جزء من اضطهاده لهذا الشعب ككل ويعبر عن الاستعلاء القومي والعدوانية التي ترفض او تنفي القوميات الاخرى وتطلعاتها وتبغى التوسع على حسابها.

٣- وصل الكورد الفيليين بجهودهم الذاتية ومن بدايات متواضعة جدا الى مستويات ومراكز مرموقة ومؤثرة في قطاع التجارة الخاصة وخاصة في بغداد، مركز سلطة الدولة العراقية. بسبب الاجندة الخفية لنظام البعث المعادية للشعب الكوردي وتطلعاته المشروعة عمل ذلك النظام على تدمير المركز التجاري القوي للكورد الفيليين وتحطيم قوتهم الاقتصادية عن طريق سلب ومصادرة جميع اموالهم وممتلكاتهم وودائعهم ووثائقهم العراقية كجزء من اجندة النظام ضد البنية الاقتصادية للكورد وكوردستان.

٤- قام حزب البعث والقوميون العرب بانقلاب ٨ شباط

١٩٦٣ الدموي. لم يواجه الانقلابيون مقاومة جدية وعلى مدى ايام سوى في منطقتين في بغداد احدهما في حي الاكراذ استخدمت فيها الوحدات الانقلابية الاسلحة الخفيفة والثقيلة (الدبابات) لفرض سيطرتها على الحي ثم قامت باعتقال جميع الرجال البالغين من العمر ١٦ عاما حتى الشيوخ. وهذه مسألة لم ينسها البعث وقادته ولم "يسامحوا" الكورد الفيليين عليها. ٥- قانون الجنسية العراقي العتيق والبالى الموروث كثيرا منه من العهد العثماني والمطور من قبل الاستعمار البريطاني عند إنشائه الدولة العراقية ليحمله في صالح الاقلية من المجتمع العراقي التي تعاونت معه وضد مصالح الاغلبية. وكان الكورد الفيليين من بين اكثر العراقيين تضررا من هذا القانون.

٦- كجزء من تحضيرات نظام البعث التوسعية والعدوانية في الحرب ضد ايران عمل على تحقيق ما اعتقد انه سيزيد من الفوضى وعدم الاستقرار الاجتماعي والاعباء والاضطرابات الاقتصادية في ذلك البلد الذي شهد لتوه تغييرات كبيرة عن طريق تسفير مئات الالاف من الكورد الفيليين وغيرهم من العراقيين اليها قبل بدء الحرب. وقد سبق للنظام ان استخدم نفس الاسلوب مع الحركة التحررية الكوردستانية عام ١٩٧٤ قبيل بدء حملته العسكرية الجديدة على شعب كوردستان حيث دفع وارغم الالاف من الكورد للذهاب الى المناطق المحصرة لخلق مشاكل واعباء اقتصادية ومصاعب اجتماعية ومخاطر امنية للحركة.

٧- كون الكورد الفيليين من المسلمين الشيعة كان سبباً

اضافيا لملاحقتهم وتسفيرهم ومعاملتهم بشكل لا إنساني من قبل نظام البعث الذي اتصف بالشوفينية والطائفية والمذهبية الضيقة.»

ولهذا عالجت السلطة العراقية البائدة عبثاً حالهم، بوسائل وطرق لاتنم عن حكمة أو عقلانية وإنسانية، إذ أنعكست في إجراءات ترحيل عدد من القرى التي يسكنها الكورد الفيليين في مناطق الحدود الإيرانية - العراقية، بزعم حماية تلك الحدود ومراقبتها أو احتلالها عسكرياً من قبل الوحدات العسكرية، ومحاولة تجميع الناس في قلاع أو مخافر أو مجمعات أشبه ماتكون بمعسكرات الاعتقال، دون أن تستطيع نفيهم وتوزيعهم الى مدن الوسط والجنوب، لمعرفتها الأكيدة بما يكنه العراقي في هذه المناطق من تقدير ومحبة واحترام للأكراد الفيلية، ولشعورها بمدى التلاحم والإنسجام بين جميع مكونات العراق الاجتماعية، لذا عمدت الى أساليب أخرى سنتطرق إليها.

وكانت المنطقة التي تقع ضمن اراضي العراق المحايدة لإيران والمنطقة الإيرانية المحايدة للعراق تنتشر فيها العشائر الكوردية من الفيلية على طول الشريط الممتد من العمارة بإتجاه الكوت مروراً بديالى، وفي نفس الوقت كانت تلك العشائر العربية ومثلها الكورد الفيليين تسكن على جانبي خط الحدود، مثل عشائر (الجاف والهورماني والأركوازي والبولي والكورده ليه والمامش والمذكور والكهورد والزروكش والسوره مري والدوسان والقره لوس وغيرهم من العشائر الكوردية الفيلية والتي تتحدث بلهجة واحدة هي الفيلية - اللرية بأستثناء اختلاف مع لهجة واحدة)، إذ تنقسم العشائر بحكم إختيارها لمناطق السكن والماء والرعي والصيد والتواجد البشري في مساحة من الأرض، قد تكون قد وقعت بين دولتين

عند رسم الحدود السياسية، غير أن تلك المجاميع البشرية لم تكن تعرف الحدود ولا تلمس فواصل جغرافية أو طبيعية في المناطق التي تسكنها، وهكذا أصبحت عشيرة واحدة منقسمة بين دولتين، وكان الكورد الفيليين يستقرون في تلك المناطق قبل مجيء القبائل العربية التي انتشرت ابان الفتح الاسلامي للعراق في تلك المناطق، والتي رحبت القبائل الفيلية بها وتشاركت معها الحياة في السراء والضراء، ومع أن الإسلام أنتشر بين هذه العشائر بشكل سهل ودون مقاومة، بالنظر لتقبل الكورد الفيليين الأفكار والمبادئ التي جاء بها الفتح الإسلامي، إلا أن حالهم بقي كحال بقية الناس التي أسلمت بعد الفتح وانتشرت الشريعة الإسلامية بينهم، أذ ساندوا الدين الإسلامي وساهموا في إنتشاره بين منطقتهم، ولهذا ساهموا مساهمة إيجابية في دعم الثورات والحركات الوطنية ضد الأنكليز انتصارا للفتاوى التي أصدرها رجال الدين، بأعتبار أن الأنكليز كفاراً ومحتلين ينبغي التصدي لهم ومحاربتهم، غير أن مايتشابهون به مع بقية العشائر العربية في مناطق أخرى ميلهم للألتزام بمذهب آل البيت وتمسكهم الشديد به وتقديسهم الأئمة الأطهار منهم، إلا أنهم بقوا متمسكين ببساطة أعرافهم وبلغتهم وإعتزازهم القومي بقوميتهم الكوردية، وبالأضافة الى دخولهم لعبة الصراع الديني والسياسي التي عمت الأمة، فصاروا بحكم كونهم شيعياً من أتباع المذهب الجعفري، وضمن دائرة التقسيم الطائفي والسياسي أعتبر الكورد الفيليين معارضين الجانب الأخر الذي يضم الحكومات والسلطات التي تعاقبت على حكم العراق، وشدد من هذه الناحية كونهم كانوا يشكلون محطات لإستقبال القوافل القادمة من إيران والهند وأفغانستان والصين وروسيا لزيارة العتبات المقدسة.

يقول الكاتب حسن العلوي في كتابه (الشيعة والدولة القومية في العراق ١٩١٤-١٩٩٠) ص ٢٧٥ الطبعة الثانية:

«في تمذهب السلطة أخرج الشيعة من حق التمثيل الكامل في السلطة، وفي التهجير أخرج الشيعة من حق المواطنة، وكان التبرير الرسمي لهذه العملية، أن هؤلاء المواطنين لم يكونوا من أصول عربية بحتة، وأن سجلاتهم في دوائر الأحوال المدنية تشير الى كونهم من التبعية الايرانية. رغم أن احداً لايجعل بأن سياسة التمييز العنصري والطائفي وعمليات زج الفقراء العراقيين الى حروب التوسع التركي، قد أجات العديد من الناس آنذاك في محاولة لحماية عوائلهم من الجور والأضطهاد والسوق التعسفي للقتال، الأدعاء بأنهم من التبعية الايرانية الى الحد الذي جعل الحكومة العراقية بعد تأسيسها تناشد سلطات طهران بالتوقف عن عمليات التجنيس.

ولم يكن هؤلاء الذين أرادوا الإفلات من التمييز الطائفي والعنصري التركي يتصورون إنهم سيقعون بعد قرن أو قرنين من الزمان ضحايا التمييز الطائفي الذي مارسه سلطة قومية تركز في خطابها السياسي على مفهوم إنساني يستبعد وقوعها في الوحل الفاشي.»

ولم تكن كلمة (الفيلي) مستعملة للأشارة اليهم بالنظر لما عرفوا عنه بأسم عشائر اللر، مع أن التسمية محلية اكثر منها أعجمية، وبالرغم من الإشارة التي يوردها بعض المؤرخين في إمتهان بعضهم مهنة تدريب الفيلة، فإن هذا الأمر يتناقض مع واقع المنطقة الجغرافي الذي يعيشونه، فقد أشتهر الكورد الفيليين في مناطق العراق وإيران بإمتهان الزراعة

والرعي والصناعة والأعمال التجارية، وتميزوا بقوة جسمانية أشتهروا بها في أعمال التحميل التي مارسها الكادحين من رجالهم بشرف وأمانة أتمسوا بها وأشتهر العديد منهم بهذه القدرة الجسمانية المتميزة، وتشير بعض الدراسات أن الأسم مشتق من الملك العيلامي (بيلي) ومنها تم تحريف الكلمة الى فيلي كما ذكرنا سابقاً، ومهما كان اصل التسمية فانها لايمكن ان تحط من قيمتهم او قدرهم او كرامتهم، وبالعكس فان مما يزيد المرء فخرا انتسابه للكورد الفيليين، وليس بين اهل العراق من يستعمل اللفظ للخط من قيمتهم، بل العكس فإن العراقيين بما عرفوا عن الكورد الفيليين من خصال الأمانة والوفاء والكرم، فقد كان لهم منزلة إجتماعية متميزة بين العشائر العراقية العربية في الوسط والجنوب، كما اكتسبوا الأحرار والمحبة لما عرفوا به من اعتزازهم بقوميتهم ومذهبهم، ولما تميزوا به من الأخلص والتفاني في العمل وحفظ الأمانة، وهم من قبائل متعددة من اللر بين العراق وايران.

ويتفق المؤرخون على أن عشائر اللر من اصول كوردية، بالإضافة الى حقيقة دامغة تشير الى عدم وجود عشيرة أو قبيلة عربية أو تركمانية أو فارسية بينهم، مما يؤكد وجهة النظر التي تؤكد على كورديتهم.

أستمرت العشائر الفيلية من الكورد تعيش في العراق على الشريط الشرقي المحاد لإيران، وتتمازج مع العشائر العربية التي تشاركها السكن في العديد من القرى والقصبات وتنسجم مع المجتمع العربي بالنظر لظروف الأختلاط والتمازج والتزاوج والواقع الأتماعي، وكما أختلطت اللهجة، وعرف كل لغة الآخر، بالنظر للتعامل اليومي والضرورة التي يحتمها إختلاط المجتمع المتشكل من قوميات عدة، وتغلغل الكورد الفيليين في مجتمعات المدن العربية الكبيرة وصاروا من ابنائها المتميزين،

وبقيت مكانتهم محفورة في ضمائر الناس بالنظر لما جبلت عليه اخلاقهم من نوازع الاندفاع نحو الخير في تشكيل الجمعيات الخيرية، وبناء المدارس ومساعدة المحتاجين لأحساسهم بالظلم الذي وقع عليهم، وميلهم نحو التميز في المجالات التي حرموا منها، وأثبت الكورد (الفيليون) أنهم من المجموعات الفاعلة والنشطة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً في حركة المجتمع العراقي، وأحتلوا المكانة المتميزة لهم في اقتصاد السوق العراقية وخصوصاً بعد تهجير اليهود العراقيين ومصادرة أموالهم وإرباك الاقتصاد والسوق العراقية، وما أحدثه تهجيرهم من فراغ اقتصادي ومكانتهم المهمة في عمليات الأستيراد والتصدير استطاع الفيليون اشغالها بجدارة، واثبتوا قدرتهم على المساهمة في استعادة التجارة العراقية مكانتها بالنظر لما تميزوا به من خصال الثقة والأمانة والأخلاص في أعمالهم وعلاقاتهم التجارية والقانونية، غير أنه وبنفس الوقت ميزهم عن غيرهم إنتشار الفقر بين شرائح كبيرة منهم، فقد كانت الطبقة الواسعة منهم من أبناء الكادحين أو من المزارعين أو العمال الحرفيين الفقراء التي تعج بهم المدن والقصبات العراقية، والتي احتفظت لهم دوماً بالأحترام والمحبة لما لمستته منهم من تفاني وأخلاص وأمانة في العلاقات الإنسانية وفي العمل التجاري، وكان أغلبهم من المتمسكين بالشعائر الإسلامية بالإضافة الى ما عرف عنهم شدة تمسكهم بالمذهب الجعفري ومحبة آل البيت أسوة بالمجتمع الذي تعايشوا معه وأنصهروا ضمن شرائحه، مما أغاض السلطات التي تعاقبت على حكم العراق منذ ظهور الدولة العثمانية ومروراً بالحكم الوطني الملكي ومن ثم الجمهوريات الانقلابية التي تعاقبت على حكم العراق، بالنظر للنهج الطائفي والشوفيني الذي كانت تحرص على التمسك به وتطبيقه على العراقيين. بإستثناء حكم عبدالكريم قاسم.

غير أن ما لفت نظر السلطات الى خطورتهم وقفتهم الشهيرة لمقاومة السلطة الفاشية التي قادت الانقلاب الشباطي في العام ١٩٦٣ سيء الذكر، والذي لقي مقاومة صلبة من الأكراد الفيلية بالرغم من كونهم لاعلاقة لهم بسلطة عبد الكريم قاسم، ولم يكونوا يشكلون طرفاً في التناحر السياسي القائم في العراق، الا انهم وبحكم سجيتهم وأنتصارهم الى الحق ومعاداتهم الباطل الذي ذبحهم دوماً، كانت لهم تلك الوقفات الوطنية والسياسية المناهضة للحكام الطغاة، وأزاء هذا الوقوف بوجه الأنقلابيين تمت مواجهة الأكراد الفيلية مواجهة قاسية وتم التنكيل برجالهم ونساءهم، وتم أعدام البعض منهم وأودعت أعداد كبيرة منهم في السجون.

ولعل المنصف من كتاب التاريخ العراقي الحديث والمؤرخين من يتذكر ملحمة (عكد الأكراد)، والذي سطرت فيه جماهير الكورد الفيليين ملحمة أنسانية وشعبية رائعة، في التضحية والمقاومة والتمسك برفض السلطة الفاشية التي حلت بأنقلاب شباط ١٩٦٣، ومقاومتها تلك المقاومة الباسلة حيث قدموا العديد من شبابهم قرابين للدفاع عن حكم عبد الكريم قاسم. وأكتشفت السلطات العراقية أن الأكراد الفيلية كانوا من العناصر التي تشكل عمود من أعمدة الحركة الوطنية في العراق، بل لعلها من بين أهم روافد هذه الحركة، وعمودها الفقري في تغذيتها بالقيادات وبالشهداء وبالعناصر الفاعلة فيها وبالأموال، بالنظر ليس لمساهمتهم في تلك الحركات، وإنما لفاعلية أنتشارهم وسط الأحزاب العراقية والحياة العراقية المتطلعة نحو أفق المستقبل الديمقراطي وحل جميع مشاكل القوميات. وضمن هذا الأصطفاف والموقف الوطني أتخذت السلطات موقفها

المضاد والسلبى من الكورد الفيليين، ووفق منهج الكورد الفيليين الإنساني ظهر الموقف البشع والمعادي لحقوق الإنسان ولقيم اهل العراق، أظهرته السلطات البائدة ولم يكن يعبر بأي حال من الأحوال عن موقف حركة سياسية وطنية أو قومية من القوميات أو مذهب آخر. ويخطيء بعض ممن يتصور أن السلطات العراقية بدأت حملاتها الشوفينية المضاعفة ضد الأكراد الفيلية بعد وقفهم للدفاع عن الجمهورية والنظام الوطني بقيادة الزعيم عبد الكريم قاسم، أو بعد واقعة جامعة المستنصرية في بغداد عام ١٩٨٠، بل أن الحملة بدأت بشكل سري وخفي في اول أيام سلطة العهد الملكي حين تم التنسيق بين السلطتين الإيرانية والعراقية على أضطهاد الكورد الفيليين، إذ كانت ايران تفصل في التعامل بين أكراد الشمال وأكراد اللر الفيلية، في حين بقي العراق يتبع سياسة دقيقة في إيجاد شروخ أو حدود في التعامل بين أكراد شمال العراق (كوردستان العراق)، وبين الفيلية الذين حرّمهم من تبوء الوظائف المهمة في الدولة أو تطوعهم كضباط في الجيش أو الشرطة، بإستثناء أعداد قليلة استطاعت الأفلات من تحكّم السلطة التي ارادت عدم تمكينهم تبوء تلك المراكز، أو تمثيلهم في المجالس النيابية، أو النظر اليهم نظرة مساواة حقيقية في الدستور العراقي، وكما في محاولات عزلهم عن اخوتهم الأكراد في بقية المناطق، ولم يكن الأمر بهذه الصورة لو لم يجد له الأرضية والقاعدة التي يؤسس عليها من خلال العقلية الحاكمة التي انسجمت مع تلك المشاريع الطائفية.

توجهت السلطة الملكية أول الأمر بانكار كوردية الفيلية واعتبارها أقلية قليلة الاهمية، ثم مالت حين لم تجد لطحها القاعدة المنطقية لتقبل الفكرة، ثم جهدت الى ابراز أفكار ومشاريع يمكن إن تفصل أو تضع الشروخ

بين أبناء هذه الأمة، وأن تسعى لطح البند الثاني من المشروع الطائفي في غمز وطنية وأنتساب الكورد الفيليين، ولكونها تعتبرهم من أبناء التبعيات الأجنبية، دابت للتركيز على اعمال الطبقة الدنيا منهم، حيث اشاعت انهم خلقوا لاعمال الخدمة الثقيلة والتحميل، وصرفت انظار العالم عن الابداع والامكانيات والمواهب التي يتمتع بها مجتمع الكورد الفيليين، بالاضافة الى قدرة هذا المجتمع بالرغم من الظروف القاسية والصعبة ان يلد رجال ضمن المجتمع العراقي ومن شتى التخصصات يشار اليهم بالبنان، وقدموا للمستقبل العراقي ما يشار له بالأصاف والتقدير، فقد قدم الكورد الفيليين أسماء ناصعة ومشهود لها بالعلمية والرفعة والثقافة وفي مجالات عدة، بأعتبارهم مساهمين حقيقيين في مستقبل العراق، وقد نعجز ولانجد مجالاً لتعداد الأسماء الكوردية الفيلية التي سجلت اسمها بزهو في التاريخ العراقي الحديث في جميع الميادين. وما زاد النعمة عليهم مبادرتهم للانخراط كمقاتلين في صفوف الثورة الكوردية المسلحة، دفع السلطات الملكية الى حرمان العديد منهم من شهادة الجنسية العراقية التي كانت تشكل الحجة والتبرير التي تتعزز السلطات عليها في محاربة العراقيين وتصنيف مواطنهم الى درجات، فأعتبرت بعض منهم من التبعية الإيرانية، ثم أقدمت على تفسير هذا البعض تحت مزاعم التبعية، وكانت قمة المأساة أن الكوردي الفيلي الذي يتم تفسيره بأعتباره أجنبياً ومن التبعية الإيرانية الى إيران، أن يتم أعتباره في إيران كوردياً عراقياً وأجنبياً عن الإيرانيين، فيقع وسط محنة إنسانية لاحل لها ولم تلتفت لها الأمم المتحدة ولا أعارها العالم المتمدن الأهتمام والحل الذي يليق بإنسانيتهم. وأشدت الحملة عليهم بعد مجيء الحكم البعثي الثاني في العام ١٩٦٨،

إذ بدأت تلك الحملة تشد بشكل سافر في العام ١٩٧٠، وتطور التسفير ليشمل الشباب منهم حيث تم سلبهم عن عوائلهم وحجزهم في أماكن ومواقف سرية وبعيدة عن المدن والأنظار، ومن ثم يصار إلى دفنهم وهم أحياء أو اعدامهم دون ذنب أو جريرة ارتكبوها، وتم إخضاع العديد منهم إلى التجارب الكيميائية حيث مات أكثرهم تحت سمومها وتأثيرها، ومن ثم طورت السلطة الصدامية عملها المرعب بحق الكورد الفيليين، فقامت بتشتيت الأطفال وفصلهم عن الأمهات، والرجال عن النساء، والشيوخ عن أولادهم، زيادة في الأمعان بأبذائهم والتنكيل بهم، ثم عمدت إلى تعذيب الشباب منهم، وزجهم في السجون العراقية المعروفة، والأيعاز للمحاكم الصورية الاستثنائية بأصدار قرارات الأحكام بالأعدام بحقهم، وتنفيذ هذه الأحكام تحت مرأى وبصر العالم دون أي مسوغ قانوني أو تهمة تصل بالعقوبة لحد الأعدام.

يقول الشاعر والمناضل العراقي الراحل المبدع زاهد محمد في استقراء المستقبل العراقي وهو يتلو أبيات قصيدته يتحدث بها لشاعر العرب الأكبر الراحل الكبير محمد مهدي الجواهري:

لله والتاريخ أي بـلية دعت (العراق) وأي ليل أسود
أشكو إليك وأنت مثلي عارف أن الدجى ما طال ليس بسرمد
وبأن شمس الحق دائمة السرى حتى يحين طلوعها في الموعد
فلئن بدا حكم الطغاة مخلداً فالويل من يوم سيطلع في غد
وبقي الكورد الفيليين بالرغم مما لحقهم من ظلم وحيث ومحاربة غير
متكافئة من سلطة تملك كل شيء في الوقت الذي لايمك الكورد الفيليين
سوى ضمائرهم ومحبتهم للعراق وأعتزازهم بقوميتهم الكوردية، بقي
الكورد الفيليين يناضلون ويقارعون السلطة البعثية بأصرار، ويساهمون

مع كل الحركات السياسية بقدره فائقة وجهد كبير من أجل إسقاط السلطة الدكتاتورية التي تحققت بفضل الله تعالى.

وكتب الفقيه الدكتور علي بابا خان تحت عنوان (من الضرير هذا المهجر أم نظام صدام؟) يقول فيه:

«ما كان في إعتقادي عندما قمت بالدراسات الميدانية حول المهجرين العراقيين الذين هجروا إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية في زيارتي عام ١٩٨٠، أن أراه مع المهجرين، لا لكونه أكثر عراقية من الآخرين، بل لأنه بصير منذ نعومة أظفاره، فلم ير الناس ولامنطقة حي الأكراد الذي ولد فيه، ولم يشاهد صور الرؤساء الذين تعاقبوا على حكم العراق، ولكنه عاش ولمس وعانى ما أقرفته حكومة صدام بحقه وبحق الآلاف من غيره دون وازع من ضمير... ألقته لجأوزه في العراق مع الآخرين، وطلبت منه التوجه إلى إيران تحت تهديد السلاح بعدم العودة، دليله في هذه المسيرة الشاقة وأيادي إخوته في المصير يقودونه باتجاه بلد وأرض لم يألفها ولاكان في تصورهم أن تطاله يد الأجرام وهو المحروم من نعمة البصر أصبح الآن محروماً من العطف والمستقر، يعيش تحت الخيام... وعندما رأته قلت له مازحاً: أنت خطر على صدام ونظامه لأنك إيراني.. أجابني ساخراً: هل حي الأكراد وباب الشيخ .. و.. التي ولدت وعشت فيها هي مناطق إيرانية؟ فإذا كانت كذلك لماذا لم تهجر معي؟ لقد كنت من أبرز وجوهها المعروفين، مافائدة هذه المناطق دوني!! سأسافر إلى باكستان من هنا.. وعندما سكت تساءلت مع نفسي ماهي جريمة هذا

البصير وخطورته على أعظم رابع جيش في العالم كما صورته ووصفته وسائل الإعلام.. وهل تسمح موثيق حقوق الإنسان والقيم العظيمة لديننا الإسلامي بإذلال الكفيف والمسن والرضيع؟ أي نظام ورجال في العراق؟ أية شفقة ترجى من أناس باعوا واشتروا ممتلكات هؤلاء بأثمان بخسة فأمثال هؤلاء سيذللهم الله في الحياة الدنيا والآخرة وسنراهم تحترق بطونهم ويبيعون ما اشتروه ظلماً بأثمان لاتسد لهم سوى رمقاً قصيراً فإن الله لا يخلف الميعاد..» (عن العدد الأول من نداء الكورد - شباط ٢٠٠١).

ويقول السيد كريم ولي الفيلي وهو من أبناء الكورد الفيليين مجسداً معاناته الإنسانية في العدد الخامس من صحيفة نداء الكورد الصادرة بتاريخ شباط ٢٠٠٢: «هل سمع أحدكم أن على البسيطة شيء أو كائن ليس له أسم أو هوية وإنتماء وأصل وفصل؟ نعم انه أنا الذي سلبت منه نعمة الأنتماء والهوية، ولم أكن أنافس أحد عليها، أو اتجنى لأنتزاعها من أحد، ولم أطمع وأطالب أكثر منها ولم انلها في هذه الدنيا المتناقضة.

كنت أنتمي لبلد طار أسمه في الأفاق وبرزت على ضفاف مياهه الدافئة المباركة أولى أشعة الفكر البشري، لقد كنت خيطاً من نسيجة الزاهي بألوان الطيف، أنتفخ زهواً وفخراً بذلك العراق، محتضن الأعراق، وعلى حين غرة أنتزعني وعرقني من تربته ولم أعد أملك منه سوى أحساس الأنتماء الذي يتأجج داخلي ولم تشفع لي عذاباتي.»

وحالة استلاب الوطن التي تجسدها بساطة كلمات موجوعة صادرة

بحرقة من أنسان لم يزل متعلقاً بأهداب الوطن متمسكاً بألوان طيفه ممتزجاً بخيوط نسيجه الزاهية رغم كل أطنان الظلم الذي تراكم فوق رؤوس أهله، لاطمع لديه ويختزل حلمه في رائحة التراب العراقي وعروقه النابتة في روحه.

ابلى أبناء الكورد "الفيليين" البلاء الحسن وأظهروا المواقف الشجاعة في جميع الحركات السياسية الوطنية المسلحة، حيث كانوا أنصاراً مع الشيوعيين وبيشمركة مع الأحزاب الكوردية، ومقاتلين مع الأحزاب الإسلامية لمقاتلة الطاغية وقواته الغاشمة، وشكلوا التجمعات والجمعيات وساهموا في المؤتمرات وجاهدوا بكل ما تستطيعه ارواحهم انتصاراً للعراق.

وبعد أن سقط الطاغية حري بالعراقيين أن يستذكروا هذه الشريحة الفاعلة والمؤثرة في تاريخ وحياة شعبنا العراقي، وأن نستذكر معها وقفتها التاريخية ضد الظلم والسلطات القمعية، وجهادها المتواصل وعطاءها العراقي، وأن نستذكر معها ماقدمته من شخصيات بارزة وأسماء عبقة تشع وطنية في تاريخ العراق السياسي والثقافي، وأن نستذكر بإجلال قوافل الشهداء، وما ساهمت به من مساهمة إيجابية في إرساء دعائم الاقتصاد الوطني، وحري بنا أن نسجل هذا لها بفخر واعتزاز وأن نذكر الأجيال القادمة بما عانتها الأم والأخت والبنات الكوردية الفيلية التي تحملت الظلم ثلاث مرات مضاعفة عما تحمله غيرهم.

وكان الكورد "الفيليين" من أشد المساهمين والفاعلين في المعارضة العراقية لسلطة صدام، ومن المطالبين دوماً بأقامة النظام الديمقراطي والفيدرالي، والغاء مفهوم التبعية وتنظيفه من أدران الماضي، وتثبيت الولاء الموحد للوطن، بالإضافة الى سعيهم الحثيث للمطالبة بتفعيل

القوانين الدولية والاتفاقيات التي تحمي الإنسان من تعسف السلطات، ووضعوا ايديهم بيد قادة المعارضة العراقية قبل سقوط صدام، كما كانت المعارضة العراقية قد اصدرت ضمن بيانها السياسي المؤرخ في ١٤-١٥ كانون الأول ٢٠٠٢ توصيات من بينها التوصية التاسعة، والتي تنص على إدانة التهجير القسري، والتطهير العرقي، واستخدام الاسلحة الكيماوية، وتغيير الهوية القومية، وما جرى من تغيير في الواقع القومي لمناطق كركوك ومخمور وسنجار والشيخان وزمار ومندلي وغيرها، ويدعو المؤتمر الى إزالة آثارها وذلك عبر الاجراءات التالية:

- عودة المهجرين الى ديارهم وإعادة ممتلكاتهم اليهم وتعويضهم عما لحق بهم من خسائر.
- إعادة الوافدين الذين جلبتهم السلطة لأسكانهم في المناطق المشار اليها اعلاه الى أماكنهم السابقة.
- عودة الكورد الفيليين وجميع العراقيين المهجرين بذريعة أصولهم الإيرانية الى خارج البلاد بغض النظر عن أصولهم والذين جردتهم السلطة بدون وجه حق عن مواطنتهم العراقية الى العراق، وضمان تمتعهم بجنسيتهم العراقية وإعادة ممتلكاتهم اليهم وتعويضهم عن الخسائر التي لحقت بهم والكشف عن مصير المعتقلين الفيليين منذ نيسان ١٩٨٠.
- إلغاء جميع الإجراءات الإدارية التي قام بها النظام منذ سنة ١٩٦٨ والتي استهدفت تغيير الواقع الديموغرافي في كردستان العراق.

حينها، فالزعم بتسفير الأجانب من المقيمين في العراق لا ينسجم مع حقيقة عمليات الأعدام المنظم ولا التجارب الكيماوية التي أجريت على أجساد شباب الكورد الفيليين، ولا على دفع المجاميع البشرية وسط حقوق الألغام، ولا في عمليات سرقة محتويات البيوت المادية، ولا أيضا في استلاب المستمسكات العراقية الأصلية منهم، ولا في تهجيرهم في أماكن غير أهلة بالسكان وسط صحراء السلطان تحت ظروف لا يتحملها الشيوخ والنساء والأطفال، فإن هذا الأمر يتعارض ويتناقض مع مزاعم السلطة وتبريرها، فالنية كانت قد تجسدت في إنصراف إرادة الجناة في السلطة البائدة الى ارتكاب تلك الجرائم المتنوعة والمتعددة الصور بحق الكورد الفيليين، وممارسة تلك الأساليب في ارتكاب الجرائم المتعددة بحق المواطنين العراقيين من أبناء الكورد الفيليين يجسد انطباق القصد الجنائي ودلالته الإجرامية من علم وإرادة تحييط الجرائم بالسلوك الإجرامي وبالنتيجة الحاصلة بالقصد المحدد، يجسد اختيار السلطة للسلوك الإجرامي في التعامل مع معارضيتها، كما أنها سلكت طرقاً متعددة ومختلفة تثبت أنها كانت مصممة ومصرة على ارتكاب تلك الجرائم، وتنوعت تلك الأفعال بين الإبعاد والنفي، وبين الحجز والإخفاء، وبين التعريض للتعذيب الجسدي والنفسي والموت تحت التعذيب الجسدي أو في حملات الإعدام، وبين مصادرة الأموال وسلب المستمسكات الرسمية والحجج والسندات والأموال، مما يؤكد أن تكون بالضرورة تلك الأفعال قد صدرت من مجموعة المتسلطين على السلطة وبأرادتهم المنفردة، والتي وظفوا لها إمكانيات السلطة بكل امكانياتها ومؤسساتها الأمنية لإرتكاب تلك الجرائم، ولما كانت السلطة في العهد الصدامي البائد مكلفة بالحفاظ على حياة الناس وتلزم نفسها في الحال الاعتيادي أن تقم

الفصل الثاني

المسؤولية القانونية في قضية الكورد الفيليين

تقوم المسؤولية القانونية في كل فعل إستنادا لتحقيق الإرادة والإدراك في إرتكاب الفعل الجرمي، والمسؤولية القانونية التي ترتبت على نظام صدام تتجسد ضمن أفعال جرائم إبادة الجنس البشري، والجرائم ضد الإنسانية، بالإضافة إلى الانتهاك الصارخ والعملي لقرارات الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتحقيق المسؤولية الجنائية في توفر أسبابها القانونية بإرتكاب الأفعال التي تدخل في باب جرائم الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية بتصميم وإدراك لما تتسم به من فداحة الفعل الجنائي والإرادة الأثمة، وبالإضافة إلى إن السلطة الصدامية توقعنت النتائج الإجرامية المترتبة على أفعالها، لا بل أنها خططت لهذه الأفعال، وعلى هذا الأساس فإن توفر قصدها الجنائي هو مظهر من مظاهر الركن المعنوي في الجريمة، كما يتوفر سبب قائم ولموس بالإضافة الى توافر الأدراك وحرية الإرادة في إرتكاب تلك الجرائم بحق الكورد الفيليين بتصميم وتخطيط عمدي، وأن ما تم ارتكابه بحق شريحة الكورد الفيليين لم يكن متطابقاً مع المزاعم التي روجتها السلطة في

بتطبيق النصوص الدستورية بأمانة وبتجرد، وباعتبارها تتشكل من أشخاص يملكون جزءاً من الوعي والمسؤولية، ما يكفي لأن تقع على عاتقهم المسؤولية القانونية عند حدوث أي ضرر أو خلل في حياة الناس، وتحقق شروط المسؤولية في شرطي الإدراك والإرادة التي يمكن تلمسها في قدرة الإنسان على فهم فحوى الأفعال الصادرة عنه، ونتائج أفعاله وتحمل نتائجها، وقبل أن ندخل في تبسيط المعاني القانونية لتلك المسؤولية ونبحث في القضايا القانونية التي تخص محنة الكورد الفيليين، حري بنا أن نستذكر المقررات التي تداولتها أحزاب المعارضة العراقية، ومواقفها تجاه قضية الكورد الفيليين قبل سقوط سلطة صدام، مما يستوجب منها في خضم الصراع وتثبيت دعائم السلطة، أن تلتفت إلى ما كانت تدعو إليه وتذكره في بياناتها وبرامجها السياسية، بصدد رفع الضيم والحيث عنهم، وأن تخفف عنهم الضغوط التي وضعتها سلطة صدام فوق كاهلهم، لتعينهم على الأقل بالشعور بإلغاء وكس القرارات الظالمة والتعسفية التي انتهكت إنسانيتهم وحقوقهم في المواطنة، طيلة الزمن الصدامي البغيض وما قبله من قرارات لإنسانية وتعسفية، وحتى يمكن إن يشعروا بأمان وثقة من أن السلطة الجديدة ستهتم الاهتمام الكافي في معالجة ملفاتهم وقضاياهم، ودراسة أبسط السبل والأساليب السريعة للتوصل إلى الحصول على حقوقهم المسلوبة، وعلى الأقل إن يتم اكتمال التحقيق القضائي بشكل متكامل في ملف الكورد الفيليين لأحالاته إلى المحكمة الجنائية العراقية في الزمن القريب فليس من المعقول إن تمضي أربع سنوات على سقوط الطاغية ولم يزل الكورد الفيليين بانتظار من يعيد لهم حقوقهم وإعتبارهم.

أن الجريمة المرتكبة بحق الكورد الفيليين تعتبر من أخطر الجرائم

ضد الإنسانية، والتي تعني إرتكاب المسؤولين في السلطة العراقية البائدة جرائم القتل العمد والإبادة البشرية بكل الطرق والأساليب، والتسبب عمداً بإهلاك مجموعة قومية أو أثنية أو عرقية من البشر بصفقتها هذه إهلاكاً كلياً أو جزئياً، وقد جسد الدكتاتور العراقي البائد صدام حسين هذا السلوك عملياً من خلال الأوامر الصادرة والتعليمات والقرارات التي أصدرها مجلس قيادة الثورة المنحل المتمثل بشخص الدكتاتور، بالإضافة إلى عمليات تهجير وإبعاد السكان ونقلهم قسرياً إلى أماكن نائية، وتنفيذ الحجز والسجن والحرمان من الحرية البدنية دون مشروعية وإسقاط الجنسية والتجريد من المستمسكات، وبما يخالف القواعد الأساسية للقانون الدولي، بالإضافة إلى عمليات التعذيب النفسي والجسدي والإغتصاب الجنسي، والاضطهاد لأسباب سياسية أو عرقية أو قومية أو أثنية أو دينية لايجيزها القانون الدولي بأي شكل من الأشكال، والإخفاء القسري للأشخاص وجميع الأفعال غير الإنسانية ذات الطابع المماثل التي تتسبب عمداً في معاناة شديدة أو أذى خطير يلحق بالجسم أو بالصحة العقلية أو البدنية.

إن معاهدة معاقبة مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية التي صدرت في ٩ ديسمبر ١٩٤٨، والتي دخلت حيز التنفيذ، شملت بحمايتها الجماعات الوطنية والعرقية والدينية، وما سمي بعمليات التطهير التي استهدفت هذه الجماعات. وتشمل العقوبة كل من المخططين والمنفذين لتلك السياسة، وتتحقق مسؤوليتهم وفق المعايير القانونية التي ذكرناها.

وحيث أن الدكتاتور العراقي كان الموجه الأساس والرئيس في إصدار التعليمات والأوامر التي يتم ارتكاب كل تلك الجرائم بحق الكورد الفيليين، وكونه يدرك أعماله ويستطيع إن يعرف أو يتوقع النتائج، مما يجعله في

دائرة المسألة القانونية عن الجرائم التي تم ارتكابها بأمره ومعه كل الأدوات التي ساهمت واشتركت في تلك الجرائم.

وإذا كان حكماً قضائياً باتاً تم تنفيذه بأعدام الطاغية المتهم الرئيس في قضية الكورد الفيليين، فإن الدعوى الجزائية تنقضي عنه باعدامه وتوقف الاجراءات القانونية بحقه وقفاً نهائياً إستناداً لأحكام المادة ٣٠٠ من قانون اصول المحاكمات الجزائية، وحيث إن تنفيذ الأحكام الصادرة من المحكمة الجنائية العراقية يكون بمقتضى أحكام قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١، وفقاً لأحكام القاعدة ٦١ من قواعد الاجراءات وجمع الأدلة الخاصة بالمحكمة ن فيصار الى تطبيق النص الوارد في الأصول على المدان صدام في قضية الدجيل، وايقاف الاجراءات القانونية بحقه وفق الأصول في قضية الدجيل غير أن الأمر لا يمنع من الاستمرار بمحاكمة المتهمين الآخرين في القضية.

ووفقاً لأحكام القاعدة ٣٢ من قواعد المحكمة الخاصة بتعدد الجرائم، فإنه اذا نسب الى متهم جرائم متعددة فتتخذ بحقه الاجراءات وفقاً للمادة ١٣٢ من قانون اصول المحاكمات الجزائية، وفي حال اتهام المتهم بأكثر من جريمة جاز احالته بقضية واحدة على المحكمة الجنائية العراقية العليا بشرط إن تكون تلك الجرائم معاقبا عليها بمادة واحدة ومن قانون واحد.

ومما يوجب ليس فقط فرض العقاب المتناسب مع حجم الجرائم، وإنما نشر الجرائم المرتكبة وفضح أساليبها، وتوضيح ما تعرضت له الإنسانية من أفعال صدرت من جناة مسؤولين مسؤولية كاملة عن الإرادة الأتمة التي صدرت عنهم، ووظفوا كل إمكانيات السلطة لتنفيذ جنائياتهم، وهذه المسؤولية لا يمكن تحميلها بأي شكل من الأشكال للشخصية المعنوية للدولة، باعتبارها شخصية حكومية أو افتراضية، لأن الفعل صادر من

شخص الطاغية ومعاونيه وأعوانه ولا وجود لفعل مادي صادر من الشخص الاعتباري، بدليل إن تلك الأفعال كانت وفق رغبة الحاكم خارج سياق ونطاق الشرعية والأعراف وسنثبت ذلك بالأدلة القانونية.

وتنطبق أركان جريمة الإبادة الجماعية على الأعداد التي تم قتلها من أبناء الكورد الفيليين، وإهلاك مجاميعهم بطرق مختلفة، وإخضاعهم إلى ظروف وأحوال معيشية من شأنها إهلاكهم فعلياً كلياً أو جزئياً، فقد تم تعذيب وقتل أعداد من الكورد الفيليين دون وجود قضايا تحقيقية، كما تم أخفاء جثثهم ولم يتم الكشف عن مصيرهم، بالرغم من تسفير عوائلهم إلى خارج العراق.

و يمكن أن توصف الجرائم المرتكبة من قبل الدكتاتور البائد صدام بحق الكورد الفيليين من جرائم القانون العام المرتكبة بقصد الإخلال بالنظام الاجتماعي ومصالح العراقيين، وهذه الجرائم عمدية توفر فيها القصد الجنائي، حيث تعمد الجناة ارتكابها وتحمل نتائجها.

أن هذه الجرائم تستمد صفتها من القانون الدولي ومن القواعد والأعراف الدولية بالإضافة إلى ما نصت عليه الاتفاقيات الدولية والعهد ولائحة حقوق الإنسان، وما نصت عليه أخيراً نصوص قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا، مما يستوجب بالضرورة محاكمة صدام المتهم الأول بارتكاب هذه الجرائم والتي تعتبر على درجة عالية من الخطورة الإجرامية، وأن أدلة الإثبات والأسانيد القانونية المتوفرة في هذه القضية كافية لأحالتها وأدانتها، وإصدار الحكم العادل بحقه وبحق من كان يمارس ارتكاب الجريمة معه، بالإضافة إلى تعويض الضحايا وورثتهم التعويضات المتناسبة مع فداحة الضرر مادياً ومعنوياً، ونشر تلك المآسي علناً لأسماع وأنظار العالم حتى يمكن إن تستذكر البشرية تلك

الصفحات المروعة من الانتهاكات الإنسانية بحق الحياة البشرية والاستخفاف بها من قبل الطغاة والحكام المستبدين وأعاونهم.

وما ارتكبه سلطة صدام بحق الكورد الفيليين يعد من الجرائم المركبة والمستمرة وعدوان سافر ضد مكونات الشعب العراقي واستقراره، وانتهاكا لنصوص الدستور والقوانين العراقية، بالإضافة إلى قيام السلطة البائدة بإعدام العديد من شباب الكورد الفيليين عن طريق إخضاعهم للتجارب الكيميائية، وبالتالي إخفاء جثثهم وقبورهم مما زاد من معاناة أهاليهم وعوائلهم، بالإضافة إلى جريمة احتجاز العوائل الكوردية الفيلية سنوات طوال وأبعادهم في مناطق الصحراء النائية، أو في المواقف والمعتقلات دون أي قرار حكم قضائي أو قانوني، وكل هذه الجرائم تدخل تحت ولاية المحكمة الجنائية العراقية والتي تمتد اختصاصها للنظر في تلك الجرائم حصراً للفترة من ١٧/٧/١٩٦٨ ولغاية ٢٠٠٣/٥/١، ووفق هذا فإن الجرائم التي ارتكبتها السلطة الصدامية بحق الكورد الفيليين تكون من اختصاص هذه المحكمة العراقية حصراً وفقاً لاختصاصها الزماني والمكاني، باعتبارها داخلة ضمن الاختصاص المكاني والزماني، بالإضافة إلى كونها من الجرائم الوطنية المرتكبة بحق الشعب العراقي.

وتقوم هذه المحكمة بالإضافة إلى تطبيق قانون العقوبات البغدادي الملغي، فإنها تطبق أحكام قانون العقوبات النافذ، كما تقم بتطبيق قانون العقوبات العسكري رقم ١٣ لسنة ١٩٤٠ وأصول المحاكمات العسكرية رقم ٤٤ لسنة ١٩٤١، وكما لها أن تستعين في أحكام المحاكم الجنائية الدولية عند تفسيرها لأحكام جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، وتسري أحكام قانون العقوبات بما لا يتعارض وأحكام قانون المحكمة النافذ، والإلتزامات الدولية المتعلقة بالجرائم

الداخلة في ولاية المحكمة عند تطبيق الأحكام الخاصة بالإعفاء من المسؤولية الجنائية، ولا تخضع الجرائم التي تشمل اختصاص المحكمة بالتقادم المسقط للدعوى الجزائية والعقوبة والذي تميز به القانون الجنائي العراقي.

بالإضافة إلى توفر أركان المسؤولية الجنائية الشخصية، والتي يعتبر بموجبها الشخص الذي يرتكب الجريمة بصفته الشخصية عرضة للعقاب، إذا ارتكبها بصفته الشخصية أو بالاشتراك أو بواسطة شخص آخر، بغض النظر عما إذا كان هذا الشخص مسؤولاً أم لا، وإذا كان قد أعطى الأوامر بارتكاب تلك الجرائم فشرع فيها وتمت بناء على ذلك الأمر، أو حث على ارتكابها أو قدم أية إغراءات في سبيل إتمامها، وإذا كان قدم العون أو المساعدة بأي شكل آخر لغرض تيسير ارتكاب الجريمة أو توفير وسائل ارتكابها أو الشروع في ارتكابها، وإذا ساهم في تعزيز النشاط الإجرامي، ولا يمكن للمتهم في مثل هذه الجرائم التعكز على بعض النصوص التي يحاول الجناة والمتهمين بمثل هذه الجرائم وضعها كساتر لصد الأحكام ونفي ارتكاب الجريمة، فقد نص القانون على إن لاتعد الصفة الرسمية التي يحملها المتهم سبباً معافياً من العقاب، سواء كان المتهم رئيساً للدولة أو رئيساً أو عضواً في مجلس قيادة الثورة المنحل أو رئيساً أو عضواً في مجلس الوزراء المنحل أو عضواً في قيادة حزب البعث البائد، ولا يجوز الاحتجاج بأي صفة بالحصانة للتخلص من المسؤولية في مثل تلك الجرائم.

ووفق المعيار القانوني فإنه لا يعفى الدكتاتور البائد صدام وفق هذا الأمر باعتباره كان الرئيس الأعلى الذي يصدر الأوامر، عن الجرائم المرتكبة بحق الكورد الفيليين وعن الجرائم الأخرى، التي يرتكبها

الأشخاص الذين يعملون تحت أمرته، ولم يتخذ من الإجراءات ما يمنع وقوع ارتكابها لو لم تكن بموافقته وتنفيذا لرغباته، كما لا يعفي القانون الشخص الذي ارتكب تلك الأفعال بناء على أوامر من الحكومة أو من رئيسه، حيث أن مجرد صدور الأمر من الأعلى لا يعفيه من المسؤولية الجنائية مع ثبوت علمهم بالأمر غير المشروع وعدم مشروعية الأفعال المرتكبة بحق الكورد الفيليين ظاهرة وواضحة، ويترك أمر تقدير مدى جسامة مساهمته للمحكمة.

وتبحث المحكمة في التفرقة بين الأمر القانوني وغير القانوني بأن تستند على معيار للتفرقة يمكن معرفته من خلال إدراك الإنسان في موقفه وسنه وتعليمه ومركزه عندما يواجه التصرف غير المشروع، وإرتكاب الحالات التي تمثل جرائم لا يجوز تنفيذها يرتب المسؤولية القانونية على مرتكبيها، وجميع الحالات غير الإنسانية التي ارتكبت بحق الكورد الفيلية (القتل والتعذيب والحجز والأبعاد والأغتصاب وسلب المستمسكات الرسمية والاستحواذ غير الشرعي على الأموال المنقولة وغير المنقولة) جميعها تصرفات غير مشروعة، وبالتالي فإن ارتكابها تنفيذاً لأوامر الطاغية يرتب المسؤولية الجنائية.

علماً أن مثل تلك الجرائم لا يشملها التقادم المسقط للجريمة والمانع من فرض العقوبة، ومع أن القانون الجنائي العراقي لا يعتد بالتقادم في الجنايات، فقد جاءت الاتفاقيات الدولية التي اقترتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في نوفمبر ١٩٦٩ لتؤكد عدم التقادم، حيث لم تشمل الجنايات الخاصة بجرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية بالتقادم المسقط للجريمة، وبذا فإن الجرائم المرتكبة بحق الكورد الفيليين غير مشمولة بالتقادم، وانها تقع ضمن ولاية المحكمة الجنائية العراقية.

أن القانون على الدوام يحمل الناس على التزام العقل في التصرفات الصادرة وعدم الانحراف، ولذا فإن النصوص تعين المظلوم من ظالمه، وتداوي جراح المتضرر بالتعويض والتدابير الاحترازية والقسرية التي تقررها القواعد القانونية، وتشكل نصوص قانون العقوبات تحديد الجرائم ودرجاتها وأنواع العقاب التي يتحدد لكل جريمة من حيث أركانها وظروفها.

وظيفة قانون العقوبات حماية العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع من خلال ردع الجاني ومعاقبته، ويتحتم وفق هذا المنظور أن يرتب القانون النافذ للمحكمة الجنائية العراقية العليا، العقوبة المتناسبة مع جسامة الفعل المرتكب بحق الكورد الفيليين، كما يترتب فرض العقوبة التي هددت النظام الاجتماعي وساهمت في خدشه وتمزيقه من خلال الأفعال الإجرامية المتلاحقة والمتعددة وما لحقها من نتائج بحق الكورد الفيليين، والأمر يتطلب دراسة شخصية المجرم مرتكب الجريمة من حيث تركيبه الجسماني وعقليته وتأثير ذلك على طباعه من الناحية الإجرامية، إذ إن الذي حصل للكورد الفيليين يخرج عن نطاق الانتقام السياسي، ويتعدى العداء المذهبي أو الديني أو القومي، ويتخطى العداء الطبيعي الإنساني، لأن الذي جرى من أفعال يندى لها الجبين البشري تنم عن تردي في الضمير وانحطاط في السلوك وخسة في التفكير، بالإضافة إلى انحراف في سلوك المخططين للأساليب والطرق، التي أتبعها السلطة في الانتقام من مواطنين عراقيين مدنيين، استعملت السلطة كل قوتها وثقلها وإمكاناتها وصبت حقدتها الأعمى في وسائل تخريب حياتهم وتشريدتهم، مع مسؤوليتها القانونية والدستورية والسياسية في رعايتهم والحفاظ على حياتهم، ويمكن وفق ما ذكر أن يكون الأختصاص الشخصي (مبدأ شخصية القانون الجنائي وصلاحيته الشخصية) منطبقاً على المتهمين في

قضية الجرائم المرتكبة بحق الكورد الفيليين.

ووفق تعريف مفهوم الجريمة والتي تعني السلوك الإجرامي الخارجي أو الداخلي الذي يجرمه القانون ويقرر له عقاباً أو الامتناع عن عمل أمر به القانون، ويصدر عن إنسان مسؤول عن أفعاله، فأن توفر شرط الخطورة الإجتماعية يشكل الأساس المعول عليه في تحديد الجريمة، مع تقدير النتائج المترتبة على الفعل وطريقة إرتكاب الفعل ومقدار الضرر الحاصل ودرجة الخطورة.

وأمام جريمة تهجير وتسفير الكورد الفيليين، نتمعن في الخطورة الاجتماعية التي تعرض لها ليس فقط الكورد الفيليين، وكما ليس فقط المسفرين من أبناء التبعية، وإنما لحق العراقيين كافة ضرراً بليغاً، حين صار جميع أهل الفرات الأوسط والجنوب وفي شتى مناطق العراق الأخرى تحت رحمة قرارات السلطة، تقدم على تسفير أو تهجير من تشاء ودون سبب أو ذنب !! كما أن النتائج الوخيمة وغير الإنسانية التي ترتبت على تهجير وتسفير وإعدام الكورد الفيليين شكلت ابعاداً إنسانية ساهمت في إحداث الضرر ليس فقط للضحايا، وإنما انسحبت على عوائلهم وأهاليهم فترة من الزمن كان اخطرها الفترة التي تمتد منذ ١٩٨٠ ولغاية سقوط صدام ٢٠٠٣، كما انسحبت على العديد من المواطنين العراقيين الآخرين من غير الكورد الفيليين، وأن درجة الخطورة في هذه الأفعال الإجرامية امتدت حتى اليوم تحز في نفوس العراقيين وتنعكس سلباً على حياتهم ومستقبلهم، وقد توفرت كافة أركان الجريمة، من ركنها المادي المتمثل بالواقعة الإجرامية، وركنها الشرعي باعتبارها سلوكاً غير مشروع، وركنها النفسي أو المعنوي المرتكز على الإرادة الأثمة التي تتمثل في القصد الجنائي.

وقراءة متأنية لبرقية وزارة الداخلية التي تم تعميمها على المؤسسات

الأمنية في العراق بعدد ٢٨٨٤ في ١٠/٤/١٩٨٠ تكشف عن حقيقة ما كانت تضمه السلطة وما خطت له.

«نص البرقية»:

لوحظ وقوع أخطاء وإلتباسات من قبل اجهزكم في التفسيرات وتحديد المشمولين بها والمستثنين من التسفير. توضيحاً للتعليمات السابقة، أدناه الضوابط التي يجب العمل بموجبها في هذا الشأن:

١- يسفر جميع الإيرانيين الموجودين في القطر وغير الحاصلين على الجنسية العراقية وكذلك المتقدمين بمعاملات التجنس أيضاً ممن لم يبت بأمرهم.

٢- عند ظهور عائلة، البعض منها حاصلون على شهادة الجنسية تشملهم الضوابط إلا إن البعض الآخر مشمولون فيعتمد مبدأ (وحدة العائلة خلف الحدود) مع سحب الوثائق أي الجنسية أن وجدت والأحتفاظ بها لديكم، ومن ثماً إرسالها إلى الوزارة مع تزويد الوزارة بقوائم المشمولين بقرارنا هذا ليتسنى لنا إسقاط الجنسية عنهم.

٣- يجري تسفير البعض خاصة العوائل عن طريق القومسييرية وفي حالة عدم استلامهم يجري تسفيرهم من مناطق الحدود الاعتيادية.

الاستثناءات:

أولاً: العسكريون من مختلف الرتب يسلمون إلى الإنضباط العسكري في بغداد للتصرف بهم من قبلهم وحسب التبليغات المسلمة اليهم.

الأمنية ووظفت كل إمكانياتها من أجل إيقاع أكبر الضرر بهذه الشريحة العراقية، واستطاعت بما تملك من إمكانيات وسطوة أن تنفذ رغبة الدكتاتور في إبعاد أعداد كبيرة من العراقيين ورميهم على الحدود الإيرانية البرية حصراً، وكذلك حجز عشرات الآلاف من أبناء هذه العوائل في المواقف والمعتقلات والسجون، ضمناً لإيقاع أكبر الأذى والضرر المادي والمعنوي على مجموع تلك العوائل، فتسفير العوائل التي تحمل الجنسية العراقية تحت زعم (وحدة العائلة)، أمر غريب في إقدام حكومة على طرد مواطنين يحملون الجنسية العراقية ومعها شهادة الجنسية (أ) من أبناء شعبها وتسفيرهم، لأن أحد أفراد العائلة غير عراقي، أو أنه لم يحصل عليها، أو أنه موجود في العراق بصفة مقيم لم يتم حصوله على الجنسية، أو أن معاملة تجنسه لم تكتمل بعد ضمن الضوابط التي تحددها الوزارة وقانون الجنسية أن صحت قضية كونه غير متجنس، أو حتى في حال رفض تجنسه أو كونه أجنبياً، فإن الحال يقتضي الالتزام بمبدأ إن لاتزر وزارة وزر أخرى، أن منطق وحدة العائلة يقتضي أن يتم إلحاق من لم يكتسب الجنسية بعائلته المكتسبة للجنسية احتراماً للمركز القانوني للمواطن العراقي، وما حددته نصوص الدساتير العراقية وليس العكس، كما تأمر وزارة الداخلية بسحب جميع الوثائق والسندات الرسمية التي يمتلكها المواطن وسلبها منه اعتقاداً منها بإتلاف أدوات الجريمة في الإصرار على تجريد العراقي من مواطنته وسنداته وأوراقه الثبوتية، وحتى لا يمكن عرضها كأدلة أثبات إلى المؤسسات الحقوقية ومنظمات حقوق الإنسان والمحافل الدولية، ومعنى هذا الأمر انه يتم تجريد الإنسان من عراقيته وسحب جميع وثائقه التي تثبت هذه المواطنة، وترسل جميع المستندات والجنسية إلى الوزارة بقوائم ليتمكن للوزارة

ثانياً: عدم تسفير الشباب المشمولين بالتسفير المقيمين في القطر وتزود هذه الوزارة بقوائم تتضمن هوياتهم الكاملة وأعمالهم.
ثالثاً: النساء الإيرانيات المتزوجات من أشخاص عراقيين ترسل قوائم بأسمائهن إلى الوزارة.

رابعاً: عدم تسفير الشباب المشمولين بالتسفير الذين أعمارهم من ١٨ - ٢٨ سنة والأحتفاظ بهم في مواقف المحافظات إلى إشعار آخر.

خامساً: يستثنى من التسفير الأرمن الإيرانيون المقيمون في القطر وتزود الوزارة بقوائم تتضمن هوياتهم الكاملة وأعمالهم.

سادساً: لايشمل التسفير اللاجئين السياسيين الإيرانيين.

سابعاً: يستثنى العرب العربستانيون المقيمون في القطر من التسفير.

ثامناً: عند ظهور أية حالة من غير الحالات الواردة اعلاه اعلامنا هاتفياً قبل البت بها.

نؤكد أمرنا في فتح النار على من يحاول العودة إلى الأراضي العراقية من المسافرين (انتهت)
نرجو الأطلاع والعمل بموجبه.

التوقيع

وزير الداخلية

هذه التعليمات الصادرة عن وزارة الداخلية وهي من الوزارات المهمة والوزارة المعنية بالشؤون الداخلية والأمنية لها دلالتها وأبعادها، والبرقية أيضاً صفحة ضمن الحملة التي شنتها بأمر السلطة جميع الأجهزة

بعدئذ العمل على أسقاط الجنسية عنه بعد تلك الإجراءات بأية وسائل غير قانونية، بمعنى أن إجراءات الأبعاد والطرء والتسفير والتهجير تتم قبل إن يصدر قرار يتم تجريد المواطن من موطنته، وعملية استلاب المستندات القانونية الصحيحة التي تثبت قانونياً عراقية المواطن، جريمة هجينة ومهينة ترتكبها السلطات الصدامية في التجني على ضحايا لا تتوفر فيهم حتى المزاعم التي زعمت السلطة الاستناد عليها. لتتعاكز عليها في هذه الإجراءات، وليس هذا فقط ولم يقتصر الأمر على ما ذكر آنفاً، وإنما حملت التعليمات بين طياتها أمراً غريباً يتناقض مع المنطق ووحدة العائلة، ويفند البرقع الذي حاولت السلطة أن تغطي وجهها البشع وعبوبها وجريمتها في تطبيق منطق وحدة العائلة، حيث أصبح الشباب بعمر (١٨-٢٨) سنة من أبناء هذه العوائل متهمين دون ذنب، ومحكومين دون قضية، ومحتجزين دون جريمة، ومنسلخين عن عوائلهم دون ارادتهم ورغبتهم، ومقيدة حرياتهم دون قرار قضائي أو قانوني، كما إن هناك فقرة أخرى وردت ضمن الاستثناءات في البرقية أعلاه برقم (ثانياً) يقضي بعدم تسفير الشباب (الذين يترك أمر تقدير أعمارهم من الشباب إلى الجهات الأمنية)، وعمليات إحتجاز الشباب وفق هذه البرقية تدل على مسؤولية سلطة صدام عن مصير الآلاف من الشباب الفيلية المغيبين، ووزير الداخلية لم يكن يجتهد أو يأمر وفقاً لمعلوماته، فقد كان يستلم الأوامر من الطاغية صدام مباشرة، ولم تسأل أية جهة عن فحوى التحقيقات التي تجريها تلك الجهات الأمنية مع الآلاف من شباب الكورد الفيليين.

وبعد صدور تلك التعليمات المهينة للإنسان في العراق، بادر مجلس قيادة الثورة المنحل بأصدار قرار برقم ٤٧٤ بتاريخ ١٥/٤/١٩٨١ يقضي

بمنح كل عراقي قام بتطليق زوجته مبلغ أربعة آلاف دينار للعسكري وألف وخمسمائة دينار للمدني، إذا كانت زوجته من التبعية أو في حال تسفيرها خارج العراق، وأشترط القرار لصرف المبلغ أن يتم تسفير أو طلاق المرأة وأن يقوم الرجل بعقد زواج جديد من عراقية.

وبعد أسبوع من صدور القرار السابق، وضمن الحملة الشعواء التي شنتها السلطة ضد أبناء العراق، أصدر مجلس قيادة الثورة المنحل قراراً برقم ٢٤٦٩ في ٢٢/٤/١٩٨١ يقضي بتسفير الزوجة المطلقة إلى خارج القطر (تعبير خارج القطر يشير حصراً إلى إيران).

أن سلب الجنسية من المواطن العراقي الكردي الفيلي وأبعاده الى إيران يجعله قانوناً مواطناً دون جنسية (عديم الجنسية)، بالنظر لإمتناع إيران منحه الجنسية الإيرانية، ولعدم رغبة المواطن العراقي تجنسه بالجنسية الإيرانية التي تشترط موافقته، أو لكون القانون الإيراني يمنع ذلك، وأزاء تلك الحالة فيتم انطباق نصوص اتفاقية حالات إنعدام الجنسية التي أعتدها مؤتمر المفوضين المنعقد عام ١٩٥٩ ثم عام ١٩٦١، تطبيقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المرقم ٨٩٦ (د-٩) والمؤرخ في ٤ كانون الأول ١٩٥٤، حيث اتفقت الدول الموقعة على الاتفاقية (بما فيها العراق)، على منح الجنسية للشخص الذي يولد في إقليمها ولو كان عديم الجنسية، ويتم منح الجنسية بحكم القانون لدى الولادة أو بناء على طلب خطي من الشخص المعني الى السلطة المختصة، أو بواسطة وكيله أو بالطريقة التي ينص عليها القانون، وللدولة المتعاقدة التي ينص على منح جنسيتها بناء على طلب يتم طبقاً للفقرة أعلاه أن تنص أيضاً على منح جنسيتها بحكم القانون في السن والشروط التي يحددها قانونها، كأن يقدم الطلب خلال فترة تحددها الدولة المتعاقدة، وأن يكون الشخص قد أقام بصورة معتادة في إقليم الدولة المتعاقدة خلال فترة يحددها

قانون الدولة شريطة أن لا يتطلب تجاوز مجموعها عشر سنوات، ولا تجاوز شرطها الذي يسبق مباشرة تقديم الطلب خمس سنوات، وأن لا يكون الشخص المعني قد أدين بجريمة ضد الأمن الوطني أو حكم بالسجن خمس سنوات على فعل جنائي، وبالرغم من إن نصوص المعاهدة تمنع الدول من أن يتبع تجريد الإنسان من جنسيته وفقدانها لزوجته أو أولاده يتوجب أن يكون هذا الفقدان مشروطاً بحيازة أو اكتساب جنسية أخرى. غير أن العراق في الزمن الصدامي الغى من قواميسه حتى العمل بهذه النصوص، وأكثر من هذا فقد سحب إجراء فقدان الجنسية حتى الى مواطنات ومواطنين عراقيين مع أزواجهم، خلافاً لما ورد عليه النص القانوني، علماً بأن نص المادة (٨ من الاتفاقية) تمنع الدول المتعاقدة من تجريد أي شخص عن جنسيتها إذا كان هذا التجريد من شأنه إن يجعله عديم الجنسية، وتعتبر بذلك كل الإجراءات غير قانونية وغير شرعية. ولا يفقد الفرد جنسيته على نحو يجعله عديم الجنسية حتى وإن كان تحريم هذا الفقدان غير وارد بنص صريح في حكم آخر من أحكام هذه الإتفاقية، وهو ما صار اليه حال الكورد الفيليين، وبعد إن قامت السلطة الصدامية بتجريدهم من جنسيتهم العراقية ورميهم على الحدود الإيرانية، تعاملت الدولة الإيرانية معهم على اساس أنهم عراقيين، فباتوا إيرانيون في العراق وعراقيون في إيران، ولكنهم دون أن يحملوا اية جنسية من كلا الدولتين المتحاربتين في تلك الظروف، مما جعلهم أمام حالة اللاجنسية التي تنطبق عليها بنود وأحكام المعاهدة المذكورة. المادة (٩) من المعاهدة أيضاً ألزمت الدول الأمتناع عن إسقاط الجنسية عن أي شخص أو أي مجموعة من الأشخاص لأسباب عنصرية أو أثنية أو دينية أو سياسية.

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها المرقم ١٠٤٠ (د - ١١) في ٢٩ كانون الثاني ١٩٥٧ المصدقة للاتفاقية بشأن جنسية المرأة المتزوجة والنافذة في ١١ آب ١٩٥٨، وضمن نصوص الاتفاقية الموقعة من قبل العراق، أن توافق كل الدول على إن الأجنبية المتزوجة من احد مواطنيها أن تكتسب جنسية زوجها إذا طلبت ذلك خلال إجراء تجنس أمتيازي خاص، وأن توافق كل الدول على انه لايجوز لإنعقاد الزواج ولا لإنحلاله بين أحد مواطنيها وبين أجنبي، ولا لتغيير الزوج جنسيته، أن يمنع زوجة هذا المواطن من الإحتفاظ بجنسيتها.

وفي العام ١٩٨٥ شعرت الأمم المتحدة بفداحة التعرض للأذى الذي يصيب الإنسان جراء التعسف في إستعمال السلطة، فأدركت أن حقوق الضحايا الذين يتعرضون للأذى والأضرار والإصابات والمشقة كبيرة، وأن هؤلاء وعوائلهم لاتلقى الاهتمام والاعتراف الكافي، فأكدت المنظومة الدولية على ضرورة الاعتراف العالمي الفعال بحقوق ضحايا الإجرام والتعسف في استعمال السلطة وإحترام هذه الحقوق.

ومن أجل أن تتخذ الدول الخطوات اللازمة والأساسية لإنفاذ أحكام الإعلان الدولي (إعلان مبادئ العدل الأساسية المتعلقة بضحايا الأجرام والتعسف في استعمال السلطة)، أجمعت الدول على اتخاذ الخطوات للحد من الإيذاء ومساعدة ضحايا تلك الجرائم، ولذا تقرر حظر الممارسات والإجراءات التي تفضي الى التعسف في استعمال السلطة، مثل الاحتجاز في أماكن سرية والحجز الانفرادي، والتعاون بين الدول عن طريق التعاضد القضائي والإداري في مسائل ملاحقة المجرمين وتسليمهم للعدالة ومصادرة موجوداتهم، وإستحداث الطرق والوسائل لتوفير سبل إنصاف الضحايا، إذا كانت السبل الوطنية غير كافية.

إن الجرائم التي اقترفتها صدام وسلطته الإرهابية بحق الكورد الفيليين تنطبق عليها تماماً مقررات إعلان مبادئ العدل الأساسية الصادرة بحق ضحايا التعسف في استعمال السلطة، ويقصد بمصطلح الضحايا الأشخاص الذين أصيبوا بضرر فردياً أو جماعياً، بما في ذلك الضرر البدني أو العقلي أو المعاناة النفسية أو الخسارة الاقتصادية، أو الحرمان بدرجة كبيرة من التمتع بحقوقهم الأساسية، عن طريق أفعال أو حالات إهمال لا تشكل حتى الآن انتهاكاً للقوانين الجنائية الوطنية، ولكنها تشكل انتهاكات للمعايير الدولية المعترف بها والمتعلقة باحترام حقوق الإنسان.

ومع أن مهمة الأمم المتحدة كانت تتركز ليس فقط على تقديم الدعم لضحايا الجرائم المرتكبة ضد الكورد الفيليين في العراق، فإن الإعلان الدولي يرتب مسؤولية إقامة سبل الاتصال الفعالة للتجمعات والجمعيات والشخصيات الكوردية الفيلية، مع ضمان إبقاء الضحايا على علم بحقوقهم وبالفرص المتاحة للانتصاف من المجرم أو الغير أو السلطة التي مارست بحقهم الأفعال الإجرامية، وما حصل لتنفيذ هذه المهمة، أنها مورست بشكل غير فاعل وخجول مع وجود الضحايا منتشرين في مخيمات إيران وبلدان اللجوء.

ويتجسد الركن المادي في الجريمة التي مورست بحق الكورد الفيليين، في التعسف باستعمال السلطة وممارسة أفعال إجرامية باسم وتحت ستار تنفيذ نصوص القانون، النشاط الإجرامي الذي تمت ممارسته أفعال تخرق الشرعية والقوانين الدولية، بالإضافة الى الخرق الفاضح لنصوص الدستور العراقي المؤقت. أن هذا النشاط الإجرامي الذي تم بناء على أوامر من صدام شخصياً يشكل سلوكاً خارجياً تم تجسيده بأعمال التهجير والتسفير والطرده والمطاردة، كما في قضايا الإعدام

والتجارب الكيماوية والإبعاد القسري وفصل الأطفال عن والديهم والسجن والحجز الكيفي والانفرادي، وتحقق العلاقة السببية بين الفعل المادي والنتيجة الإجرامية التي رافقت عمليات التهجير والاستيلاء غير القانوني على الأموال المنقولة وغير المنقولة للكورد الفيلية، كما يتجسد الركن عنصرها النفسي (المعنوي)، حيث أن الجاني وهو يمسك بزمام السلطة وأدواتها، برغبته الدفينة ومشاعره المتبلدة وجه إرادته لإتمام الأفعال الإجرامية بحق شريحة عراقية أصيلة، كما وجه كل أصابعه للمساهمة والمشاركة في إتمام الجرائم التي كان قد خطط لها ضد الكورد الفيليين.

وسواء في القانون الدولي أو الاتفاقيات الدولية أو في الدستور العراقي المؤقت منه أو الأساس، فإن الركن الشرعي للجريمة واضح ومنطبق على السلوك الإجرامي وما ترتب عليه من نتائج كارثية بحق مجاميع من العراقيين لم يكن فعلها على الضحايا فقط، وإنما انسحب الى الغير، وحيث أن قواعد القانون التي تحدد السلوك الإجرامي وتبين عقابه، قد حددتها القوانين والأعراف الوطنية والدولية، بالإضافة الى أحكام القانون الدولي والالتزامات الدولية المتعلقة بالجرائم الداخلة في الولاية الوطنية أو الدولية، فتكون الجرائم المرتكبة بحق الكورد الفيليين من الجرائم التي توصف بجرائم الإبادة الجماعية، بالنظر للنتائج التي تحققت في أعداد القتلى والمغيبين، ومن تم تنفيذ حكم الإعدام بهم بأي شكل من الأشكال، بالإضافة الى المتوفين طمراً بالتراب وهم أحياء، بالإضافة الى من قضاوا نحبهم في الصحاري والمنافي غير الأهلة بالسكان لأي سبب آخر، حيث بلغت أعداد الشهداء منهم عشرات الآلاف، بالإضافة الى أعداد غير قليلة من الضحايا المعوقين والمرضى النفسيين جراء الأفعال الإجرامية المذكورة.

كما تدخل تلك الجرائم في باب الجرائم ضد الإنسانية لما تضمنته من انتهاكات في القتل العمد والإبادة والتعذيب والإبعاد ألقسري والحجز والحرمان الشديد والاضطهاد والأفعال اللاإنسانية وسلوك منحرف تجاه قوميات وأديان ومذاهب وأفكار سياسية.

ومع أن الجرائم المرتكبة موضوع البحث تعد من الجرائم المستمرة والمتلاحقة، فإن طابع التكرار وان اختلفت الضحايا، فإنها طالت اعداد كبيرة من الكورد الفيليين دون إن يكون هناك ضوابط حقيقية للفصل بين المجني عليهم، وهي وان كانت متشكلة من أفعال متكررة ومتتابة إلا أنها وقعت ضمن نمط معين من الفعل الجرمي من فاعل واحد ساهم معه جناة متعددين، فهي جريمة واحدة وأن أفعال الشركاء والمنفذين للأفعال الجريمة كلياً أو جزئياً يتم معاقبتهم عليها باعتبارهم فاعلين أصليين، كما يتم نقل الظروف المادية للجريمة المشددة الخاصة بالجريمة.

ثمة من يسأل عن مدى اختصاص المحكمة الجنائية الدولية للنظر في جريمة الكورد الفيليين، والمحكمة الدولية هي مؤسسة دولية أنشئت بموجب معاهدة ملزمة للدول الأعضاء التي وقعت المعاهدة، وهي ليست بديلاً عن القضاء الجنائي الوطني وإنما هي مكمل له، وقد أنشئت بموجب نظام روما الأساسي الذي أعتمد من قبل مؤتمر الأمم المتحدة الدبلوماسي للمفوضين المعني بإنشاء محكمة جنائية دولية بتاريخ ١٧ تموز ١٩٩٨ وتاريخ بدء النفاذ في ١ حزيران ٢٠٠١ وفقاً للمادة ٢٦، وتكون هذه الاتفاقية نافذة المفعول لفترة عشر سنوات تبدأ من تاريخ بدء نفاذها.

ويقول البروفسور محمود شريف بسيوني في الصفحة ٢٠ من كتابه مدخل لدراسة أحكام واليات الإنفاذ الوطني للنظام الأساسي، وهو من

أساتذة القانون الدولي وأحد واضعي أسس نظام المحكمة الجنائية الدولية ومن المراجع القانونية الدولية الفعالة، ورئيس المعهد الدولي لحقوق الإنسان بجامعة دي بول بشيكاغو، ورئيس الجمعية الدولية للقانون الجنائي، ورئيس المعهد الدولي للدراسات العليا في العلوم الجنائية «أن الأختصاص الجنائي الوطني دائماً له الأولوية على اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، ولكن المحكمة تستطيع ممارسة اختصاصها في حالتين فقط (مادة ١٧) وهما:

الأولى: عند انهيار النظام القضائي الوطني.

الثانية: عند رفض أو فشل النظام القضائي الوطني في القيام بالتزاماته القانونية ومحاكمة الأشخاص المشتبه في ارتكابهم الجرائم الثلاث الموجودة حالياً في اختصاص المحكمة، أو بمعاقبة أولئك الذين أدينوا والجدير بالذكر أن المعايير اللازمة لتحديد انطباق اختصاص المحكمة الجنائية الدولية مذكورة في المادتين ١٧ و١٨ من النظام الأساسي».

ووفق ما ورد أعلاه فقد بقيت المؤسسة القضائية العراقية فاعلة وقائمة لم تتأثر مثلما تأثرت المؤسسة العسكرية بعد سقوط سلطة صدام، كما أن النظام القضائي العراقي بما عرف عنه من متانة وحصانة كان مؤهلاً للنظر في الجرائم المعروضة امامه، ولم يمتنع أو يتردد في التحقيق والمحاكمة وفرض العقوبات على من يتم تجريمهم من الجناة، ولذا فإن المؤسسة القضائية العراقية احتلت الجانب الأول في مشروعية النظر في تلك الجرائم المحالة إليها.

أن المحكمة الجنائية الدولية تعتبر أعمالها نافذة من تاريخ بدء نفاذ الاتفاقية ونشوتها، مما يجعلها غير مختصة للنظر في الجرائم التي وقعت

قبل نفاذها، وهذه مسألة في غاية الأهمية، وبالإضافة الى أن هناك مسألة أخرى تقيد النظر في جرائم صدام من قبل المحكمة الجنائية الدولية، وهي أن العراق لم يوقع على الاتفاقية الخاصة بالدول التي صادقت على نظام روما الأساسي، وعدم توقيع العراق على القبول بالانضمام الى الدول المصدقة على نظام روما الأساسي سواء إن كانت الاتفاقية قبل دخولها في حيّز النفاذ أو بعد دخولها في حيّز النفاذ يمنع عملياً إحالة القضايا الإجرامية المتهم بها صدام البائد وزمرته في هذا المجال، ولما كانت هذه المحكمة الدولية كيان قانوني ذا صفة دولية كما يشير البروفيسور بسيوني، فإنها بالتأكيد ليست محكمة وطنية عليا، وأن اختصاصها هو اختصاص تكميلي للاختصاص الجنائي الوطني، وقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في اليوم الأول من شهر تموز ٢٠٠٢، وعليه فإن أمر الإحالة والإستناد الى المحكمة الجنائية الدولية لا يمكن إن يكون عملياً ويحقق الغاية المرجوة في أظهار الحقائق وتجريم الطاغية ومعه الزمرة التي تعاونت في ترويع العراقيين وإرتكابهم الجرائم البشعة بحقهم، ومن ضمنها قضية الكورد الفيليين.

إن الإجراءات البطيئة التي لازمت محاكمة الطاغية الصربي سلوبودان ميلوسوفيتش في انتهاكات قوانين وأعراف الحرب والجرائم ضد الإنسانية، ومحاكمة رادوفان كرازاديتش زعيم جمهورية صربيسكا السابقة في البوسنة، بتهمة الانتهاكات الكبرى لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، وانتهاكات قوانين وأعراف الحرب والإبادة الجماعية، سواء منها إجراءات التحقيق أو المحاكمة الدولية، بالإضافة الى صعوبة الاستناد والتعرف على نصوص القوانين الوطنية من قبل المحكمة والقضاة الدوليين، كما لا يخفى التفاوت الواضح في تدرج العقوبات، بين المحاكم

الدولية التي لا تفرض عقوبة الإعدام على المدان من المتهمين، وبين القانون الوطني الذي لم يزل متمسكاً بفرض عقوبة الإعدام على الجناة في الأفعال الإجرامية الخطيرة التي يحددها قانون العقوبات، سواء منها قانون العقوبات البغدادي أو قانون العقوبات النافذ برقم ١١١ لسنة ٦٩، وقانون العقوبات العسكري رقم ١٣ لسنة ١٩٤٠.

وحيث إن الجرائم المذكورة تعد من الجرائم الخطرة التي تهدد الجنس البشري، فقد نصت جميع القوانين والنظم القانونية على عدم شمول تلك الأفعال الإجرامية بالتقادم.

وحيث نؤكد من إن الجرائم البشعة التي ارتكبت باسم القانون من قبل الطاغية وأعوانه بحق الشعب العراقي، والإنسانية بشكل عام، فإننا نؤكد أيضاً أن الشرائع السماوية أكرمت الإنسان، فضلاً عما تشكله تلك الجرائم من تهديد جسيم للأمن والاستقرار والسلم الدوليين، مما يستوجب إدانة تلك الجرائم ومعاقبة وتجريم مرتكبيها، ويأتي دور القضاء العراقي والمحكمة الجنائية المختصة إحقاقاً للحق، واقتضاءً لحقوق الضحايا والمتضررين، والتأكيد على أن يكون دور المحكمة في إطار احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، التي غابت كلياً في محاكمات استثنائية وصورية وشكلية قام بها النظام ورموزه بحق العراقيين، وأن الرسالة التي تبثها هذه المحكمة هي رسالة إنسانية سامية برهاناً على التنافر والتناقض في مفهوم الحق والحقوق، ونؤكد أيضاً بهذا الصدد ونشير الى ضرورة توفير كافة السبل والوسائل العلمية والتقنية الممكنة لأجهزة العدالة، لانجاز مهامها وواجباتها بالشكل المطلوب وبما لا يعيق عملية إظهار الحقائق، وبما لا يغيب أحد من الضحايا في عمليات المفاضلة السياسية في أولويات الجرائم المرتكبة، والتي يتم محاكمة الطاغية بموجبها.

ونود إن نبين وجهة النظر في قضية فرض عقوبة الإعدام على بعض الجناة ممن تتم إدانتهم في القضايا من قبل المحاكم، حيث يشكل تنفيذ عقوبة الإعدام بأي شكل من الشكال بالمدان نقطة إختلاف ووجهات نظر متعددة.

فقد شكَّلت عقوبة الإعدام والتي تعني إنهاء حياة المدان أو المجرم أو المذنب أو المحكوم عليه وفق قرار حكم قضائي بات صادر من هيئة أو جهة قانونية أو محكمة مختصة، أسلوباً تعاملت به المجتمعات البشرية منذ القدم في معاقبة مرتكب الجريمة، وقد تم فرض العقوبة منذ فترات قديمة في التاريخ، وفي العراق بدأ تطبيق هذه العقوبة منذ أيام الحكم البابلي والسومري والأكدى والأشوري، إذ يتم تطبيقها على من تثبت إدانتهم بإرتكاب جرائم معينة اعتمدها النصوص المسمارية والقانونية والعرفية منها والنصية في تلك الحقب الزمنية، تبعاً لفهمها وحضارتها وتطبيقاتها العقابية وفقاً لظروف وطبيعة المجتمع، منها جريمة مساعدة العبد الهارب من سيده، ومنها تمرد العبيد، وكذلك الإغتصاب والزنا بالمرأة المتزوجة، وإخفاء المال المسروق وغيرها من تلك الجرائم.

ثم تطورت هذه العقوبة في الفترة الرومانية واليونانية والفارسية، بالإضافة الى ماشكلته القوانين ضمن قواعد وأحكام الأعراف القبلية في الجزيرة العربية والتي طورها وشذبهها الإسلام ووضع لها القواعد والنصوص القانونية المستمدة من الشريعة، حتى صار فرض العقوبة حصراً على المحاكم القضائية بعد أن يكتسب قرارها الدرجة القطعية بأن يستنفذ المحكوم جميع طرق الطعن القانونية، بالإضافة الى صدور مرسوم جمهوري أو إرادة ملكية من اعلي سلطة تنفيذية بالأمر ليم وتطبيقها من قبل الأجهزة المعنية بالتنفيذ.

ولعل من بين أهم الجرائم التي تعاقب بالإعدام، والتي أستمر العمل بموجبها، هي إرتكاب جريمة قتل الإنسان عمداً، بالإضافة الى جرائم أخرى كانت تعاقب مرتكبها بالموت، ثم جرى تعديلها وتخفيف الحكم على مرتكبيها أو إلغاء عقوبتها لعدم مسايرتها للعصر الحديث الدول المتمدنة، أو انسجاما مع ثقافة وتطور الإنسان ووضع المجتمع المعرفي والأخلاقي بشكل عام ويأخذ الإعدام أشكالاً متعددة تتناسب مع الزمان والمكان، سواء القتل بقطع العنق بالسيف أو الشنق أو رمياً بالرصاص أو الخنق في غرفة الغاز أو بواسطة الصعق الكهربائي أو بزرق السوائل المميته بواسطة الحقن، أو بوسائل أخرى مبتكرة القصد منها تخفيف معاناة المحكوم خلال عملية إنهاء حياته بإعدامه وأجتثاثه من المجتمع بعد ثبوت خطورته الاجتماعية ونزعه الإجرامية الخطيرة ضمن المجتمع.

وكان الإسلام قد أعتمد عقوبة الإعدام في قتل النفس تأسيساً على قوله تعالى: «وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذْنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ، فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ، وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ.» (المائدة - ٤٥). فجعل عقوبة الموت للقاتل بأن النفس بالنفس، ثم تطورت نظرية العقوبة الجسدية المفروضة على القاتل وفق مبدأ القتل العمد، والقتل غير العمد، والقتل بشكل غير مباشر، أو الضرب المفضي الى الموت، أو القتل الخطأ، أو القتل المقترن بقتل آخر، أو بدوافع دينية أو تمهيدا لإرتكاب جناية أخرى، أو قام الجاني بالتمثيل بجثة المجني عليه أو كان المجني عليه من أصول الجاني، أو اقترن فعل القتل بجريمة الشروع بالقتل أو باستعمال القاتل مواد سامة أو متفجرة أو حارقة أو كان القتل مقابل اجر أو استعمال طرق وحشية للقتل.

ومن الجدير بالذكر أن جميع قوانين العقوبات عدت جريمة القتل من الجنايات من حيث جسامتها، والجناية هي الجريمة التي يعاقب عليها القانون بعقوبة الإعدام أو السجن المؤبد أو السجن لأكثر من خمس سنوات ولغاية خمس عشرة سنة.

وعد القانون الجزائي العراقي عقوبة الإعدام من العقوبات الأصلية (إذ إن العقوبات أصلية وتبعية)، وعرف عقوبة الإعدام بأنها شنق المحكوم عليه حتى الموت، أي إن القانون العراقي الجزائي حدد طريقة تنفيذ حكم الإعدام بوسيلة الشنق حتى الموت حصراً.

وعين قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي المرقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ المعدل الطريق القانوني لتنفيذ حكم الإعدام، بأن يودع المحكوم بالإعدام في السجن حتى تتم إجراءات تنفيذ الحكم، حيث ينبغي إن يقتصر الحكم الصادر من محكمة الجنايات المختصة والمقترن بمصادقة محكمة التمييز والتي سترسل إضبارة القضية مقترنة بمصادقتها على قرار الحكم بالإعدام، الى وزير العدل الذي يتولى إرسالها الى رئيس الجمهورية لاستحال المرسوم الجمهوري بتنفيذ الحكم (وفي أحيان يصدر المرسوم بتخفيف الحكم أو أبداله أو بالعفو عن المحكوم)، وفي حال صدور المرسوم بالتنفيذ، يقوم وزير العدل بإحالة القضية مقترنة بموافقة الرئاسة على التنفيذ، وتنفذ عملية الإعدام شنقاً داخل السجن في المكان المخصص لذلك بحضور هيئة التنفيذ، بعد إن يتم تلاوة المرسوم الجمهوري القاضي بالتنفيذ، ويمكن للمحكوم عليه إن يدون آخر أقواله بواسطة القاضي المختص، وبعد إتمام عملية التنفيذ يتم توقيع المحضر من قبل الحاضرين.

مع ملاحظة انه لا يتم تنفيذ حكم الإعدام في أيام العطل الرسمية والأعياد والمناسبات الدينية الخاصة بالمحكوم، كما يمكن للدعاء العام إن

يرفع مذكرة لتأجيل التنفيذ إذا وجد إن المحكوم عليها إمراة وإنها حامل، ويتم تأجيل التنفيذ بعد مرور أربعة أشهر بعد الوضع.

والإعدام في العراق اقتصر على الجرائم الجنائية العادية التي تصدر قرارات الحكم فيها من المحاكم الجنائية في انحاء العراق دون غيرها من الأحكام بعد إن تأخذ طريقها القانوني المرسوم في قانون أصول المحاكمات الجزائية، حيث منعت المحاكم العراقية من النظر في القضايا السياسية أو الأمنية وكل قضية تحمل الطابع المناوئ للسلطة في الزمن الصدامي البائد، حيث تم سلب اختصاص القضاء العراقي من النظر في جميع الجرائم التي يحكمها قانون العقوبات بقرارات أصدرها الطاغية وحصرها في مؤسسات أمنية جعلها تستحوذ على هذا الأختصاص، وعمد صدام البائد الى خلق كيانات لها أسم المحكمة دون إي علاقة لها بالعدالة أو بالقضاء أو بالقوانين، ولم يعمل فيها قضاة حقيقيين، وأصدرت هذه المحاكم آلاف القرارات بالإعدام بما يخالف النصوص العقابية نفسها ودون تدقيق من أية جهة مختصة، وتم تنفيذ هذه القرارات بإعدام الآلاف من الشباب العراقيين.

وعقوبة الإعدام تلجأ لها المحكمة تأسيساً على مبدأ القصاص والردع وتخليص المجتمع وحمائته من نوازع القاتل الإجرامية، وتلزم المحكمة التي أصدرت حكمها بالإعدام أن ترسل أوراق القضية الى محكمة التمييز استناداً للفقرة د من المادة ٢٢٤ من قانون أصول المحاكمات الجزائية، تلقائياً خلال مدة عشرة أيام ولو لم يقدم المحكوم طعناً فيه وفقاً لمقتضى نص الفقرة أ من المادة ٢٥٢ من نفس القانون، وللمحكوم إن يميز هذا القرار وكما له الحق في الطعن بقرار محكمة التمييز خلال مدة ثلاثين يوماً أيضاً.

ويدور الخلاف اليوم بين مؤيد لإبقاء وتنفيذ عقوبة الإعدام، وبين من

يريد إلغائها ورفعها من متن قانون العقوبات وإيجاد بدائل لها .
ويمكن أن نقرأ الأسانيد التي يستند لها المطالبين بإبقاء عقوبة الإعدام في حاجة المجتمعات الى الردع بالإضافة الى النص التشريعي الإسلامي الذي حدد النفس بالنفس، وبالتالي يتطلب الأمر حماية المجتمع من الجريمة، بوضع عقاب رادع وزاجر في إنهاء حياة الفاعل.
كما تنتشر الجرائم الإرهابية اليوم في العراق، والتي تستخف بالحياة البشرية مما يشكل خطورة اجتماعية في تفشي الجريمة، بالإضافة الى الأساليب الخسيسة وإنحطاط القتل وإستسهالهم إرتكاب عمليات القتل، مما يوجب أن يتم ليس فقط تخليص المجتمع منهم، وإنما إيقاف جرائمهم وإنهاء حياتهم للمساهمة في القضاء على الجريمة والتخفيف من معدل الجرائم في هذا السياق كعلاج اجتماعي وقائي لحماية المجتمع من خلال تشريع قانون مسند لقانون العقوبات لمحاربة الإرهاب وإنزال العقاب الجنائي الصارم بحق القتلة.
إن لكل جريمة عقوبة تتناسب مع حجمها وخطورتها الاجتماعية، وأن جسامة الفعل الجرمي تتطلب أن يتحدد النص في عقوبة متناسبة مع هذه الجريمة، ولهذا فقد تمسكت العديد من الدول بعقوبة الإعدام واستمرت على تنفيذها، بينما حاولت عدد من الدول أن تحصرها في نطاق ضيق ومحدد، بالإضافة الى الأعراف والتقاليد والقيم العشائرية في الأخذ بالثأر، التي لم تزل يلتزم بها المجتمع العراقي في أضيق الحدود.
في حين يتنادى دعاة حقوق الإنسان بأن عقوبة الإعدام انتهاك لحق الإنسان في الحياة، وان العقوبة ينبغي إن تكون أصلحية لانتقامية، ومن الممكن اصلاح الجاني وأعادته الى الحضيرة البشرية بوسائل قانونية وتربوية ليعود عنصراً فاعلاً في المجتمع، ومنحه الفرصة لإعادة تأهيل نفسه.

أن الحياة حق من حقوق الإنسان لايمكن إن يتم سلبها لأي اعتبار أو سبب كان، إلا بإرادة الله الذي منحها، وبالتالي فإن المحكمة لاتعدو إلا تجسيد للإرادة البشرية التي يجب أن لاترقى لمستوى سلب الحياة من المخلوق، كما أن عملية الإعدام مهما كان شكلها وطريقته تشكل هي الأخرى جريمة، ولايمكن أن تحل مشكلة جريمة بارتكاب جريمة أخرى.
ويحتدم النقاش حول نتيجة الحكم القضائي الذي أصدرته المحكمة الجنائية المختصة في العراق بحق الدكتاتور صدام حسين، وأيضاً حول طريقة تنفيذ حكم الإعدام الذي صدر بحقه وأكتسب درجة البتات من عدمه.
ثمة من يجد إن الحكم بالإعدام المستعجل لم يكن عادلاً أمام كثافة الاتهامات والأدلة التي تدين الطاغية، حيث ستتوقف بقية القضايا المثارة عليه، كما أن الإعدام سيكون الخلاص الطبيعي للطاغية الذي سيتخلص من بقية أيامه وعذاباته وجرائمه التي ارتكبها بحق العراقيين، حيث سيكتب التاريخ جرائمه وأفعاله بما يذكر الإنسانية بفداحة الجرائم التي يرتكبها الطغاة بحق شعوبهم، وثمة من يجد أن الإعدام يكون مخالفاً لحقوق الإنسان، وأن السجن المؤبد المقترن بالأشغال الشاقة ربما يكون أكثر عدالة وأنسجاماً مع حقوق الإنسان في الزمن الحاضر، والأمر في كل الأحوال سابقاً لأوانه حيث سيبقي العديد من الأتهامات والجرائم دون كشف أو فصل من قبل المحكمة المختصة، والتي سيكون قرارها ليس فقط متفقاً مع قانون العقوبات العراقي ووفقاً لقانون أصول المحاكمات الجزائية، وإنما سيكون قرارها عراقياً نابعاً من ضمير العدالة العراقية وبأقلام عراقية سيذكرها التاريخ بالتقدير، ولهذا فإن قرار الحكم النهائي لهذه القضايا التي تتم محاكمة الدكتاتور العراقي البائد بموجبها قراراً

وطنياً صادراً باسم الشعب وموقع من قبل كل جماهير العراق التي أضع الطاغية أعمارها ومستقبلها، وباسم الشهداء الذين وضعوا أرواحهم ودمائهم فداءً للعراق، ولهذا كان قرار المحكمة الفيصل الحكم لما يتضمنه من شكل العقوبة التي تضمنتها الإدانة.

ويأتي إعدام الطاغية بعد إكتساب قرار الحكم الصادر بحقه في قضية الدجيل إنسجاماً ما تمليه الظروف في العراق، بالنظر لأن الوضع العراقي وضع إستثنائي جراء الهجمة الإرهابية والتي تقوم بها تنظيمات إرهابية ومتطرفة، وتتعاون معها تنظيمات سياسية وزعامات دول وفضائيات وصحافة، نجد أن الإبقاء على عقوبة الإعدام في ظل هذه الظروف أمراً لازماً وأساسياً في سبيل حماية المجتمع من الجريمة والمجرم، وحسناً فعل المشرع العراقي حين أعاد العمل بعقوبة الإعدام في ظل الظروف العراقية الحالية، كما أن انتشار ظاهرة الجريمة في العراق يكون من ضمن أسبابه التهاون في تنفيذ قرارات الحكم بإعدام المدانين من القتل في هذه القضايا، ولعل عقوبة الجاني بانتزاع ممارسته للإنسانية في الجرائم من وسط المجتمع وسيلة من وسائل الردع المادي وطريقة من طرق حماية المجتمع من الجريمة والمجرم، وقطع الطريق على المجرمين في التمادي والانفلات والخلاص من العقوبة، بعد أن أخذ الجناة يشيعون بعدم إمكانية تنفيذ الإعدام في العراق بسبب سياسة المحتل وهيمنته على تنفيذ قرارات الإعدام من عدمها، وزعماً منهم بأن إعداماً لن يتم في محاولة لإستمالة العديد ممن ينزلقون في مهوي الإرهاب والجريمة المنظمة في العراق الى مجموعاتهم الإجرامية والإرهابية.

إن التفكير برفع عقوبة الإعدام في العراق ضمن هذه الفترة الحرجة من تاريخ التحول العراقي يتخلله خلل كبير في عدم معرفة الحقيقة التي

تجري على الأرض العراقية، وابتعاداً عن الواقع العراقي في ظل هذه الظروف التي يمر بها العراق، ومن الممكن أن يتم التفكير برفع هذه العقوبة إذا ما عاد العراق لأهله وأستقر الحال أمنياً وساد القانون والعدالة، وعادت الحياة العراقية الى شكلها الطبيعي بعد خلاص العراق من الطغيان.

وعلى هذا الأساس يقول البروفسور محمود شريف بسيوني - أستاذ القانون ورئيس المعهد الدولي لحقوق الإنسان ورئيس المعهد الدولي للدراسات العليا في العلوم الجنائية: (لن تكون المحكمة الجنائية الدولية بمثابة الدواء الشافي لكل ما تعاني منه البشرية، فإنها لن تحد من الصراعات ولن تعيد الحياة للأموات ولن ترجع للضحايا ما فقدوه، كما أنها لن تقتص من كل مرتكبي الجرائم، لكنها سوف تتفادى سقوط بعض الضحايا، كما أنها تسمح بمثول بعض مرتكبي الجرائم في محراب العدالة، وبهذا سوف تدعم المحكمة الجنائية الدولية النظام العالمي بالإضافة الى المشاركة في حفظ السلم والأمن الدوليين، فالمحكمة الجنائية الدولية مثل أي كيان دولي أو وطني سوف تضيف إسهاماتها للجانب الأدمي من حضارتنا.)

ولذا فقد آل الأمر الى تشكيل المحكمة الجنائية العراقية التي أوردت ضمن الفصل الخاص بضمانات المتهم في المادة ١٩ بفقراتها الأربعة.

وللفائدة نعرض أن قانون المحكمة الجنائية العليا الذي أقرته الجمعية الوطنية طبقاً للفقرتين (أ وب) من المادة الثالثة والثلاثين والمادة السابعة والثلاثين من قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية والمنشور في جريدة الوقائع العراقية العدد ٤٠٠٦ في ١٨ / ١٠ / ٢٠٠٥ أصبح هذا القانون اعتباراً من تاريخ نشره نافذاً وملزماً، كما اعتبرت قواعد

الإجراءات وجمع الأدلة الخاصة بالمحكمة الجنائية العراقية العليا ملحقاً لقانون المحكمة اعتباراً من تاريخ نشرها بنفس التاريخ، وهي قواعد إجرائية وتفصيلية تضمنت (٦٩) قاعدة تفصل عمل المحكمة، والغى هذا القانون حكماً قانون المحكمة الجنائية العراقية المختصة بالجرائم ضد الإنسانية رقم (١) لسنة ٢٠٠٣ وقواعد الإجراءات الصادرة وفقاً لأحكام المادة (١٦) منه اعتباراً من تاريخ نفاذ القانون الجديد في ١٠/١٨.

إن هذا القانون جاء مؤسساً للمحكمة وهيكلها التنظيمي وطريقة اختيار القضاة والادعاء العام، واختصاصات المحكمة وقواعد الإجراءات وجمع الأدلة وضمائم المتهم وإجراءات المحاكمة وطرق الطعن، وجاء القانون محدداً لصلاحية المحكمة الجنائية العراقية العليا ومفسراً للعديد من اختصاصاتها وولايتها التي حددها حصراً في الجرائم التالية:

١- جريمة الإبادة الجماعية

٢- الجرائم ضد الإنسانية

٣- جرائم الحرب

٤- انتهاكات القوانين المتمثلة بالتدخل في شؤون القضاء أو محاولة التأثير في أعماله وهدر الثروة الوطنية وتبديدها وسوء استخدام المنصب والسعي وراء السياسات التي تؤدي الى التهديد بالحرب أو استخدام القوات المسلحة العراقية ضد دولة عربية.

وأكد قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا التمسك بمبدأ أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته، مثلما أكد على مساواة المواطنين أمام هذه المحكمة تماشياً مع ما أكدته الدستور العراقي الذي نص على أن العراقيون متساوون أمام القانون، وأن حق التقاضي مصون ومكفول للجميع كجزء مهم من ضمانات المتهم.

وتأسيساً على أن لكل فرد الحق في أن يتم التعامل معه معاملة عادلة في الإجراءات القضائية، فقد فصلت المحكمة أن للمتهم الحق أن يصل علمه بمضمون التهمة الموجهة إليه بتفاصيلها وأسبابها وطبيعتها، وأن يتاح له الوقت ويمنح التسهيلات الكافية لتمكينه من إعداد دفاعه وأن تتاح له الحرية في الاتصال بمحام يختاره بملء إرادته ويجتمع به على إنفراد، ويحق للمتهم أن يستعين بمحام غير عراقي أيضاً وفقاً للقانون.

وضمنت نصوص قواعد الإجراءات للمتهم الحق في المساعدة بمحض اختياره بما في ذلك تلك المساعدة القانونية التي يقدمها مكتب الدفاع إذا لم تكن لديه القدرة على دفع مقابل المساعدة، وكما له الحق في خدمة ترجمة مجانية إذا لم يكن يفهم أو يتكلم اللغة التي يتم فيها الاستجواب، وللمتهم أن يتنازل بمحض إرادته عن حقه في المساعدة القانونية أثناء الاستجواب على أن يبين قاضي التحقيق أن التنازل قد تم بحرية وإدراك، وإذا مارس المتهم حقه في المساعدة القانونية فلا يجوز لقاضي التحقيق استجوابه دون حضور محام مالم يتنازل المتهم طوعاً عن هذا الحق.

وأن تلتزم المحكمة بأجراء محاكمة المتهم دون تأخير غير مبرر بأسباب مقبولة، وأن تجري المحاكمة حضورياً وأن يكون للمتهم الحق في طلب المساعدة القضائية إذا لم يكن لديه محام ولم تكن له المقدرة المالية حيث يمكن له إن يقوم بتوكيل محام دون إن يتحمل أجور المحاماة.

أن للمتهم كامل الحق في طلب شهود الدفاع وشهود الإثبات ومناقشتهم، كما أن بإمكانه تقديم أي دليل يعزز دفاعه لدفع التهمة وفقاً للقانون.

ولايجوز أن يتم إرغام المتهم على الاعتراف، حيث أن له الحق في الصمت وعدم الإدلاء بأية أقوال دون أن تفسر المحكمة هذا الصمت دليلاً

على الإدانة والبراءة، حيث أن المحكمة ملزمة بتدقيق وتمحيص ما توفر لها من الأدلة في القضية المعروضة أمامها، وما ورد من ضمانات يشكل مبادئ جديدة التزمت بها المحكمة الجنائية فيما يخص الضمانات الخاصة بالمتهم والتي لم يكن العديد منها موجوداً في القوانين العراقية.

أن قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا جاء منسجماً مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الصادر بتاريخ ١٠ كانون الأول ١٩٤٨، والذي أكد على عدم جواز إخضاع الإنسان للتعذيب ولا المعاملة القاسية أو الحاطة بالكرامة، وأن لكل إنسان الحق في أن تنظر قضيته من قبل محكمة مستقلة ومحيدة وعلنية وتوفر له جميع الضمانات اللازمة للدفاع عن نفسه، وأن لا يدان أي شخص بسبب عمل أو امتناع عن عمل مالم يكن في حينه يشكل جرمًا بمقتضى القانون الوطني أو الدولي.

وبهذا الانسجام يكون القانون العراقي إمتداداً للقانون الدولي وملتزمًا بأسسه ومعاييره ومنسجماً مع العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الصادر بتاريخ ١٦ كانون الأول ١٩٦٦ الصادر عن الجمعية العامة في الأمم المتحدة والنافذ اعتباراً من ٢٣ آذار ١٩٧٦.

كما إن للمحكمة الجنائية العراقية العليا أن تستعين بأحكام المحاكم الجنائية الدولية عند تفسيرها لأحكام النصوص القانونية الخاصة بجريمة الإبادة الجماعية، وجريمة التحريض والشروع فيها، والتي فصلها القانون الإنساني الدولي ضمن قانون المحكمة الجنائية الدولية وقراراتها، أو ضمن النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الصادر في روما سنة ١٩٩٨، أو النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بيوغسلافيا، أو براوندا، أو نظام نورمبرج في العام ١٩٤٥، مع التغييرات التي طرأت في الفعل والمنهج.

المحكمة ملتزمة بتطبيق أحكام قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١، بالنسبة لأجراء المحاكمة دون أن يخل ذلك بنصوص قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا، وقواعد الإجراءات القانونية الملحقه به، حيث جاءت القوانين منسجمة ومكمله لبعضها في هذا المجال.

إن علنية جلسات المحاكمة من القواعد العامة في المحاكم والتي نصت عليها المادة ١٥٢ من قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي، مالم تقرر المحكمة سرية الجلسة كلها أو بعضها، لأسباب منها مراعاة للأمن أو المحافظة على الآداب العامة أو المحافظة على أمن المحكمة، أو أن نشر المعلومات يضر بالأمن الوطني للعراق أو أن العلنية تضر بالعدالة، أو المحافظة على خصوصية الأشخاص كما في حالات الإعتداء الجنسي.

كما إن للمحكمة الجنائية أن تستبعد أي شخص من المحاكمة لغرض حماية حقوق المتهم في المحاكمة العادلة والعلنية ولايجوز إبعاد المتهم عن الجلسات، إلا إذا وقع منه ما يخل بنظام المحكمة، وعلى المحكمة أن تحيطه علماً بما تم بغيابه من الإجراءات.

بالإضافة لما وفره القانون للمتهم من حق الطعن بالقرارات الصادرة من قضاة التحقيق أمام الهيئة التمييزية، أو في ضد قرارات الحكم الصادرة من المحكمة الجنائية إذا أعتقد المدان أن خطأ حصل في الإجراءات أو أن قرار الحكم جاء مخالفاً للقانون أو مجحفاً بحقه أو شابه خطأ في التفسير أو خطأ في الوقائع يؤدي الى الإخلال بالعدالة، كما إن على المحكمة إن ترسل الدعوى الخاصة بالمدان الى الهيئة التمييزية إذا كان الحكم الوجاهي بالإعدام أو السجن المؤبد خلال عشرة أيام من تاريخ صدور قرار الحكم للنظر فيه تمييزاً ولو لم يقدم طعناً فيه من قبل المدان أو وكيله، وفي كل الأحوال فان للمدان أو وكيله الحق في

الطعن تمييزاً بقرار المحكمة الجنائية أمام الهيئة التمييزية خلال ٣٠ يوماً تبدأ من اليوم التالي لصدور قرار الحكم للنطق به إذا كان وجاهياً أو من تاريخ اعتباره بمنزلة الحكم الوجاهي إن كان غيبياً.

قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا أورد نصوص وردت في الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها العراق منها الخاصة بمنع جريمة الإبادة الجماعية المعاقب عليها والمؤرخة في ٩ كانون الأول - ديسمبر - ١٩٤٨ المصادق عليها بتاريخ ٢٠ كانون الثاني ١٩٥٩ واتفاقية جنيف في ١٢ آب ١٩٤٩، إلا أن القانون وضع المتهم أمام القانون الوطني العراقي المتمثل بقانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ ونصوص قانون العقوبات البغدادي لسنة ١٩١٩ وقانون العقوبات العسكري رقم ١٣ لسنة ١٩٤٠ وأصول المحاكمات العسكرية رقم ٤٤ لسنة ١٩٤١، تشكل ضمانات أكيدة للتطبيق السليم على الأفعال التي أحيل المتهم بموجبها على المحكمة الجنائية العراقية لمحاکمته، وتشكل نصوص القانون تأكيداً على الالتزام بحقوق الإنسان التي أوردها البيان العالمي، أو التي ذكرتها العهود والمواثيق الدولية، والتي أكد عليها القانون الإنساني الدولي، وما أورده المحاكم الجنائية الدولية من ضمانات للمتهمين الذين تتم إحالتهم على القضاء لمحاکمتهم عن الجرائم التي اتهموا بإرتكابها.

والمحكمة الجنائية العراقية العليا تتمتع بالاستقلالية التامة وهذه الاستقلالية تمنحها حرية القرار ونزاهة الحكم، بالإضافة الى توسيع قاعدة هيئات الحكم التي دأبت محاكم الجنايات أن يكون تشكيلها من ثلاثة قضاة، بينما تكون في المحكمة الجنائية من خمسة قضاة، وتكون في الهيئة التمييزية من تسعة قضاة.

ومنح القانون لقضاة التحقيق الاستقلالية التامة باعتبارهم جهازاً

منفصلاً حتى عن المحكمة ذاتها ولا يخضع جهاز التحقيق أو يستجيب لأية طلبات أو أوامر صادرة من أية جهة من الجهات الحكومية، كما أشارت النصوص أيضاً على استقلالية هيئة الادعاء العام، كما نصت الفقرة ثانياً من المادة ٣١ على وجوب تعامل المحكمة مع المتهم المعاملة الضرورية لضمان أدائها لوظائفها بما فيها الأشخاص الآخرين.

إن ضمانات المتهم التي كفلها قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا، وما سارت عليه آلية عمل المحاكم الجنائية في العراق، استرشاداً بنصوص قانون أصول المحاكمات الجزائية ضمن النظام القضائي العراقي، يمنح المتهم ضمانات أكثر واكبر من تلك التي تضمنتها الأنظمة الأخرى، كما أن هذه الضمانات جميعها تقع ضمن دائرة حقوق الإنسان والإقرار بكرامته وإنسانيته مهما كانت الجريمة المتهم بها، كما وضعت تلك الآلية الاعتبارات الإنسانية الدولية في أظهار المستوى الفعال للعدالة العراقية في اعتماد سلطات التحقيق على الوسائل والطرق القانونية التي نص عليها القانون، ضمن نصوص وجوبية أشارت الى عدم جواز تحليف المتهم اليمين، وعدم إجباره على الشهادة، وعدم استعمال أية وسيلة غير مشروعة للتأثير على المتهم، للحصول على إقراره سواء منها إساءة المعاملة أو التهديد بالإيذاء، والإغراء والوعد والوعيد والتأثير النفسي، واستعمال المخدرات والمسكرات والعقاقير في التحقيق، حيث اعتبرت المادة ٢١٨ من قانون اصول المحاكمات الجزائية ان الاقرار الصادر تحت الاكراه المادي او الادبي او الوعد او الوعيد باطلا.

وبهذا الأمر نستطيع أن نخلص الى أن النصوص التي أوردها قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا يحتوي من الضمانات الأكيدة للمتهم ما يمكن أن يكون أكثر مما تضمنته محاكم جنائيات أخرى في بلدان عديدة

عاجت قضية محاكمة متهمين بقضايا جرائم الحرب والإنتهاكات المبررة لحقوق الإنسان وجريمة الإبادة الجماعية، بالإضافة الى ضمانات أخرى من أن جميع قضاة التحقيق والهيئة التمييزية وأعضاء المحكمة الجنائية العراقية العليا هم من القضاة العراقيين ممن تحلوا بالسمو الأخلاقي والنزاهة والإستقامة بالإضافة الى توفر الخبرة القضائية في القانون الجنائي وشروط التعيين التي نص عليها قانون التنظيم القضائي العراقي رقم ١٦٠ لسنة ١٩٧٩ وقانون الإدعاء العام رقم ١٥٩ لسنة ١٩٧٩.

وإذ تشير الدلائل الى عدم التمكن من حصر أعداد الضحايا العراقيين المرتكبة بحقهم جرائم من قبل نظام صدام البائد، فإن الأمر يدعو لحصر أعداد الضحايا من الكورد الفيليين، بالرغم من إن العديد من أبناء هذه الشريحة لم يتم التعرف على قبورهم أو اماكن دفنهم أو مصيرهم منذ أكثر من ربع قرن من الزمان، مما يمكن إن يستنتج أنهم ضحايا النظام البائد، وحيث إن المحاكمات والتي يسبقها التحقيق القضائي، جرت بصدد الجرائم المرتكبة بحق العراقيين سواء منها في الأنفال والتي شملت ابناء الكورد الفيليين أيضاً، أو في حلبجة وغيرها من الجرائم، فإن تحقيقاً قضائياً بصدد جرائم التعذيب والأعتقال والتشريد والتسفير والسجن والأغتصاب ينبغي الأهتمام به ومنحه المكانة الإنسانية مع الأعتبار لضخامة عدد الضحايا والمتضررين من المجني عليهم وذويهم، لمعرفة الأبعاد القانونية للجرائم المرتكبة وتحديد العقوبات المفروضة على الجناة بعد إدانتهم.

وبعد أن رُكنت ليس ملفات الجرائم المرتكبة بحق الكورد الفيليين، وأنما حقوقهم أيضاً التي سبق وأن تعهدت بها الأحزاب والشخصيات العراقية قبل أن يحل زمان التسابق على المراكز والمناصب، والفيلية ينتظرون ماذا سيحل عليهم ولهم، وماذا سيحمل لهم الغد؟؟ ولم تزل جراحهم ندية، ولم

تزل أمهات الشهداء في حزنهن الأبدى لم نفعل لهن ما يسمح تلك الدمعات السخية، ولم نجد من بين تلك الملفات ملف الكورد الفيليين، لتتأكد أن الأوان آن ليعلم العالم بالجريمة التي تسترت عليها جهات عديدة في العالم، من أجل أن لاتفضح عنصرية وشوفينية وطائفية صدام ونظامه الظالم، ولتتأكد إن الوقت قد حان ليتعرف الجميع على الحقائق الدفينة والقضايا الخفية في قضية الكورد الفيليين الذين حملوا أسم العراق بأمانة في ضمائرهم، وأرضعوه حليباً لأطفالهم، وشكل لهم الهاجس الذي بات معهم في محنتهم وجوعهم وظلمهم أينما حلوا.

ولم تزل التحقيقات الجارية بحق من إرتكب الجرائم ضد الكورد الفيليين مبتورة وناقصة، حيث لم تطال العديد من الأسماء المعروفة بسبب النقص في الخبرة والكفاءة المطلوبة من سلطات التحقيق، كما إن السلطات العراقية لم تعرف لحد اليوم أماكن دفن مئات من الشباب الذين تم إعدامهم أو قتلهم من الكورد الفيليين، بالإضافة الى عدم نشر ملفات وأصايب تخص الأساليب التي اعتمدها السلطة البائدة، وتم تكليف بعض الأسماء بأرتكابها.

لم تزل العديد من مواقع الكورد الفيليين، ولم تزل دموع الأمهات جارية لم تتوقف بانتظار أي حلم أو بارقة أمل يعيد لها اولادها وأحبتها، ولم تزل المنظمات الفيلية والتجمعات الخاصة بهم تركض يمينا ويسارا لعل أحد من أصحاب الضمائر ما يلبي حاجتها ويجعل الضمائر تصحو لأستعادة حقوقها المشروعة.

يقول البروفسور محمود شريف بسيوني ان جميع الأنظمة الاستبدادية التي أوقعت أعداداً كبيرة من الضحايا، فهذه الأنظمة دمرت وخربت باديء ذي بدء المجتمع المدني، ثم أسست السلطة على أيديولوجيات تنطوي على التمييز والتعصب، في حين تضع في الوقت نفسه في

المناصب أو مواقع النفوذ أشخاصاً ارتكبوا الأخطاء التي أوقعت ضحايا، وفي معظم الحالات كان هؤلاء الأشخاص أما من بين أسوأ العناصر في المجتمع أو اعتمدوا على بعض أسوأ العناصر في المجتمع للقيام بأعمال مريعة، ومن ثم فإن غياب المجتمع المدني والافتقار الى الرقابة الاجتماعية هو الذي خلق الفراغ الذي نفذت فيه السياسات والممارسات التي أوقعت ضحايا.

وفي كثير من هذه الحالات أتاح إهمال المجتمع المدني أيضاً تعاضم الفساد الذي حدث في مناخ من إفلات الجناة من العقاب، ووسط توقع الإفلات من العقاب في المستقبل، وهو نفس المناخ الذي أحدثت فيه هذه الأنظمة خسائر بشرية، ومن هنا تصبح المحاسبة على الأفعال بعد زوال هذه الأنظمة لازمة وضرورية كي لا تتكرر مثل هذه الإحداث في المستقبل. ومن ثم فإن بناء المجتمع المدني والديمقراطي يجب إن يكون مصحوباً دائماً بالمحاسبة أياً كان الشكل الذي تتخذه على ضوء الأهداف المستقبلية لكل مجتمع.

أن الجرائم السابقة لن تترك أبداً معلقة في ذمة التاريخ، بل تظل محصورة داخل حاضر مستمر، فإما أن تنادي بالقصاص أو تأمل في الإصلاح.

أن تصفية الماضي عنصر لاغنى عنه في المصالحة المستقبلية، وإذا حدث عكس ذلك فهو يعني كما قال الفيلسوف جورج سنطايانا بعبارات أخرى أن يحكم علينا بتكرار أخطاء الماضي.

حالات من التصفية والإعدامات خارج اطار القضاء والمحاكم طالت الكورد الفيليين، ففي العام ١٩٩١ صدرت عن الأمم المتحدة وثيقة برقم E/ST/CSDHA/012 تتحدث عن الإعدام التعسفي والإعدام دون محاكمة، عمليات الإعدام خارج نطاق القانون ودون محاكمة ودون توثيق،

وهو منطبق تماماً لما جرى على الكورد الفيليين في العراق، ولإنطباق هذه الوثيقة التاريخية على الأفعال المرتكبة بحق الفيلية نجد من الضرورة أن نشير الى بعض ما ورد فيها.

تفصل الوثيقة عمليات الإعدام هذه: ١- الاغتيالات السياسية ٢- الموت نتيجة التعذيب أو سوء المعاملة في السجن والاعتقال ٣- الموت نتيجة الاختفاء ألقسري للأفراد ٤- الموت نتيجة للاستعمال المفرط للقوة من جانب العاملين في الضبط القضائي من شرطة ومن سائر الجهات الأمنية ٥- الإعدام دون الإجراءات القانونية الواجبة الأتباع ٦- الإبادة الجماعية.

وحيث إن العديد من معايير حقوق الإنسان تحظر الحرمان التعسفي من الحياة، فقد صدرت الاتفاقية التي تجرم عمليات الإعدام خارج القانون، إذ لايجوز حرمان فرد من حياته عن عمد ماعدا في حالة تنفيذ حكم بات صادراً من محكمة بسبب إدانته بارتكاب جريمة تقرر لها هذه العقوبة في القانون.

وأقرت الأمم المتحدة بوجود ثغرة في الحماية الدولية من عمليات الإعدام التعسفي أو دون محاكمة، ولم تقتصر هذه الوثيقة على حث جميع الدول الأطراف على حظر التعذيب في التشريعات الوطنية، وإنما أشارت بصراحة الى انه لايجوز التذرع بأمر من مسؤول أعلى أو بظروف خاصة لتبرير التعذيب، وجوزت الوثيقة الدولية محاكمة من قام بالتعذيب أينما وجد في إقليم أية دولة طرف في الاتفاقية، حيث يجوز محاكمتهم في أي دولة من تلك الدول الأطراف، كما يجوز تسليمهم الى الدولة التي ارتكبوا جرائمهم فيها.

كما تتعهد الوثيقة من قبل جميع أطرافها أن تنص نظمها القانونية على

حصول ضحايا التعذيب على تعويض عادل ومناسب، بما في ذلك رد الاعتبار الكامل بقدر الإمكان.

وأن من ضمن الوسائل التي يمكن بها للحكومات أن تبرهن على أنها تريد القضاء على هذه الظاهرة الشنيعة التي تتمثل في عمليات الإعدام دون محاكمة، أن تتقصى وتحقق وتستجوب وتحاكم وتعاقب المذنبين، مع ضرورة إيجاد معايير دولية تهدف للتأكد من جميع حالات الوفاة المشبوهة وبخاصة التحريات والتحقيقات التي تقوم بها وكالات الضبط القضائي في جميع الأوضاع. ويجب إن تضمن هذه المعايير التشريح الوافي وأعتبار الوفاة في أي حالة من حالات الاحتجاز باديء ذي بدء إعداماً دون محاكمة أو إعداماً تعسفياً، مما يوجب إجراء التحريات والتحقيقات الملائمة على الفور لتأكيد أو نفي هذه القرينة.

ومع أن العديد من المتهمين بارتكاب الجرائم بحق الشعب العراقي بشكل عام والفيلية بشكل خاص غادر العراق، وحيث أن الغاية السامية التي يدعو لها المجتمع الدولي تتطلب التعاون ومكافحة الجريمة كظاهرة تتعارض مع السلوك الإنساني، يستوجب الأمر وفق هذا المنظور أن يتم تنسيق الجهود للقبض على المتهمين المذكورين وتسليمهم الى الجهات التحقيقية التي أصدرت أوامر بالقبض عليهم، وهي بهذا العمل لاتخرق سيادتها وإنما تقوم بالوسائل القانونية تطبيق قواعد وأحكام مبادئ تسليم المجرمين، ويحكم هذا الأمر مبادئ عامة منها الموقف الدولي التضامني في تضييق الخناق على المجرمين، ومبدأ المعاملة بالمثل.

و أركان جريمة الإبادة الجماعية تتطلب أن يرتكب الجاني جريمة قتل مواطن أو أكثر، وأن يكون المجني عليهم منتمين الى جماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية معينة، وأن تتجه النية الى إهلاك تلك الجماعات كلياً أو جزئياً - وأن يكون هذا السلوك الإجرامي في سياق نمط سلوك

مماثل واضح موجه ضد تلك الجماعات أو من شأنه أن يحدث بحد ذاته هلاكاً.

سواء بإخضاع الجماعة لأحوال معيشية يقصد بها أهلاكهم فعلياً كلياً أو جزئياً، وما تم ارتكابهم أفعال إجرامية بحق الكورد الفيليين منطبق تماماً مع هذا السلوك حيث توفرت أركان جريمة الإبادة الجماعية.

وشكّلت بقية الأفعال المرتكبة جريمة من الجرائم ضد الإنسانية والتي تعني الهجوم الواسع النطاق أو المنهجي الموجه ضد الكورد الفيليين وهم من المدنيين العراقيين، عملاً بسياسة السلطة الصدامية التي تقضي بارتكاب ذلك الهجوم وتعزيزاً لسياسة الدكتاتور صدام في هذا المجال، سواء في عمليات القتل الجماعي أو الفردي أو أجبار السكان على العيش في ظروف تؤدي الى الموت، ويتجسد فعل إبعاد السكان أو النقل ألقسري تسفيرهم ورميهم على نقاط الحدود البرية قسراً وانتزاعاً من بيوتهم ومناطقهم التي يقيمون بها ودون سابق قرار أو معرفة أو إنذار، وبالقوة ودون مبررات يسمح بها القانون الدولي.

بالإضافة الى وجود أعداد من الضحايا في المعتقلات والسجون، وأماكن الاحتجاز غير القانوني والشرعي، وحرمانهم من الحرية البدنية والالتحاق بعوائلهم، وأن تصل جسامة الإخفاء والحجز الى الحد الذي يشكل انتهاكاً للقواعد الأساسية للقانون الدولي، وحالات الاختفاء ألقسري للأشخاص منذ اعتقالهم في العام ١٩٨٠ ولغاية سقوط النظام الصدامي في نيسان ٢٠٠٣، وبالرغم من مضي ما يقارب الربع قرن على ذلك الاختفاء بعد احتجازهم من قبل السلطة البائدة، لم يتم التعرف على معلومات عن مصيرهم أو أماكن حجزهم وتواجدهم، بهدف حرمانهم من حماية القانون لهم، وعدم التعرف على مصيرهم ونهايتهم وأماكن دفنهم إن كان قد تم إعدامهم خارج نطاق القانون أو ماتوا تحت التعذيب.

ومع ممارسة التعذيب يتم إلحاق الأذى الجسيم والمعاناة الشديدة البدنية أو العقلية والنفسية بشخص منهم أو مجموعة من الأشخاص، دون وجود قضية تحقيقه أو إتهام في قضية جنائية ودون مبرر منطقي ومقبول لهذا التعذيب، بالإضافة الى عمليات الاغتصاب التي رافقت الحجز والتحقيقات غير المشروعة واستعمال القوة والتهديد، واضطهاد وحرمان الكورد الفيليين عموماً، حرماناً متعمداً وشديداً من الحقوق السياسية والدستورية بما يخالف القانون الدولي، وذلك بسبب هويتهم الدينية والقومية، مما يشكل تداخلاً في الجريمتين المرتكبتين، جريمة الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية.

ومن المتعارف عليه في القانون الدولي، وما التزمت به المحكمة الجنائية الدولية والمحكمة الجنائية العراقية من أن الأحكام الواردة تطبق على جميع الأشخاص دون تمييز بسبب الصفة الرسمية، وهو ما أكدته المحكمة في قانونها ضمن أحكام الفقرة ثالثاً من المادة ١٥ من قانون المحكمة الجنائية العراقية، والواردة ضمن المادة ٢٧ من النظام الأساس للمحكمة الجنائية الدولية، والصفة الرسمية لاتعفي بأي حال من الأحوال من المسؤولية الجنائية، كما لاتشكل تلك الصفة في حد ذاتها سبباً لتخفيف العقوبة.

كما لاتحول الحصانات أو القواعد الإجرائية الخاصة التي قد ترتبط بالصفة الرسمية للشخص، سواء كانت في إطار القانون العراقي أو الدولي، دون ممارسة المحكمة اختصاصها على هذا الشخص.

ويؤكد القانون الدولي على عدم سقوط تلك الجرائم بالتقادم بالنظر لخطورتها وكونها تشكل تهديداً كبيراً للإنسانية، وهو ما أكدت عليه النظام الأساس للمحكمة الجنائية الدولية في المادة ٢٩، وما أكدت

المحكمة الجنائية العراقية في الفقرة رابعاً من المادة ١٧ من قانون المحكمة، ومع إن الجرائم الجنائية في العراق غير مشمولة بالتقادم المسقط للعقوبة، إلا أن تأكيد المحكمة إشارة الى إستمرار ذلك الإلتزام القانوني في القوانين العراقية.

حريّ بالعراق أن يضع هذه الشريحة الاجتماعية في مكانها المميّز لما تتميز به من تضحيات وعطاء، وحين نفتش بين ضحايا العراق سنجد أن ما يميز الكورد الفيليين هو ما وقع عليهم من ظلم بسبب قوميتهم الكوردية، وظلمهم مذهبياً وسياسياً واجتماعياً وطول مدة الزمن الذي بقوا فيه مظلومين، وقد أن الأوان أن نتخذ من القرارات ما يعيد الحق الى نصابه، وأن نجعل هذه الشريحة العراقية الكريمة أن تشعر بأن تضحياتها لم تذهب سدى أو هباء الريح، وأن العديد من الأعلام والضمائر المنصفة تقف معهم وتنتصر لقضيتهم، لم ينسهم أحد ولن تضيع تضحياتهم في زحمة التنافس والتطاحن، وأن العراق الجديد لن يغمض عينيه عنهم ولا عن جسامة التضحيات التي قدموها بصمت ودون صراخ.

فهل نستطيع أن نعطي بعض ما أعطاه الفيلية للعراق؟

بخس، وأمام مهادنة مع النظام حول الجريمة الإنسانية التي تهز الوجدان، فلم يسبق لشعب أن تم تجريده من هويته وجنسيته وأمواله المنقولة وغير المنقولة، وتم تعريض شبابه للتجارب الكيماوية، وتم إبعاد الشيوخ والعجائز الى الصحارى، وتم حجز آلاف الشباب ومن ثم إعدامهم والقضاء عليهم بصمت، وفر الباقون بجلودهم الى منافي الأرض، أمام قوانين العالم ومنظماته الدولية ولوائح حقوق الإنسان التي كانت حينها تداري لغة الطاغية وسيولة أمواله التي تتدفق على مكاتب المهتمين بقضايا حقوق الإنسان والقانون الدولي وتملاً حقائب السياسيين، نفس القانون الدولي الذي يمنع إبقاء مواطن واحد دون جنسية، في حين أصيب هؤلاء بدهشة المقابر وأصابهم صمت الموتى مع الكورد الفيليين حين أصبحوا دون جنسية.

الكورد الفيليون الذين لم تجد قضيتهم فسحة إنسانية في الإعلام العربي المتشدق بالحرية والرأي الآخر وإحترام حقوق الإنسان وكرامته، ولم يجدوا من صحافة الأعراب ودول الجوار ما ينشر حقيقتهم، وكأن الجميع أاتفق على غض النظر عن إظهار بشاعة الجريمة الإنسانية التي اقترفها طاغية العراق بحق هذه الشريحة الممتلئة عبقاً وطيباً وعطاءً للعراق.

ونفس المحنة التي تعرضوا لها أيام الطاغية من قبل دوائره الأمنية والمختصة بالجنسية، تعيدها عليهم اليوم دوائر وسفارات حين تطالبهم بشهادة الجنسية (العثمانية)، شهادة السلطات التي تعاقبت على حكم العراق، وشهادة الجنسية التي مزقناها ووضعناها تحت أقدام اخواتنا من أمهات الشهداء وحرائر العراق، وشهادة الجنسية تلك الوثيقة البائدة التي استعملها صدام البائد للتكيل بالعراقيين وتسفير العوائل العراقية

الفصل الثالث

أين صارت حقوق الكورد "الفيليين"؟

وبعد أن سقط صدام، وعادت أعداد وشرائح كبيرة من العراقيين الى بيوتهم، لم يتمكن الكورد الفيليين من إستعادة حقوقهم، ولم تجد قضيتهم الإهتمام الذي يليق بها، ليرفع عن كاهلهم تلك التراكمات من العذاب والظلم، فقبعحت محنة الكورد الفيليين في أعماق النسيان، ومرة أخرى يتم خذلانهم بعد تلك التضحيات الجسام.

مرة أخرى يتم التنكيل بشهداء الكورد الفيليين ويستهان بكل ما قدمته هذه الشريحة للعراق من تضحيات، وبقينا أن محنة الكورد الفيليين شكّلت الأرضية التي تم تأسيس نهاية الطاغية عليها حيث سطرها بتضحياتهم الجسام وبدماء شبابهم الزكية وإصرارهم الواضح في العمل والمساهمة على إسقاط سلطة الطاغية.

مرة أخرى بعد إن تعرض الكورد الفيليين تحت سماع ومرأى بصر العالم وأسماعه، لأبشع عملية إستلاب إنساني سجلها التاريخ الحديث، لم تزل صورتها تخجل الإنسانية لصمتها وسكوتها المريب، وصورتها أقمارهم الاصطناعية وشبكات الإعلام الدولي الذي تم إخراسه بثمن

العفيفة وتشثيتها، لم تزل تلك الشهادة موضع اعتزاز وتقديس من دوائر الدولة والسلطات الجديدة، ولم تزل تتصدر قائمة المطالب في كل ظرف أو معاملة.

مرة أخرى رغم سقوط الطاغية وتبجحنا برحيل نظامه لم تزل أموال الكورد الفيليين محجوزة ومسلوبة بانتظار قرارات يتذكركم فيها مجلس النواب العراقي، وتستذكركم فيها الحكومة، فتعاد الحقوق الى من سلبت منه، ويتم ترتيب ما ضاع من حقوق لهم وما فاتهم من حقوق الانتفاع طيلة هذا الزمن المرير، وأن يتم إزالة كل تبعات المحنة التي لحقت بحياتهم ودمرتهم وشردتهم.

مرة أخرى يتم خذلان الكورد الفيليين، وهم لم يفكروا بإستلام السلطة، ولا نافسوا أحدا على وزارة سيادية، ولا وقفوا بباب الأحزاب يريدون تشكيل ميلشيات تابعة لهم، ولا استغلوا محنة العراق كما أستغلها غيرهم، ولم تزل عيون الأمهات اللواتي ودعن عشرات الشهداء من عائلة واحدة، يترقبن قراراً ينصف الشهداء ويعلمن حقاً للعالم أنهم أعطوا أرواحهم لهذا العراق الذي نريد.

مرة أخرى لم تزل رغم كل هذه السنوات الممتلئة بالمرارة والعنف والموت تضيع قضايا الكورد الفيليين، ليس ضياعاً وتنكراً فقط إنما هناك من ينبري يطالبهم بالصمت، فيقول: أليسوا كورداً وقد تحققت الفيدرالية لهم؟؟ أليسوا شيعة وقد صارت الأحزاب الشيعية في السلطة؟؟ أليسوا مع الحركة الوطنية وقد صاروا وزراء ونواب في البرلمان، فليصمتوا فأنهم أخذوا أكثر من حقوقهم !! فأى مغالطة تلك وأي ظلم بشع تتعرض له الكورد الفيليين !

لم تزل اللجان التي تم تشكيلها تحيك لهم الطرق التقليدية والوسائل

البائدة والقوانين العتيقة التي ستحقق لهم ضمان حقوقهم بعد سنوات أخرى، فليصبروا حتى تحل هذه السنوات الجمر قضيتهم التي نسيها العديد من المسؤولين اليوم في العراق.

ولكنهم لحد اللحظة لم يزل بعض أولادهم دون سندات ودون جوازات سفر، ولم تزل دوائر متعددة تطالبهم بشهادة الجنسية (السيف) الذي شحذه صدام وجز رقابهم وأستباح حلالهم، ولكنهم مازالوا ينظرون لأملاكهم وبيوتهم ومتاجرهم بعيون ممتلئة بالدمع، وهم يشاهدون عناصر وضباط الأمن العام والخاص تحتلها وتستغلها وتشغلها وتعمل بها ولا يريدون إن يخرقوا القانون وهو اليوم أبطاً من سير السلحفاة في التطبيق.

مرة أخرى نتنكر لهم ولا نستذكر معهم المحنة الإنسانية الكبيرة التي تعرضوا لها، ولا نداوي جراحهم بإيجاد العلاج السريع والشفافي، ولا وجدوا من يهدىء وجعهم ويكفكف دموعهم فيقرر النواب على الأقل تخصيص راتب تقاعدي رمزي للشهداء.

مرة أخرى نخذلهم ونتنكر لكل الوعود التي قطعناها لهم، ومرة أخرى نكلفهم أن يضعوا الحقوق في مجمدات النسيان، وأن يصبروا فعمل الزمن القادم كفيل أن يجعل قلوبنا أكثر رقة وإحساساً فنقر لهم بالحقوق، ويقرر مجلس النواب إن لهم شهداء هم حطب العراق، ويقرر النواب أن لهم حقوق لا يمكن تأجيل إعادتها إليهم، ويقرر النواب أنهم ملح العراق، ويقرر النواب ما يميزهم من مكانة عراقية ننشف بها دموع من لم تجد رفات وليدها حتى اليوم، وأن مقابرهم الجماعية لم تزل مجهولة حتى اللحظة، وأنهم في ضمائر أهل العراق عربه وكورده وتركمانه وكلدانه وأشورييه وأرمنه، وأن تكون القرارات التي يصدرها البرلمان لاحتيلهم

على قائمة انتخابية أو حزب سياسي، فقد كان عطاؤهم للعراق، وأن تكون القرارات متناسبة مع ما تحمله الكورد الفيليين من جرائم الطاغية، وحين نستطيع إن نعيد ابتسامه الأمهات حين نبرهن لهن إننا أولادهن وأننا إخوانهن بحق، وان الغربية التي أرادها لهم البائد صدام والتي بعثت حياتهم لايمكن إن تكون حاجزاً يشنت حياتهم، فالعراق وطنهم وأهلهم وأرضهم وحقهم، كل العراق دون استثناء فهم كانوا لكل العراق، حينها نكون قد أعدنا لهم بعض ما في ضمير العراق من دين لهم.

كان لحضور الكورد الفيليين أشخاصاً ومجموعات، تنظيمياً وجمعيات، في مؤتمرات المعارضة العراقية ضد النظام الدكتاتوري حضوراً مؤثراً وفاعلية، وكانت أطراف المعارضة تثمن هذا الدور وتقر أيضاً بحقوق الكورد الفيليين، وتعدهم بتلبية حقوقهم في أول أيام سقوط النظام الصدامي، ولكن هذه الأحزاب التي استلمت السلطة تناستهم وجعلت ورقتهم الأخيرة، وكررت وعودها زمن بعد آخر، غير أن مظالم الكورد الفيليين لم تزل كما هي، ولم تزل عيون أولادهم الذين ولدوا في المنافي ممتلئة بالدموع تراقب ما يحدث في العراق، والعراق هو الوطن الغافي في تلافيف أرواحهم، ولم تستطع أوروبا وكل بلدات الدنيا أن تمسحه من ذاكرة حتى أولادهم الذين أشبعوهم كلاماً وحكايات وتاريخ عن هذا العراق المتعدد الأطياف.

مرة أخرى يتناساهم البعض ويحاول تبرير هذا النسيان والإجحاف بإحالة ملفاتهم على حكومة إقليم كردستان، ومرة أخرى نعود لقضية التبريرات والالتفافات لكنها جميعاً لاتعيد لهم حقاً مسلوب، ولا أعماراً ذهبت دون عودة ولاظلماً أزيح عن كاهلهم، ولاغصه في القلب صارت متحجرة لم تزل جاثمة فوق صدورهم، ولا قبوراً وشواهد معروفة

لأولادهم، مرة أخرى نعود بهم الى الوعود التي ما تحققت وما تبرعتت فعلاً تحت زحمة الانشغال بمكافحة الإرهاب وضجة الكراسي والمناصب والمحاصصة، لكنهم يقفون دون ضجيج فقد قدموا النفس والمال والاستقرار لهذا العراق.

وحتى تأخذ الجريمة التي ارتكبت بحقهم إطارها القانوني العام ضمن استكمال إجراءات التحقيق، بالرغم من معرفتنا بأن القضايا التي عرضت على قاضي التحقيق المختص والمتهم فيها صدام حسين لاتمثل جميع القضايا، ولاتمثل حصراً الاتهامات بالجرائم التي تم التحقيق مع المتهم الطاغية وفقها والتي طالها التحقيق وتمت إحالتها الى المحكمة الجنائية العراقية.

وبالرغم من معرفتنا أن موجبات الاتهام القانونية في جريمة جنائية لاتختلف عن جريمة أخرى مادامت توازيها في الحجم والنتائج الجنائية.

ولكن مالفت أنتباهنا أن لاتكون جريمة التطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية وما تم ممارسته من وسائل وطرق التسفيرات والإبعاد، ومالحو الكورد الفيليين من جرائم يندى لها الجبين وتروع في قصصها الضمائر الإنسانية، ولم تأخذ للأسف حقيقتها الإعلامية لتتهز مشاعر البشرية، وتحمل ماتحمل من ويلات ومظالم لم يعهداها العالم ولا عرفتها البشرية في بشاعتها مع ما لحقها من تستر وصمت دولي مريب.

إن مالحو الكورد الفيليين يمكن أن يكون من الجرائم الفريدة في العالم والتي لم تلتفت إليها الإنسانية، فلم تنحصر قضية محاربة هذه الشريحة بسبب قوميتها الكوردية، ولا في جرائم الإبادة الجماعية التي تعرض لها الرجال والنساء منهم، ولا في غياب أماكن قبورهم وجثث أبنائهم وبناتهم، ولافي تهجير شيوخهم وأمهاتهم عبر الحدود، ولا في إجبارهم على تخطي

حقول الأغمام بين العراق وإيران للموت وسطها، ولا في إبعادهم الى منطقة (نقرة السلطان) الصحراوية والنائية في الصحراء الجنوبية، ليلقوا حتفهم وقدرهم وتُدفن أعداد منهم تحت الرمال الحارقة حيث تيبست جثثهم وتبخرت سوائل أجسادهم فباتوا كالريش في رياح صحراء البادية الجنوبية في العراق..

ولم تكن بسبب اعتبارهم نماذج تجارب للسموم والكيمياويات في القضاء عليهم، ولا في سلب ممتلكاتهم وأموالهم وتجريدتهم من مستنداتهم الرسمية، ولا في ترحيلهم عبر الحدود باتجاه دول الجوار وبالأخص إيران المسلمة التي عاملتهم بكل حذر وجعلتهم يعيشون حياة مزرية في المخيمات بشكل مأساوي بعيد عن الاعتبارات الإنسانية، ولا بسبب التزامهم بالمذهب الجعفري الذي يتباهون بالالتزام به وإخلاصهم له، ولا بسبب أنتماءاتهم السياسية حيث كانوا ولم يزالوا رافد أساسي من روافد الحركة الوطنية السياسية في العراق.

أن مالحق الكورد الفيليين جدير بالمراجعة والانتباه بسبب نومة الظهيرة التي كان فيها المجتمع الدولي يغط فيها، وكانت الإنسانية تنام في سباتها وتؤجل حقوق الإنسان عنهم، والمنظمة الدولية في شغلها الشاغل عنهم، فقد تم تجريدتهم من مواظنتهم دون وجه حق وتم إسقاط جنسيتهم دون وجه حق وتم سلب حقوقهم دون وجه حق، وتم اعتبارهم شريحة إنسانية دون جنسية، فهل يعي المجتمع الدولي بقاء شريحة كبيرة من الشعب العراقي دون هوية ودون جنسية ودون وطن دون أن تلقى الاهتمام والمعالجة من الاختصاصيين في القانون الدولي والمنظمات الإنسانية والمنظمات الدولية المختصة !!!

علماء إن المادة (١٥) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر بتاريخ

١٠ كانون الأول ١٩٤٨ قد نصهت على حق الفرد في التمتع بجنسية ما، كما لم تُجرُ تعسفا حرمان أي شخص من جنسيته ولا من حقه في تغيير جنسيته، وأن ما جرى للكورد الفيليين لا يعد تعسفاً فحسب، بل تجاوزاً على إنسانية العراقيين، وتحدياً لكل القيم والاعتبارات الإنسانية، فقد تم تجريدهم من جنسيتهم، كما تم سلب مستمسكاتهم القانونية، بالإضافة الى إخفاء معالم الأسس والسجلات التي تثبت مواظنتهم وأصالتهم، وبالإضافة أيضاً الى مصادرة وحجز أموالهم المنقولة وغير المنقولة دون وجه حق، ودون وجود أية قرارات قضائية بل ودون أية قضية منظورة في محاكم العراق، بالإضافة الى ممارسة السلطة الصدامية طرماً خسيصة ودينئة في التنكيل بهم وسرقة ممتلكاتهم ومصادرة حقوقهم وكأنها أسلاب كفار والتي لا يقرها قانون ولا شرع ولا دين، ولم تتم ممارسة ما يماثلها من أدنى السلطات وأكثرها انحطاطاً.

الصمت الذي لاحق الكورد الفيليين وتجاهلهم من قبل المجتمع الدولي هو الذي ينبغي أن يزاح عنه الغطاء، وتتعرف على الأسباب الحقيقية والدفينة في اللعبة السياسية، التي كانت شريحة العراقيين من الكورد الفيليين الوقود الذي اشتعل تحت سمع وبصر المنظومة الدولية ومنظمات حقوق الإنسان فيها، دون أن يجدوا ما يساندتهم من الوثائق العالمية والإقليمية في الاتفاقيات الدولية فصاروا الضحية والمجني عليهم دون أن يتم تشخيص الجناة في حينها، ولو كانت هناك حكومة واحدة في العالم تطالب بحقوقهم أو تساندتهم وتدافع عنهم لربما اختلفت موازين اللعبة السياسية، ولربما لو كانت هذه الشريحة من غير الكورد الفيليين (من الأكراد الشيعة والمنحازين الى جبهة القوى الوطنية المعارضة لسلطة الدكتاتور) لصارت الأمور غير ماصارت وماجرت عليهم من نتائج

تحملتها الكورد الفيليين بصبر الجبال وعزيمة المتمسكين بالحق.

وعلى هذا الأساس بادرنا لمخاطبة رئيس المحكمة الجنائية العراقية العليا القاضي والزميل عارف عبد الرزاق الشاهين نقول فيها:

حماك الله وسدد خطاك

جميع القضايا التحقيقية التي يستكمل التحقيق فيها يتم احوالها على إحدى محاكم الجنايات التابعة لمحكمتكم الموقرة، وتابعنا بأهتمام قضية جريمة الدجيل التي انتهت بالحكم على المجرمين، ولم نزل نتابع مجريات قضية الأنفال.

والحق أقول لك إن قضية الأنفال لم تأخذ مداها وحجمها الحقيقي، ولم توضح المحاكمة للعالم جرائم الأباداة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية ولا إنتهاكات القوانين العراقية بشكلها الذي يمكن إن تبقى في ذاكرة العالم في هذه القضية، وكنا يعرف إن ما جرى في جرائم الأنفال كان بقصد إبادة شعب كوردستان، وما جرى من وقائع وتفصيل لم يتم استيعابه من قبل سلطات التحقيق، لأسباب لايمكن التخمين بها، وقضية مثل الأنفال لسنا مسرورين لنهايتها والحكم على من يتم اثبات إدانته، لأنها لم تفضح دور الطاغية وعقله المريض في هذه القضية، ولا فصلت ووضحت لنا دور وأسماء الجناة ممن كان يستعمله الطاغية سوطا وسيفا وألة لقتل البشر والتنكيل بهم وتعذيبهم وإهلاك الأطفال الرضع وقتل الشيوخ العجزة والنساء الحوامل ودفن الأحياء في المقابر الجماعية، لم نتعرف الا عدد قليل من المتهمين لايمكن إن يتم أخترال هذه الجريمة الإنسانية بهم.

في قضية الأنفال ثمة أسماء نزعنا عنها الضمير وباتت تشبه

البشر شكلا، وقرأت النوازع المريضة في عقل الدكتاتور، وشرعت في تنفيذ تلك النوازع بمخططات وعمليات وحفلات إعدام، تلك الأسماء لم تتعرض لها سلطة التحقيق ولا وردت ضمن سياق جلسات المحكمة، ولم نسمع إن قضايا فرقته بحقهم لتجري محاكمتهم غيابيا أن كانوا هاربين.

نتمن عاليا دور الأذعاء العام بأعتبره المعبر الحقيقي عن تمثيل الحق العام، ونتمن دور القضاة في ادوار التحقيق وفي المحاكمات وفي عضوية الهيئة التمييزية.

وانتم تعرفون وضع العراقيين الذين انتشروا في كل بقاع الارض، واستقر العديد منهم في تلك المدن النائبة التي وفرت لهم الكرامة والأمان التي سلبها منهم الطاغية، هؤلاء من بينهم مشتكين لهم شكاوى تتضمن صور لجرائم ووقائع تفتت الصخر، كما لهم بيئات وسندات ليس بقصد تسجيل اسماءهم أو تعويضهم على الضرر الجسيم، إنما بقصد توضيح الصورة الحقيقية لما جرى في واقعة الانفال.

هذه الأعداد حرمت من تسجيل الشكوى والادلاء بالشهادة بسبب عدم تمكنها من الحضور، لأسباب مالية أو أمنية أو مرضية أو ظروف خاصة، كما إن السفارات العراقية الفتية تفتقر للمستشارين القانونيين مما اعجز السفارات من تدوين اقوال المشتكين وارسالها الى المحكمة لربطها باضبارة القضية في موعدها المقرر، وستبقى تلك الشهادات مطمورة في صدور اصحابها لاتقيدها محاضر التحقيق والمحاكمة، ولاتشخص افعال بعض المتهمين الخسيصة بحق شعب كوردستان، ولاتفضح دور

بعض الاسماء التي لم يطلها التحقيق والاجراءات القانونية.

كما ستتكرر المشكلة مع القضايا الاخرى، فثمة عراقيين يطلبون توفير السبل التي تمكنهم من تدوين اقوالهم المنتجة في القضايا التي ستعرض أمام المحكمة، لذا نناشدكم أن تجدوا مع وزارة الخارجية العراقية ما من شأنه تسهيل تدوين تلك الشهادات.

وإذا كنّا قد كتبنا وعلقنا الكثير عن تلك القضايا التي عرضت على الملأ من خلال علانية المحاكمة وتوفير كل الضمانات التي وفرها للمتهمين قانون اصول المحاكمات الجزائية وقانون المحكمة وقواعد جمع الأدلة فيها، فأنا نود إن نلفت انتباهكم الى مسألة غاية في الأهمية.

ستكتمل في الفترة اللاحقة بقية القضايا الحقيقية، وستكون الجريمة المرتكبة بحق الكورد الفيليين أوسع مما يمكن إن يستوعبه التحقيق القضائي، حيث كان التحقيق الإبتدائي أصلاً يفتقر للعديد من الأسس التي تجعل هذه القضية بمستوى الحد الأدنى من الجريمة المرتكبة.

ما جرى للكورد الفيليين لا يتحدد ضمن إطار التسفير ومصادرة الأموال ونزع الحقوق، ولا في إحتجاز الآلاف منهم في سجون صدام دون تهمة ودون وجود جرم ارتكبه، جريمة الكورد الفيليين تبدأ من إخضاع اعداد كبيرة من شبابهم للتجارب الكيماوية، وهذه الجريمة الإنسانية التي اودت بحياة الآلاف منهم بحاجة لتبصير وتأتي، وان نستوعب أسماء المتهمين الذين اشتركوا بتنفيذها، وأن يتعرف العالم على نوع تلك الجريمة التي لم تمارسها ابشع السلطات وأكثرها همجية بحق المدنيين من

شعوبها، وأن يتم التعرف على أماكن دفن تلك الجثث، فثمة أسماء لم تزل طليقة وتعرف كل الأسرار.

والقوافل التي سيرت من رجال الكورد الفيليين وسط حقول الالغام لم تكن ياسيدي لغرض العبور الى الأراضي الايرانية بقصد تهجيرها، وإنما كان لغرض تفجير تلك الأجساد في حقول الالغام والتخلص منها وسط تلك الحقول وبقاء تلك الجثث مرمية ومكتشفة تحت تلك الظروف، وجميع الشهداء من أبناء الكورد الفيليين من الطاقات والكفاءات العراقية المتميزة ومن المدنيين، ثمة من نزع ضميرة وسحب عليه الماء وبقي منزوع الضمير من قام بتلك الأفعال الشنيعة، من نزع ضميره ساهم بأقسى ما يستطيع بالتنكيل وايداء الكورد الفيليين، ولم نزل نترقب أن توافينا سلطة التحقيق ليس بأعداد الشهداء، وإنما بأسماء منقذي تلك الجرائم من ذبول الحاكم المشنوق، وان تكشف لنا تفاصيل تلك العمليات التي ربما لم يعرفها أو يسمع بها العالم.

لم تزل أمهات الكورد الفيليين تناشدكم ايها الزميل أن يتم الالتفات الى المحنة الفيلية التي تعرض لها العراق في زمن هجين وبذيء، وينطلق صوتهن يناديكم للأستماع الى تلك الشهادات الدامغة، مثلما يطالب أخضاع الأسماء المعروفة في مديرية جنسية بغداد والمسؤولين عن التسفير في حينها الى التحقيق، ممن تصوروا أن ارتكاب الجرائم المنحطة ضد الكورد الفيليين سيرفع من شأنهم عند الحاكم الدكتاتور.

هذه الأسماء التي تركت جرحاً غائراً في أرواح الشهداء واهاليهم، واوغلت في خستها بعد إن نزعت الضمير، هذه الأسماء

اليوم مطالبة أن يتم اخضاعها للتحقيق، وليست الغاية أن يتم الحكم فقط على الجناة، فمن يعيد كل تلك الأرواح اذاماتم إعدام الجاني، وكيف نجعل الصبر والقناعة يحلان في صدور الأمهات اللواتي لم يزلن ينتظرن بعيون تحجرت دموعها كل تلك الوجوه العبيقة وهي تحمل شهاداتها الجامعية وأرواحها البريئة التي دفنت سرا في قبور مجهولة.

الله الله في قضية الكورد الفيليين، فهم بحاجة لتبيان حقيقة ما جرى لهم قبل إن يطالبوا بالحكم على القلة من الجناة الذي طالهم التحقيق، والله الله في قضية هؤلاء ممن تقطعت بهم السبل وزاد من حزنهم انه لم يتم الالتفات الى محنتهم حتى اليوم، ويزيد حزنهم أكثر انتشارهم في كل أرجاء الدنيا يطرزون مدنها بأرواحهم الباسلة والمشرقة وهم اهل العراق.

جئتكم بهذه الكلمات بحكم كوني زميلا لك ومن دورة قضائية واحدة، وصديقا أعتز بصداقته، وسوية كنا نشكو هموم العراق في الزمن الصدامي، وبحكم كونك الرئيس الأعلى للمحكمة اليوم ورئيسا لهيئتها التمييزية، ولما عهدته فيك من السمو الأخلاقي والتواضع والإستقامة، اعرض لك إن الحقيقة هي ماتريده الناس وأن يتم توضيح ما جرى لهذه الشريحة التي غبنا الإعلام وكتتم على حقيقتها النظام البائد.

لم يزل كل الناس يريد توثيق الحقيقة للتاريخ، فثمة أجيال قادمة ينبغي عليها إن تتعرف على ما حل بالعراق، ولماذا تعرض الكورد "الفيليين" لمثل ما تعرضوا له؟ ولماذا تمت مصادرة أموالهم ونزعت املاكهم بطرق غير قانونية وغير شرعية؟ ولم تزل الجهات المسؤولة تطالبهم إن يسلكوا طريق القانون في استعادة ما سلبته منهم

الدكتاتورية بالطريق غير القانوني وتلك معادلة غير عادلة. وستبقى محاضر التحقيق والمحاكمة مرجعا تاريخيا يكشف الحقيقة ويثبت الأحداث وتفاصيل مجرياتها في زمن غابت فيه الحقيقة وماتت فيه القيم والمروءة وعز فيه الرجال، ولهذا نتطلع الى أن تلتفتوا الى هذا الجانب قبل إن يتم احالة القضية مجردة من تلك الروابط المهمة في التحقيق، بل أن يتم اختزال كل تلك الجريمة الإنسانية التي حصلت بقصد إهلاك جميع الكورد الفيليين اهلاكا كليا، وقتل اعداد كبيرة منهم لم تزل جثامين المئات منهم غير معروفة المصير وأماكن الدفن مجهولة، بالإضافة الى قتل الأطفال وحجز العوائل في المحاجر وفي سجن نقرة السلطان الصحراوي، وموت العديد من النساء والشيوخ تحت تلك الظروف المناخية القاسية، بالإضافة الى التدابير القاسية وغير القانونية التي مورست بحقهم، ليتم اختزالها بعدد صغير من المتهمين يتم تحميلهم وزر الجريمة الكبرى.

لقد أكملت ياسيدي كتابا عن المسؤولية القانونية في قضية الكورد الفيليين، ولظروفي المالية لم استطع إن اطبع الكتاب بالسرعة التي يمكن إن يحقق منها الغرض المنشود، ليس لي علاقة بريعه وتوزيعه، فقد تبرع اهل الخير بذلك دون إن ننتظر شكرا سوى الثواب من الله في مناصرة هذه الشريحة، وعلى أمل إن نقوم بتوزيعه في اقرب فرصة ممكنة، ليطلع الناس على المعالم القانونية للخروقات التي مارستها سلطة البائد صدام بحق أهل العراق من الكورد الفيليين وما لهم وما عليهم من حقوق.

الفت عنايتكم الى أهمية ما خفي في هذه القضية حيث إن الأدلة

والقرائن في بقية القضايا واضحة وملموسة، أما ما حصل في قضية الكورد الفيليين، فقد تم التعطيم عليه تحت انظار جميع المنظمات الإنسانية المتباكية على حقوق الإنسان، وتحت انظار الأمم المتحدة، ويكفي انه لم تزل حتى اليوم، وأكرر حتى اليوم أعداد كبيرة من الكورد الفيليين تسكن الخيام في الاراضي الإيرانية بحالة مزرية وبأسة.

الظلم الذي عمّ قضية الكورد الفيليين لم يكن من طاغيتنا العراقي البائد ولا من السلطة الشوفينية ولا من حكام المنطقة ودول الجوار فقط، وإنما كان من المجتمع الدولي الذي أهترت شواربه لأحداث في اندونيسيا والفلبين ودارفور، وتفاعل مع أحداث في افريقيا والشيشان، دون أن يجد الفرصة لمعرفة أسباب تدمير هذه الشريحة الإنسانية الإجتماعية العراقية الأصيلة.

لذا لن نستغرب حين يتم تأجيل التحقيق مع الطاغية في شأن الجرائم التي ارتكبتها بحق الكورد الفيليين، ولن نستغرب من حكومتنا الجديدة أن تضعهم على الرف لينتظروا زمن آخر يمكن أن تفكر بعد حين في أن نعيد لهم حقوقهم وماترتب لهم بذمتنا !! ولينتظر جيلهم الذي ولد في المخيمات وفي بلدان اللجوء والمنافي ودون جنسية ودون مأوى ودون معرفة بلغتهم القومية، ولينتظر من لم يزل يعيش في العراق وبيته مصادر ويسكن فيه بعثي أو عنصر أمن أو مخبرات فالدنيا صيف والجو جميل ولا ضرورة للنظر في قضاياهم في الوقت الحاضر، وهناك ما هو أهم من قضية الكورد الفيليين، والأهمية درجات وكما أن الناس مقامات ودرجات، ولم يزل الكورد الفيليين في أدنى درجات الأهمية في عراقنا الجديد.

لم تكن سلطة معينة وقفت موقفاً معادياً من الأكراد الفيلية، ولم يكن الاتجاه العروبي الشوفيني وحده من وقف يدعو لتهميشهم وإلغائهم وحصرهم في زوايا منسية ضمن القضايا التي تخص الشأن العراقي ومحاربتهم صراحة أو علناً.

لم تكن هذه السلطات التي ابتليت بالتفكير الشوفيني المتعصب والمحدد المسار والظالم الذي لا يرى الحقيقة ولا يريد أن يعترف بها، لم تكن وحدها هذه السلطات من قام بوضع أطنان من العذابات الإنسانية والتهميش والظلم والنصوص التي وردت ضمن القرارات التشريعية التي تجعل الكورد الفيليين مواطنين من الدرجة الثانية في العراق.

كان معهم كل المتطرفين من غلاة الدين ومن وعاظ السلاطين، وكان معهم كل من يعتقد أن بقاء الكورد الفيليين على هذا النهج من الصمود والعطاء لن يقضي عليهم، وكان معهم من يريد إستغلال الكورد الفيليين لمصلحته سياسياً أو اقتصادياً واعتبارهم ورقة يتم اللعب بها في أوقات الحاجة، فقد تجمعت كل القوى التي تنزع نحو الشر والتعصب والتطرف بوجههم.

وثمة من يقول أن الكورد الفيليين هم من الأكراد، فلماذا هذه الخصوصية في مطالبهم وحقوقهم؟ أليسوا هم جزء من هذه الأمة الكوردية العظيمة ونالهم مانالهم بسبب هذا الانتماء؟

نعم أنهم جزء من تلك الأمة التي تحملت الظلم ولم تستكن، وتحملت التهميش ولم تسكت، وتحملت التحدي وأعطت قوافل من الشهداء ولم تتوقف ولن تتوقف.

نعم إنهم الجزء الذي لا يتجزأ والذي أمتزج فيه الزمن العراقي

بالوجود التاريخي، وكما صاروا جزءاً من الملحمة العراقية الإنسانية فباتوا بعض حروف أسم العراق لا يمكن أقتطاعهم منه لأن الأسم سيبدو مبتوراً ودون معنى.

لكن الكورد الفيليين وهم من هذه الأمة تحملوا ما لا تتحملة الأمم، ولأستطاعت أن تتحملة الجماعات والمجموعات البشرية وهم الشريحة الطيبة والفاعلة، ليس فقط إسقاط الجنسية عنهم، فالجنسية هي العلاقة العقدية بين المواطن والبلد الذي يعيش فيه، وبالرغم من كل أساليب السلطات الجائرة في إسقاط جنسياتهم وإعتبارهم من التبعية الفارسية، إلا أنهم بقوا ملتصقين بالعراق يجاهدون بكل السبل من أجل العراق الفيدرالي والديمقراطي.

ولحق الأكراد الفيلية من الظلم بسبب سافر وواضح في التزامهم الديني بالمذهب الجعفري فنالهم أكثر مما نال أخوتهم من المسفرين لأسباب طائفية.

وعلى مدى الأزمنة الغابرة والمقبورة لم يكن بإمكان أبناء الكورد الفيليين أن يصيروا قادة وزعماء في المجال الحكومي، ولم يكن في قدرة الأكراد الفيلية أن يصيروا ضباطاً كبار في الدورات الخاصة والعامّة، ولم يكن بمقدورهم أن يتم اعتمادهم كبنية لإقتصاد العراق من قبل الدولة، ولا دعمهم ومساندتهم في البناء الأقتصادي، فقد كانوا موضع شك السلطات في كل حين.

فقد أعتبرتهم جميع السلطات التي تعاقبت على حكم العراق الخطر الكامن والمعارض الدائم للسلطات التي تبرّعت بالفكر الشوفيني والطائفي المتستر بعباءة الوطن والقومية والدين في كل فترة من فترات الزمن العراقي. فإذا كان الكورد بشكل عام

تحملوا الظلم من السلطات بسبب قوميتهم، والمسلمين الشيعة بسبب مذهبهم الإسلامي، والمعارضين بسبب معارضتهم لنظام الموت والقتل المتمثل في سلطة صدام البائد، إلا ان الكورد الفيليين تحملوا كل هذه الأسباب، فهم أكراد وشيعة ومعارضين وقد جمعوا كل تلك الصفات العراقية.

وتميّز الكورد الفيليين في تقديمهم قرابين للحرية والديمقراطية في العراق، وبالغت السلطة الجائرة في عذاباتهم الانسانية، فأبعدت الوليد عن صدر أمه، وأبعدت الطفل عن والديه، والشاب عن والدته وأجداده، وأمعنت في إذلال الشيوخ والعجائز، وأسكنت مجاميع منهم في مجاهل صحراء السلطان بأطراف البادية التي عافتها حتى الحيوانات البرية وطمرت أعداد منهم تحت الرمال وفي ثنايا زوايا سجن النقرة المهجور إلا منهم، في حين أكلت منهم التجارب الكيماوية والأجساد البشرية التي تفجر حقول الألغام في حرب الطاغية مع إيران.

وأمعنت السلطة في تشنيت شملهم وعدم إبقائهم في المناطق التي تمركزوا بها وتجمعوا منذ الزمن الغابر يزرعونها وينتجون بها ويعيشون بها بسلام وتآخي يلفت النظر.

وتميّز الكورد الفيليين في العمل السياسي ضمن التنظيمات السياسية التي قارعت السلطات البائدة بتفانيهم وشجاعتهم وإقدامهم على التضحية..

ولذا حق أن نقول أن للكورد الفيليين حقوق ينبغي الإلتفات إليها، وهي أن نرفع أول مانرفع عنهم مالحقهم من ظلم وبطلان في سحب الجنسية عن أعداد كبيرة منهم، واعتبار القرار أصلاً باطلاً

لاقيمة قانونية له لعدم استناده على أسس موجبة لهذا الإصدار. وإستبشرنا أخيراً خيراً بقرارات وزارة الداخلية.

بالإضافة الى بطلان إجراءات وقرارات أبطال شهادات الجنسية الصادرة لهم وفق القانون، مع إلغاء كل المطالبات بشهادة الجنسية التي لا موجب ولا مبرر لها إطلاقاً.

كما ينبغي أن يتم رد حقوقهم المسلوبة والمستباحة المادية منها والمعنوية، وأن يتم تشكيل لجان خاصة بهذا الأمر فقد كان الكورد الفيليين العمود الأساس في العمل التجاري وحركة الأسواق، وكانت البيوت الفيلية المنتشرة في العراق والمتميزة بكرمها وطيبتها ومحبتها للعراق وتفانيها في خدمة الشعب، قد بنت بعرقها وجهدها الناصع كل تلك البيوت والمحلات التي تساهم في إثراء الحياة الاجتماعية في العراق، وكان أبناء الكورد الفيليين يمتلكون ما لا تمتلك الأسماء الهجينة الطارئة التي ولجت العمل التجاري مربوطاً بحبال السلطة، فقد توارثت العمل والمال والخبرة الاقتصادية وبنّت مواقعها دون تعكز على سلطة أو مؤسسة حاكمة.

وعلى هذا الأساس بادرنّا لمخاطبة السيد وزير الداخلية العراقي برسالة تخص الشأن الكوردي الفيلي نصها:

مع أن الله سبحانه وتعالى كرم الإنسان وفضله على كثير من المخلوقات تفضيلاً، إلا أن حكام العراق البائدين رفضوا هذا التكريم وصنفوا البشر وفق رغباتهم وعقولهم، وصار تصنيفهم للإنسان في العراق وفقاً للقومية والمذهب، بدرجات وفقاً لقومية ومذهب الحاكم.

وعكست القوانين العراقية البائدة صورة بائسة لإمتهان الناس حين صار أهل العراق من التبعية العثمانية (عراقيين أصلاء)، بينما صار أهل العراق من التبعية الفارسية (عراقيين دخلاء)، مع أن كلا الدولتين الفارسية والعثمانية احتلتا العراق في أزمان متفاوتة وظروف مختلفة، كان فيها أهل العراق تحت نير احتلال تلك الدولتين متمسكين بعراقيتهم.

وجميعنا نعرف أن ذلك التصنيف لم يكن إلا لأسباب طائفية مقبحة، ولأسباب شوفينية مرفوضة، وبقي الأمل في صدور أهل العراق أن تلتفت حكومة عراقية وطنية لهذه الشروخ العميقة التي وضعتها تلك القوانين في التصنيف الأثني وتزليها وتلغيها وتحرر العراقيين من قيودها، وتعيد لهم الاعتبار الوطني والإنساني، وان يعاد النظر في العودة الى تكريم الإنسان الذي فضله الله على الكثير من المخلوقات.

وتأريخ العراق القديم والحديث غير خاف على أحد، وسكان العراق الأصلاء معجونين في تراب العراق، وجزء لا يتجزأ من تاريخه ونضاله الوطني، ولهذا فأن تصنيف العراقيين درجات لا يمكن أن يستمر في عهد سقط فيه آخر الطغاة وانتهت معه حقبة مظلمة من تاريخ العراق.

وإذا كان بعض شرائح قد عانى مرارة تلك القوانين الجائرة، فأن قانون الجنسية وشهادة الجنسية العراقية كانت الخنجر المسموم الذي ذبح مئات الآلاف من العوائل العراقية ظلماً وبهتاناً تحت تلك الذريعة الواهية.

وجاء الدستور العراقي وهو أعلى القوانين ورأسها الهرمي ليؤكد

في باب الحقوق والحريات بأن العراقيين متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي، وخلاف ذلك النص لا يعدو الا باطلا ومخالفة صريحة للدستور.

وللحقيقة فإن جميع العراقيين متساوون أمام القانون بإستثناء (الكورد الفيليين)، فلم تشملهم المساواة لأسباب قد تدركها القيادة السياسية سواء مجلس النواب منهم أو الوزارة أو الأحزاب التي تشترك في العملية السياسية أو التي تعارضها.

الكورد الفيليين الذين ذاقوا مرارة الهوان والعذاب، وخصص لهم صدام مؤسسات متخصصة في تعذيبهم وقتلهم وتسفيرهم وتجريدتهم من ممتلكاتهم، لم يشعروا أنهم قد تساوا مع العراقيين ضمن هذا النص، مع أنهم من العراقيين الأصلاء دون غبار، ومع أنهم قدموا لهذا العراق دون أن ينتظروا مكافأة من أحد، ومع أنهم في صلب الحركة الوطنية في كل أصنافها الا أنهم أضعف الشرائح في نيل ابسط حقوقهم الإنسانية.

الجنسية حق لكل مواطن عراقي وهي أساس مواطنته بإستثناء الكورد الفيليين، فهم من طينة غير طينة العراق، وشريحة كانت غافية لاجنسية لهم ولاوطن ولا تاريخ، بدليل أن وزارة الداخلية تطالبهم حتى اليوم بإثبات عراقيتهم وفقا لشهادة الجنسية العراقية، تلك الوثيقة التي استعملتها السلطات البائدة خنجرا مسموما للطعن في وطنية وإنسانية العراقي، وبدليل أنه تتم إحالة الكوردي الفيلي على مديرية الإقامة باعتباره مقيما في العراق

وتنطبق عليه ما تنطبق على كل مقيم (أجنبي) في العراق لإضفاء الشرعية على وجوده في العراق.

رسالتي هذه الى السيد وزير الداخلية أن يتمعن في تاريخ العراق مليا ويعالج وضع الكورد الفيليين وفقا لهذا التاريخ، وأن يقرأ ما جرى على الكورد الفيليين ويقرر وفقاً لذلك، وأن يتعرف على الأوضاع المأساوية التي يعانون منها حتى اليوم، وبعد مضي اربع سنوات على سقوط حكم الصنم، لم تستطع وزارة الداخلية ولا مديرية الجنسية والإقامة أن تستوعب عراقية الكورد الفيليين.

رسالتي هذه الى السيد وزير الداخلية من أن الكورد الفيليين لا يستجدون الجنسية العراقية وإنما يريدون أيمانا مطلقا بدولة تعتمد معايير القانون وتحترم دستورها، وان لا يتمسك بعض بقوانين صدام حتى اليوم، وأن الدستور يمنح الحق لكل من أسقطت عنه الجنسية العراقية أن يستعيدها، وانه لا يمكن إن تسقط الجنسية العراقية عن العراقي بالولادة، فكيف بالكوردي الفيلي الثابت التاريخ والقومية والدين والمذهب والإنتساب الوطني؟ وإذا كانت حالة اللاجنسية التي حصلت للكورد الفيليين وحدهم في هذا العالم، فإن قرارات الأمم المتحدة وقبلها الشرائح السماوية منعت تجريد أي شخص من الجنسية إذا كان هذا التجريد يجعله عديم الجنسية (المادة ٨ من قرار الجمعية العامة ٨٩٦ في ٤ كانون الأول ١٩٥٤)، كما منعت إسقاط الجنسية التي مارسها صدام ضد الكورد الفيليين ضمن مخطط بعيد عن الوطنية والمروءة والشهامة حين سلط قدرات المؤسسات الأمنية للانتقام منهم.

واليوم يسيادة وزير الداخلية حل الدستور الذي يعيد الإعتبار لكل عراقي وفقا للنصوص التي تضمنها باب الحقوق والحريات، ليس من الأنصاف ولا من العدالة إن يتم إحالة الكوردي الفيلي الى مديرية الإقامة لأجراء معاملة تجنس الأجانب، لأن الكوردي الفيلي ليس أجنبيا، ولأن الكوردي الفيلي سلب حقه القانوني والدستوري، ولأن السلطة البائدة تجاوزت على حقوقه الاعتبارية والمادية، ولذا يترتب على كل صاحب ضمير وطني وعراقي أصيل أن يساهم في إعادة الاعتراف لكل كوردي فيلي أسقطت عنه الجنسية، وان تساهم مؤسسات وزارة الداخلية في الإسراع بإعادة تلك الوثيقة للكورد الفيليين بأسهل الطرق وأقصرها، وأن تمنح الجنسية لأولادهم المولودين ضمن فترة التهجير القسري الصدامي، وأن تنظر لهم السلطة الحالية التي نفترض أنها تطبق القوانين وتعتمد الدستور على أساس مواطنتهم وإنسانيتهم كعراقيين ضحايا، والضحية يسيادة الوزير لايطالب بأن يثبت عدم صحة الإجراءات الظالم القسري، لأن الأمر سيؤدي الى إن تكون السلطة معترفة ضمنا بصحة تلك الإجراءات.

ياسيادة الوزير أن إحالة الكورد الفيليين الى نفس الإجراءات الظالمة يشكل ظلما آخر يتحمله أبناء الكورد الفيليين، وهؤلاء لم تزل عوائلهم حتى اليوم تسكن مخيمات اللجوء في دول الجوار، وفي ذلك ليس فقط مخالفة دستورية وإنما امتهان للكرامة والحقوق، كما أن منح الكوردي الفيلي وثيقة إقامة مؤقتة تدل على عدم قناعة السلطة التنفيذية بعراقية هذه الشريحة، وهذا الأمر يتطابق مع نظرة المؤسسات الأمنية الصدامية الظالمة وقوانين صدام التي اعتقدنا أنها رحلت مع الطاغية.

ياسيادة الوزير من الغريب أن تستكمل محكمة التحقيق في المحكمة الجنائية العراقية العليا الخاصة قضية جنائية تخص الكورد الفيليين باعتبارهم عراقيين من ضحايا النظام البائد، في حين لا تتم مساواتهم مع العراقيين بالفعل في الجنسية، ترى هل فكر أحد منا بحجم قدسية (شهادة الجنسية) التي تمنح المواطنة من الدرجة الأولى وتميز العراقيين وفق الأسس المذهبية؟ وهل نهجت دولة أخرى في العالم تقوم بإصدار هوية الأحوال المدنية لمواطنيها، أن تقوم أيضا بإصدار شهادة لصحة تلك الهوية أو أن الأمر مقتصر على شريحة من شرائح العراق؟

لنضع كل القوانين والنصوص الدستورية النافذة والقرارات التي أصدرتها الجمعية العامة والاتفاقيات الدولية جميعها على جهة، ونحتكم الى ضمير العراق وتاريخه، حتى يمكن إن نقرأ ما للكورد الفيليين وما عليهم، ولماذا تتحمل هذه الشريحة كل هذا العذاب البشري دون أن تجد من ينتصر لتاريخها ووطنيتها وإنسانيتها في الإقرار بحق المواطنة الذي هم أحق من غيرهم به، فهم أهل العراق وبناته وفدائييه والمضحين في سبيله، وهم شهداء العراق وخيرة رجاله والسباقين لرفع المعارضة ضد كل الأنظمة الظالمة والدكتاتورية التي مرت على تاريخ العراق، هل يمكن لهؤلاء إن يحملوا كل تلك الإسهامات الإنسانية من أجل العراق ليقفوا أدلاء أمام موظفي الجنسية ليثبتوا عراقيتهم؟؟

كنا نأمل من مجلس النواب أن يلتفت لكل هذا ويشرع قانونا بإعادة الاعتراف لكل الكورد الفيليين، وان يعيد لهم حقوقهم المادية وما سلبه منهم الطاغية وما أستغلته من أملاكهم المؤسسات

الأمنية والحزبية، وأن يشرع قانوناً يضمن لهم التعويض الاعتباري المعنوي لما فقدوه من حياتهم وما أصابهم من ضرر نتيجة ما حصل لهم من مأساة لم تزل مستمرة حتى اليوم.

كنا نأمل من مجلس النواب أن يلتفت الى وجع العراقيات من الكورد الفيليين الساكنات في مخيمات اللجوء يتحسرن على قنينة النفط حتى اليوم ويعيد لهم الاعتبار في إعادتهم لوطنهم وأهلهم، وكنا نأمل كثيراً ولكن وجعنا يزداد حين نعلم من إخوتنا الكورد الفيليين أنه تتم إحالتهم على مديرية الإقامة، وتمنح لهم بطاقات هوية مؤقتة لاتليق بالعراقي.

ومن الغريب أن تقوم وزارة الداخلية في الزمن الصدامي البغيض بتحمل وزر تنفيذ الجريمة ضد الكورد الفيليين، وان تقوم وزارة الداخلية في زمن العراق الجديد بتدقيق عراقيتهم التي سلبها صدام وتشك في أصلاتهم بعد كل هذه المرارة.

للكورد الفيليين حق ومن يسلب هذا الحق سيحاكمه التاريخ قبل أن تحاكمه جماهير العراق، وقد مضت فترة طويلة كانت المرارة تملأ القلب، ونحن ننتظر أن يلتفت ضمير أو ينتفض حر ليعيد لهم ما سلبته الدكتاتورية وسلطات الطغيان الشوفينية.

لذا نأمل منكم التفاتة في أن تجسدوا نصوص الدستور وهي أعلى من القوانين ولا يجوز مخالفتها، ونأمل أيضاً أن تقدموا على ما يعيد الاعتبار لتلك الأعداد من العراقيين بما يجعل عملكم هذا مسجلاً كموقف وطني ضمن فترة عملكم كوزير للداخلية، فالوزارات متغيرة والمراكز متغيرة وهي فرصة أخي الكريم في أن تتفحص معهم الألم الذي يشعر به الكوردي الفيلي حين يتم

التعامل معه حتى اليوم وفق الأسس الخاطئة، وان تتمسك مؤسسات وزاراتكم بكل النصوص التي حرص عليها الطاغية بقصد إيقاع أكبر الأذى بهم.

وأخيراً تقول مقدمة الدستور انه نحن أبناء وادي الرافدين عقدنا العزم على صنع عراق المستقبل دون نعمة طائفية ولا نزعة عنصرية ولا عقدة مناطقية ولا تمييز ولا إقصاء، فهل يمكن إن نحقق ذلك مع الكورد الفيليين؟

وحق أن نقول أن للكورد الفيلية حقوق لما لحقهم من تهميش وظلم وأن نعيد لهم الاعتبار بالكيفية التي نراها ويرونها متناسبة مع حجم الظلم الذي وقع وطول مدة بقاءه وتأثيره على حياتهم وحيات العراقيين، فقد تعرضت نفوس العديد منهم الى الإحباط والعذاب النفسي الكبير بالإضافة الى التشقت والتباعد بين أبناء الكورد الفيليين والذي حتمته الظروف التي صاروا زوارق في لجة بحرهما.

وبقيت النقطة الأخيرة التي ينبغي أن تستقر في ضمائر أي مواطن يتبوا مركزاً دستورياً أو قانونياً أو سياسياً في العراق الجديد، بأن يضع الكورد الفيليين أمام ضميره ويضع لهم الاعتبار الذي يليق بهم في مناحي العمل السياسي والاجتماعي في العراق الجديد، فمثل هذه الشريحة التي أعطت ولم تزل تعطي جديرة بأن تأخذ مكانها اللائق في إعادة بناء العراق. ومع أن المواطن سيصبح متساوياً مع الجميع في الحقوق والواجبات، إلا أننا نذكر بأن التضحيات الجسام التي قدمتها هذه الشريحة العراقية التي ما فتئت تناضل وتعمل بكل قوة من اجل عراق ديمقراطي فيدرالي تعددي يميزهم ويجعل عطاءهم كبيراً بحجم المحنة العراقية.

ولطالما بقيت البدعة القانونية والأكذوبة التي اخترعها دعاة الشوفينية المقيتة في العراق المتجسدة في شهادة الجنسية العراقية، الى درجة انه ربط الوطنية والوطني بحيازته لهذه الشهادة وفق حروفها المقيتة وقانونها الأحوال.

وإذا كانت الجنسية بحد ذاتها عقد قانوني بين المواطن والدولة، وإذا كانت الجنسية العراقية تمنح للعراقي وفق القانون الخاص بالأحوال المدنية وفق الاعتبارات والفقرات الخاصة بهذا المنح، فإن شهادة الجنسية العراقية كانت على الدوام الخنجر الذي يمكن أن يطعن خاصرة شريحة معينة من شرائح المجتمع العراقي.

من أين جاءوا بمشروعية التبعية العثمانية؟ ومن أين جاءوا بعدم مشروعية التبعية الإيرانية؟

وكيف يمكن التمييز بينا احتلالين بغيضين للعراق؟ وفقاً لشهادة وسند صادر من السلطات العراقية التي تعاقبت وهي تحرص على التمسك بهذه الشهادة المقيتة التي ليس لها ادنى قيمة قانونية.

والجنسية هي إحدى الخصائص الشخصية التي تميز المواطن في دولة ما عن غيره من المواطنين في الدول الأخرى، وهي بموجب القوانين عنصر من عناصر الشخصية التي تميزه، ولم تظهر أهمية الجنسية العراقية إلا بعد قيام النظام الملكي في العراق حين أصدرت السلطة الملكية قانون الجنسية رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٤ بتاريخ ٢٣ آب ١٩٢٤، ومن غرابة هذا القانون انه جاء قبل إعداد الدستور العراقي (القانون الأساس) الذي صدر في العام ١٩٢٥.

وبصدور شهادات الجنسية تم وضع أول الشروخ المتعمدة بين المواطنين العراقيين بتقسيمهم تقسيماً لايمت للمنطق ولا للعدالة بشيء،

فقد ترتبت التزامات وقوانين استندت على القانون المذكور والذي بقي ثابتاً غير قابل للنقاش أو إعادة النظر طيلة الفترة منذ صدوره في بدايات الحكم الوطني حتى سقوط صدام وإنهاء سلطة الدكتاتورية، ووفق قانون الجنسية هذا تم تسجيل تبعية المواطن العراقي بالعثمانية أو الفارسية، ولذلك تم تسجيل المواطنين العراقيين وفقاً لهذا الأساس في تبعيتهم، حين صاروا من التبعية العثمانية (التركية) او من التبعية الإيرانية، وصارت العشائر العربية المسجلة وفقاً لاحتلالها من التبعية الفارسية مشكوكاً بولائها ومواطني من الدرجة الثانية ومصنفين في التمايز بدرجة اقل من درجة المواطنين من تبعية الإستعمار التركي (العثماني).

ووفق هذا التمايز والشرح الذي أقترحه الانكليز في حينه واعتمده العنقليات المتطرفة قومياً ومذهبياً، في صياغته على شكل قانون يتم تنفيذه وتطبيقه على عموم العراقيين، بقصد وضع شرح كبير وفاصل واضح في تبعيتهم. إذ كان المقصود منه حشر أكبر شريحة ممكنة من العراقيين في خانة التبعية الفارسية، وبشكل أكثر وضوحاً العمل على تقييد حقوق أبناء المذهب الجعفري، والكورد الفيليين منهم خصوصاً، حتى يكون القانون سيفاً مسلطاً وخنجرأ منغرساً في الخاصرة يتم استعماله متى شاعت السلطة ضد من تريد إيقاع تأثير وأبعاد القانون القاسية عليه من هذه الشريحة العراقية تحديداً.

ووفق هذا القانون الذي تم بناء نصوص وفقاً للتمايز المذهبي والطائفي تم إهدار نص دستوري وارد في القانون الأساس الصادر بتاريخ ٦ آب ١٩٢٥ حين أكد في المادة السادسة منه أنه لافرق بين العراقيين في الحقوق أمام القانون، وإن اختلفوا في القومية والدين واللغة، إلا أنه احتاط لهذا الالتفاف حين ذكر في نص المادة الخامسة أن الجنسية

العراقية تعين وتكتسب وتفقد وفقاً لأحكام قانون خاص، ويقصد به قانون الجنسية والذي يبيّن بقصد أن يتم استعماله خلافاً لمبدأ المساواة بين العراقيين، الذين أصبحوا تحت وطأة نصوص قانون الجنسية عراقيين من التبعية العثمانية، وعراقيين من التبعية الفارسية.

إن القانون المدني العراقي جعل الجنسية من خصائص الشخصية وفقاً لمنطوق المادة ٣٧، ومثلما يكون من حق الشخص ان يكون له أسم ولقب يلحق بحكم القانون بأولاده، فإن له الحق في الجنسية أيضاً، كما عرف المواطن بأنه المكان الذي يقيم فيه الشخص عادة بصفة دائمية أو مؤقتة، كما جوز القانون أن يكون للشخص أكثر من موطن، وحيث أن الجنسية ينظمها قانون، فالقانون العراقي هو المرجع في تكييف تلك العلاقات العقدية، وتعسفاً في استعمال القانون منعت السلطة الصدامية القضاء العراقي من النظر في الدعاوى الناشئة عن تطبيق قانون الجنسية، مما يدل على سوء النية والقصد المبيت في عمليات تفسير الكورد الفيليين.

وإذا كانت الجنسية تعني السمة والرابطة التي تحدد الانتماء إلى شعب من الشعوب، وحيث تتشكل الحكومة من هذا الشعب، فتحدد على ضوء ذلك الأمر طبيعة العلاقة بين المواطن وبين الدولة، بمعنى أن تكون هناك دولة ذات سيادة، وهناك رأي ليفرق بين الدول ذات السيادة مع الدول ذوات السيادة المنقوصة في مجال الجنسية، وأن يكون هناك إنسان يتم منحه الجنسية، وان تكون هناك علاقة أو رابطة بين هذا الإنسان وتلك الدولة، حيث يتم اكتساب تلك الجنسية بطرق متعددة، منها الولادة على أرض تلك الدولة.

ويتم منح المولود الجنسية أما تبعاً لجنسية والديه أو احدهما، أو تبعاً لولادته على أرض تلك الدولة، كما يتم منح الجنسية التي يكتسبها الفرد

بعد إقامة طويلة ومحددة قانوناً، ووفقاً لاعتبارات نص عليها القانون. وصارت شهادة الجنسية وتبعية المواطن سيفاً مسلطاً على الرقاب تستخدمه السلطات كيفما تشاء ووفق سياستها إزاء كل حالة، فمن رفض الجنسية العثمانية تخلصاً من الجندية والسوق الى الحروب وبقي على جنسيته الإيرانية صار إيرانياً بالتبعية رغم إنتمائه العربي أو الكوردي الواضح وخصوصاً ما صار اليه حال الأكراد الفيلية، وجلهم من الأكراد العراقيين الأصلاء.

ومن السخرية ان يتم اعتبار عرب وأكراد الجنوب والفرات الأوسط بما فيهم الأكراد الفيلية من التبعية الإيرانية ومشكوكاً بولائهم للسلطات التي تعاقبت على حكم العراق، في حين يتم اعتبار جميع المهاجرين من هنود وباكستانيين وأرمن وأتراك من الذين قدموا إلى العراق وكذلك العرب منهم الذين صاروا تحت لواء الجنسية العثمانية، مواطنين لايشك في ولائهم ولا يتم تهديدهم تحت حد السيف الذي تشهره السلطات.

ويتذكر أهل العراق عملية التسجيل في كلا التبعيتين، حيث كان من يريد التخلص من الخدمة العسكرية يسجل في التبعية الفارسية بالرغم من ثبوت انتمائه العربي أو الكوردي والعشائري، ووفقاً لهذا القانون فإن مواطنتهم أصبحت أدنى درجة من المواطن الاعتيادي ممن سجل نفسه أو عشيرته من العثمانيين، ولا يغيب عن البال أن العشائر المحاددة لدولة إيران من العرب والكورد الفيليين هم وحدهم من سجل تبعية الفارسية، اما مناطق أعالي الفرات فلم يسعفها الواقع الجغرافي على ذلك السلوك فبقيت تحت التبعية العثمانية، مع وجود تابعين للفارسية ولكنهم ولدوا مع أجدادهم وربما أجداد أجدادهم في العراق.

ولربما كان استقرار الحياة العراقية وبساطتها، ولربما كانت اللحمة

الأجتماعية وانتشار قيم وأعراف الخير بين الناس، ما جعلها تتناسى وجود مثل هذا السيف المسلط على رقاب العراقيين، والذي لا يخدم الحقيقة ولا المستقبل العراقي.

وإذا كانت الجنسية حق من حقوق المواطن العراقي يكتسبها ويحصل عليها دون النظر الى قوميته او عشيرته او دينه او مذهبة او جنسه او عرقه او لونه او اتجاهه السياسي، والجنسية هي تلك العلاقة القانونية والسياسية بين الفرد والدولة، ووفق هذا التعريف المختصر ينبغي أن تكون هناك دولة، كما ينبغي ان يكون هناك مواطن أو مجموعة من المواطنين يحملون تلك الجنسية، كما يتوجب ان تكون هناك علاقة بين هذا المواطن او المجموعة وبين تلك الدولة، وهذه العلاقة ينظمها القانون وهو ملزم الأتباع والتطبيق.

والدولة لا تكون سائبة او متحللة من التزاماتها الإنسانية والقانونية والمعاهدات الدولية، فهي مقيّدة بمعايير حقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية ومبادئ القانون الدولي والأعراف الدولية بالإضافة إلى الأحكام القضائية الصادرة عن القضاء الدولي، ومثلما لا يجوز أن يتم تجريد مواطن من جنسيته دون سبب وقرار حكم قضائي بات، فإنه لا يجوز إجبار مواطن على اكتساب جنسية دون إرادته وموافقته الصريحة.

وحين نتكلم عن الجنسية والتجنس، فأنا لانتعرض (لشهادة الجنسية العراقية)، وهي وثيقة لاتشابهها وثيقة أخرى في المنطقة العربية ولا في الدول الأوروبية والأجنبية، فالجنسية هي التي تحدد مواطنة الفرد وتابعيته لتلك الدولة، ولا يمكن القبول بدرجات في المواطنة ما دام المواطنون متساوون في الحقوق والواجبات في نصوص الدستور، كما لا يمكن ان تكون رابطة قانونية متعددة الدرجات لتمييز بين المواطنين في الدولة الواحدة.

وحيث أن جنسية العراقيين كانت عثمانية لغاية الاحتلال البريطاني للعراق، وباعتبار أن العراق أصبح تحت الانتداب البريطاني مما يعني انه أنسخ عن سلطة الدولة العثمانية، وبالنظر لتبدل السيادة بعد قيام الحكم الوطني في العراق، فقد صار لازماً أن يكون جميع العراقيين ممن يتم اعتبارهم من حملة الجنسية العراقية.

إلا ان قانون الجنسية أورد نصاً في المادة الثالثة منه يقول:

«كل من كان في يوم ٦ آب ١٩٢٤ من الجنسية العثمانية وساكناً في العراق عادة، تزول عنه الجنسية العثمانية، ويعد حائزاً على الجنسية العراقية في التاريخ المذكور.»

وفي العام ١٩٣٢ تم تعديل نص المادة الثامنة من قانون الجنسية فأصبح كما يلي:

«كل من ولد في العراق وبلغ سن الرشد، إن كان والده مولوداً في العراق وكان مقيماً فيه عادة حين ولادة أبه على أن لا تطبق هذه الفقرة على الشخص الذي ولد قبل ٦ آب ١٩٢٤ وكان تأريخ بلوغه سن الرشد من رعايا تركيا، او دولة انسلخت عن تركيا بموجب معاهدة لوزان المؤرخة في ٢٤ تموز ١٩٢٤»

وبالرغم من أن التبعية كانت متوزعة بين الفارسية التي كان العديد من العرب في جنوب ووسط العراق يميلون اليها بحكم المذهب أو التقارب الديني أو العلاقات التجارية أو المصاهرة والنسب أو لعوامل أخرى، فقد كان غيرهم من نفس المناطق يميل إلى التبعية العثمانية بسبب الارتباط الوظيفي او الانتماء الديني أو المكاسب التي يحصلها بعض من العثمانيين أو لأسباب ربما تتشابه مع تلك التي تمسك بها غيرهم.

لذا فإن شهادة الجنسية العراقية جاءت لتلغي كل هذه المعايير وتضع

معياراً شاذاً لم يسبق للدول الحديثة التي تحترم نفسها أن أخذت به في تصنيف مواطنيها.

واستخدمت السلطات الشوفينية (شهادة الجنسية) كذريعة ووسيلة للتنكيل بالمواطنين العراقيين من معارضيها، فأقدمت على التسفيرات والتشريد والإبعاد بحجة التبعية بما يتعارض مع النظرة القانونية والإنسانية وخلافاً لكل المعايير القانونية الدولية.

وإذا كان تأريخ السادس من شهر آب عام ١٩٢٤ يوم صدور قانون الجنسية الذي اسقط الجنسية العثمانية عن العراقيين وحلت الجنسية العراقية بدلاً عنها، فإن هذا الإحلال لم يُلغ الشروخ التي كرسها القيمة القانونية لهذه الشهادة، ولم يسبق لدولة من الدول أن أصدرت جنسية للمواطن، ثم أصدرت له مايشهد له بهذه الجنسية وفق درجات محددة ومتفاوتة، سوى القوانين الشوفينية التي تكرر العنصرية وتؤشر بشكل غير مباشر الى الانتماء الطائفي المقيت في العراق، ونعتقد ان الدافع الحقيقي في إيجاد صيغة قانونية لشهادة الجنسية العراقية تكمن في خلق تمايز قانوني ووطني بين العراقيين، اذ لايعقل أن يكون المواطن من الأصول التركية أكثر وطنية من المواطن من الأصول الفارسية او الهندية الا بسبب الانتماء الطائفي، وفي تكريس هذا الأمر كل هذه المدة دون أن نستجيب لدواعي العقل والمنطق ومسايرة القوانين الدولي أكثر من حالة سلبية مستهجنة وتكرس الطائفية.

فالجنسية تمنح لكل من ولد بالعراق ولكل من ولد من أبوين عراقيين ولكل من كان أبويه عراقيين وولد خارج العراق، الا أن اعتبار العراقيين فئتين (أ) وهي الأصلية و(ب) وهي التبعية وفقاً لشهادة الجنسية يتعارض مع نص اكتساب الجنسية العراقية في كل حالاتها، حيث صارت شهادة الجنسية العراقية عثمانية أو تبعية.

والمتمعن في تاريخ قانون الجنسية الذي صدر بعد ثورة ٣٠ حزيران ١٩٢٠ حيث أصبح العراق تحت الانتداب البريطاني بموجب قرار عصبة الأمم، ونعتقد أن السياسة البريطانية أوجدت هذا المشروع الذي يجعل التفرقة بين العراقيين قانوناً، بالإضافة إلى انه يحد من مطالبه الكورد الفيليين والعرب من أتباع المذهب الجعفري، والذين نازلوا الاستعمار البريطاني ووقفوا بوجهة مع قياداتهم الدينية.

وليس أكثر تأكيداً على الطائفية المفرطة من إتفات سلطة البعث عام ١٩٦٣ لإصدار قانون جديد للجنسية برقم ٤٣ لسنة ٦٣، تم إدخال قيود أخرى على منح الجنسية وسحبها مع التأكيد على شهادة الجنسية العراقية واعتبارها الفيصل في مدى وطنية ومواطنة العراقي، بل صارت شهادة الجنسية شرطاً أساسياً من شروط التعيين والعمل والدراسة والسفر والعديد من الحقوق والمعاملات التي تهم المواطن العراقي، ولحق القانون المذكور تعديلات عديدة تؤكد حرص السلطات التي تعاقبت على حكم العراق والمتسمة بالشمولية والشوفينية على تكريس مبدأ استعمال شهادة الجنسية على العراقي، ومنح القانون السلطة التنفيذية صلاحية إسقاط الجنسية العراقية عن كل عراقي لم تكن عائلته ساكنة العراق بشكل اعتيادي قبل الحرب العالمية الأولى، إذا صدر عنه أو حاول أن يأتي عملاً تعتبره السلطة خطراً على أمنها وسلامتها، كما سلب القانون المذكور سلطة القضاء العراقي في ولايته العامة ورقابته على قرارات وأوامر وتعليمات السلطة التنفيذية، كما جاءت المادة (٢٠) لتفصح الرغبة العارمة والدفينة في خرق حقوق الإنسان وما تبيته السلطات الحاكمة بحق العراقيين، من إسقاط جميع الحقوق القانونية عن المشمولين بالقانون، بالإضافة إلى سحب جميع الوثائق التي تثبت عراقيتهم.

وليس أكثر دلالة من القصد المسبق والتوجه الطائفي والشوفيني المبيت

في تلك القوانين، من القرارات التي لحقتها، فقد أصدر مجلس قيادة الثورة المنحل قراراً برقم ٦٦٦ لسنة ١٩٨٠ يخول بموجبه السلطة التنفيذية (وزير الداخلية أو من يخوله قانوناً) صلاحية سحب وإسقاط الجنسية العراقية عن كل من تعتبره السلطة لايوالي الوطن والشعب والأهداف القومية والسياسة الحزبية للحزب البائد، وزيادة في التعسف باستعمال الصلاحيات والنصوص تأتي برقية وزارة الداخلية في الزمن الصدامي البغيض والمخالفة لحقوق الإنسان والمنطق والعقل، حين تصدر برقية برقم ٢٨٨٤ في ١٠/٤/١٩٨٠ نصها:

«عند ظهور عائلة البعض منها حاصلين على شهادة الجنسية تشملهم الضوابط، إلا أن البعض الآخر مشمولين فيعتمد مبدأ - وحدة العائلة خلف الحدود - مع سحب الوثائق أي الجنسية.»

مع التأكيد على نص المادة ١٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي قرر الحق لكل فرد في أن يكون له جنسية، وأنه لا يمكن لأحد أن يسلبه هذه الجنسية، وأن لا يجبره أحد على التخلي عنها أو تغييرها، والمتمعن في الفرق بين التطبيق العملي للفكر الصدامي فيما يخص سحب الوثائق العراقية حتى ممن كان عراقياً بوثائق رسمية، وتسفيره مع بعض من عائلته ممن شملهم قرار التسفير، وبين الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

نجد التناقض واضحاً، حتى صارت شهادة الجنسية العراقية في العديد من الأحوال أهم وأكثر أهمية من الجنسية العراقية نفسها.

ويقيناً أن استعمال وسيلة التسفير بحق شريحة كبيرة من شرائح الشعب العراقي لأسباب طائفية وسياسية وقومية، فقد استعملت هذه الوسيلة ومصادرة الأموال المنقولة وغير المنقولة بذريعة الأصول الأجنبية

وبحجة عدم استحصال شهادة الجنسية (أ)، والحقيقة ان هذه التسفيرات التي شملت أيضاً الأكراد الفيلية كانت بسبب قومية الفيلية الكوردية الأصيلة، وبسبب إنتماء جميع من تم تسفيرهم الى المذهب الجعفري من الشيعة الأمامية دون غيرهم من أبناء المذاهب الأخرى في العراق، وكذلك بسبب معارضة الكورد لهذه الشريحة للسلطات القمعية والطائفية والشوفينية على الدوام مما زاد حقد تلك السلطات عليهم، وللحقيقة نذكر ان العديد من الكورد الفيليين ممن جرى تسفيرهم ومصادرة أموالهم كانوا يحملون شهادة الجنسية العراقية (أ) وهم من التبعية العثمانية، ولم يتم الاعتراف والاعتداد بالمستندات الرسمية الثابتة التي تمنع تسفيرهم للأسباب التي تذرعت بها السلطة حينذاك.

وليس أكثر دلالة على التوجهات الطائفية في قضية التسفيرات، التفتت اثناء عملي القضائي بطبيب عراقي لم يكن يحمل شهادة الجنسية العراقية، وهو من أبناء التبعية الباكستانية، ولما استوضحت منه عن أسباب عدم شموله بالتسفير، أسرني انه من مذهب لايمت للجعفرية بصلة، وقد تثبتت الجهات الأمنية من تلك المعلومات وأعفته من التسفيرات وسمحت له بممارسة عمله الوظيفي والمهني.

كما مارست السلطة العراقية ضدّهم ممارسة تنم عن خسة، حين قررت تشجيع الرجال المتزوجين من الكورديات تطليقهن، والزوجات العربيات على تطليق أزواجهن من الكورد الفيليين، ومنح من يقم بهذا العمل مكافأة مالية، كما كان هؤلاء لا يتمتعون بأدنى حقوقهم الإنسانية، فليس لهم مدارس خاصة، وليس من حقهم التحدث بلغتهم مع أولادهم بشكل رسمي، كما ليس لهم من يمثلهم في جميع الحكومات التي تعاقبت على حكم العراق، وعملت السلطات على صهرهم داخل المجتمع العربي لطمس

معالم قوميتهم خلافاً لما أقرته الشرائع والاتفاقيات الدولية ولوائح حقوق الإنسان.

ونستطيع الجزم مرة أخرى من أن قرارات التسفير التي طالت الكورد الفيليين لم تكن بسبب عدم امتلاك بعض منهم شهادة الجنسية التبعية العثمانية، وليس بسبب تبعيتهم الفارسية، وإنما كان القرار يتضمن داخله أسباباً طائفية وسياسية وقومية متطرفة أوغلت السلطة في اتباعها ضدهم.

واللجوء إلى سحب الجنسية وأسلوب التسفير بالشكل الذي حدث في العراق يشكل وصمة عار في جبين الحكام والمسؤولين الذين طوعوا النصوص القانونية ضد أبناء شعبهم، ومارسوا ممارسة تنم عن الحقد الدفين ضد شريحة أصيلة من شرائح العراقيين، بالإضافة إلى اتهامهم بالعجمة أو التحدث بالفارسية، وسبق للسلطات الملكية في العراق أن استعملت المراسيم الملكية المستندة على نصوص القانون لتسفير افراد محددين لأسباب سياسية وطائفية، بسبب مواقف عدد منهم ضد الأنكليز، وعدد آخر بسبب إنتمائهم لأحزاب عراقية وطنية، مثل الحزب الشيوعي العراقي.

و على هذا الأساس فقد بلغت حدة التسفيرات لتشمل عوائل تمتلك شهادة الجنسية العراقية ومن النوع (أ) وكان بعض من اولادها ضباطاً في الجيش العراقي برتب متقدمة وأطباء يعملون في المستشفيات العراقية، بالإضافة إلى ضباط متقدمين في الشرطة العراقية، كما تم تسفير العديد ممن انھوا الخدمة العسكرية الالزامية وتم تسفير طاقات ثقافية وعلمية كبيرة ومهمة، ولكن هذا لم يتشفع لها بسبب قرار النظام الصدامي الانتقام من الشيعة بسبب شنه الحرب العدوانية على إيران،

ولغرض التنكيل بأتباع هذا المذهب من العرب والكورد، وتوسعت حملات التسفير التي سكت عنها العالم بشكل مخزي وسافر حين تم تسفير مئات الآلاف من العراقيين في العراق، وتحت ضغط الأجواء المناخية القاسية، ودون أية احتياجات انسانية أساسية، ودون أية مستمسكات او اموال، وإبقاء حالتهم دون حل مدة طويلة.

فقد تم اقتيادهم إلى مقرات الجيش الشعبي ودوائر الأمن والجنسية، ومن ثم جرى عزل الشباب عنهم، وتم تسفير اعداد كبيرة منهم بالسيارات العسكرية إلى مناطق الحدود مع إيران، ومع أن تلك الحدود كانت مزروعة بالألغام ومحرمة، فأن السلطات العراقية أجبرت تلك الأعداد على عبور تلك الأراضي باتجاه إيران، وقامت برميهم بالرصاص وإجبارهم على المضي باتجاه إيران، والتي لم يلقوا منها المعاملة الإنسانية التي تليق بهم، لا يحملون معهم أي شيء سوى أرواحهم التي بقيت تحوم حول سماء العراق.

وسحبت الجنسية عن هذه المجاميع بالرغم من أن قرار السحب يخالف ايسر حقوق الانسان ويتعارض مع القرارات الدولية، وتصرفاً ينتهك انسانية البشر وقائماً على الإرهاب والتمييز الاجتماعي والطائفي والسياسي، بل ومخالفاً لنصوص الدستور المؤقت والدساتير التي شرعت في العراق، وأصدرت السلطة العراقية قراراً يمنع بموجبه المحاكم العراقية من النظر في الدعاوى الناشئة عن تطبيق قانون الجنسية، لقطع الطريق على المواطن العراقي الذي يعترض على عدم قانونية إسقاط الجنسية عنه أو عن تسفيره مع عائلته، وفي اليوم الذي يتم إسقاط الجنسية العراقية عن عراقيين مناضلين واصلاء يتم منح الجنسية العراقية لمواطنين عرب ليس لهم أية أهمية للعراق، ولا يعملون في أي

مجال سوى مجالات التجسس والمخابرات والأمن وتأمين مصالح السلطة، ولم يكونوا مقيمين المدد القانونية ولم يقدموا للعراق ما قدمته هذه المجاميع التي تم التنكيل بها.

وتأسيساً على تلك النصوص التي يراد بها سلب مواطنة العراقيين، صدر قرار مجلس قيادة الثورة المنحل المرقم ١٨٠ في ٣ شباط ١٩٨٠ والذي أعتبر بموجبه بعض العشائر غير العربية والتي ثبت أنها تسكن العراق منذ عهده السحيقة، اعتبرها من الأجانب مسمى تلك العشائر من الكورد الفيليين (ملك شاه السوره ميري والقره لوس والأركوازية والكويان والكرکش والزركوس)، هذه العشائر عراقية وعريقة في سكنها الأرض العراقية، وهذه العشائر واكبت الزمن العراقي وتقلب الحكومات التي تعاقبت على الحكم، وبقينا أن كتاب الأنساب وتاريخ العشائر والتراث يدركون قبل غيرهم هذه الحقائق، ومع معرفة السلطات ان هذه العشائر مستقرة في العراق منذ الزمن القديم، وبقينا أنها موجودة قبل صدور قوانين الجنسية وتعديلاتها، وأن الوثائق العراقية سواء منها في العهد العثماني أو الملكي بعد الاحتلال تثبت ذلك، مما يوجب ان يتم اعتبار منطوق المواطنة العراقية منطبقاً عليها، ووفق معيار الدولة العصرية الحديثة في العصر الراهن ووفقاً للعلاقة القانونية والسياسية مع الدولة، فأن مواطنتهم لاالتباس قانوني فيها، فهم لم يعرفوا غير العراق وطناً وأرضاً يقيمون عليها ويملكون فيها ولم حقوق ثابتة ويحميهم الدستور العراقي الذي ركته السلطة البائدة بالأقدام.

بالإضافة إلى كونهم يتمتعون بكافة عناصر الشخصية القانونية في وطنهم العراق وفي اسماؤهم وذمتهم المالية وحقوقهم الشخصية التي حددتها القوانين النافذة.

ولانعتقد ان سلطة اخرى غير السلطة العراقية البائدة بيتت لشريحة من شرائح الشعب كل هذا العدا، لتلغي كل ما اكتسبته من حقوق دستورية وقانونية، وما صارت به كمراكز قانونية تتمتع بها وتحميها ضمن مفهوم الرعوية والتابعة والمواطنة، لتنتقم منها وتعالجها المعالجة الكسيحة في تهجيرها وتسفيرها قسراً وبالقوة ودون أي حق قانوني ومنعهم من مراجعة القضاء الذي تم تكتيفه بمنعه من النظر بتلك الدعاوى، ودون أن يصطحبوا معهم أي مستمسكات قانونية لأثبات عراقيتهم ومواطنتهم وحقوقهم المالية حيث تمت مصادرتها وإتلافها وإخفاء العديد منها.

وليس من المنطق ان تكون المشكلة الخاصة بالجنسية بعد تشكيل الحكومة الملكية والتي كانت تسمى بالحكم الوطني، لأن هذا الحكم جاء منبتقاً على أعتاب سيطرة الإمبراطورية العثمانية على العراق زمناً ليس بالقصير، كما استوطن العراق بالإضافة إلى العرب والأكراد والتركمان والكلدان والاشوريين والأرمن، موجات من البشر من الهند والباكستانيين والأفغان والأترك ومن بلدان عربية أخرى بحكم التمازج الإنساني، واستقروا في العراق، كما أن عشائر عربية كانت تسكن الأراضي العراقية واليرانية لايمكن ان نصنفها بالعشائر العجمية كعشيرة بني أسد او بني مالك على سبيل المثال لا الحصر.

ومهما يكن الأمر فأن نظام صدام البائد حين سقط وأستبشر الناس خيراً لم تسقط قوانينه الجائرة بالرغم من التفات السلطة المؤقتة الى إلغاء العديد من القوانين والقرارات الجائرة، حيث بقيت القيم والمفاهيم التي أشاعها في عقول العراقيين سائدة وتظهر للعيان بين فترة وأخرى. وليس أكثر حزناً من وجود مسؤولين وموظفين في الدولة العراقية

الجديدة يستندون ويطلبون شهادة الجنسية العراقية من المواطن في أية معاملة أو طلب أو ترشيح ويجعلون لها الاعتبار الأساس في المواطنة. وإذا كنا نرسم أن العراق هو وطن الجميع دون تمايز أو تفرقة، وإذا كنا نعتقد حقاً بأن الإنسان أعلى من أي شيء، وإذا كنا حقاً نريد حياة جديدة تليق بالمواطن العراقي، وجب علينا أن نحترم مواطنينا وأهلنا وإخوتنا، وان لانزيد في نكأ جراحاتهم، وان لا نجعل خسة السلطات الشوفينية وقيم صدام البائدة تعمل بيننا.

مزقوا شهادات الجنسية ودوسوها بأقدامكم فليس هي المعيار لتحديد مساحة المواطنة لدى المواطن العراقي، وربما سأكون السباق لأضع شهادة الجنسية العراقية التي منحتني اياها الدولة العراقية وفقاً للفقرة (أ) باعتباري عربياً من بني حميم (الفرات الأوسط)، أضعتها تحت أقدام أي أخت أو أم من الاكراد الفيلية من العراقيات الأصيلات اللواتي قدمن فلذات أكبادهن تضحية لهذا العراق الذي نريد له ان يكون وطن الجميع بحق، تدوس عليها فليس لها أية قيمة أو معنى، فالعراق لنا جميعاً دون أي فرق في القومية أو المذهب أو الدين أو الفكر أو الجنس.

العراقي الذي بقي يتمسك بجنسيته وإنتمائه للعراق بالرغم من كل جنسيات العالم التي اكتسبها وفقاً للقانون، جدير بأن يكون له مايليق بهذه المواقف.

والعراقي الذي يلتصق بالعراق رغم كل مامر عليه من محن التهجير والمصادرة وبقائه دون سندات وهويات وجوازات سفر، جدير بأن نقول له أنت العراقي الحقيقي.

والجنسية حق طبيعي للمواطن ينبغي ان تعاد لكل من سحبت عنه الجنسية، وأن نلغي من عقولنا قبل القانون تمسك بعضنا بشهادة الجنسية العثمانية التركية أو الفارسية المعيبة، وان نجعل التمايز بين

العراقيين جريمة جنائية يعاقب من يمارسها وفق نصوص القوانين، وأن نضمن إعادة جميع الحقوق المصادرة للمسافرين، وأن نعيد كل الأموال المحجوزة لأصحاب العلاقة، وبالسريعة التي يمكن ان ترفع جزء من محنتهم وإنسانيتهم، وبما يليق بتحملهم كل هذا الضيم وجبال الحزن والمرارة من اجل العراق، وأن نضمن تطبيقات حقيقية لحقوق الانسان والمجتمع المدني.

وأن نراعي الوضع الإنساني والنفسي الذي صارت فيه آلاف العوائل العراقية جراء سياسة صدام، وان تلغي سفاراتنا وبيوتنا العراقية في الخارج الطلب من أي مواطن عراقي شهادة الجنسية فهي كانت على الدوام الرمز الطائفي والشوفيني البغيض للعراقيين. مزقوها فما عادت لنا بها حاجة في الزمن العراقي الجديد.

دون أن نجد من يختلف معنا في التضحيات الجسام والمحنة العراقية الكبيرة التي لحقت بالكورد الفيليين، وهم الشريحة العراقية التي اعطت وضحت وساهمت في بناء العراق، وكان لها الشرف في وضع اللبنات الاولى للحكم الوطني العراقي، بعد أن كان لمساهمتها التاريخية في حكم الإمارات الفيلية في مناطق أيلام ولرستان، او من خلال الدولة الاتابكية الخورشيدية او الحكومة النخودية في العراق او الديرية الفيلية في البصرة او الزندية الفيلية أو في مقاومتهم للعثمانيين والأنكليز وللسلطة الصفوية او السلطات الغاشمة التي حكمت العراق منذ الاحتلال الأنكليزي ولحد سقوط سلطة الطاغية الأخير صدام، تأثيراً واضحاً.

دون أن نجد من يختلف معنا كون هذه الأسر العفيفة والمناضلة التي تتشكل من الكورد الفيليين التي دخلت التاريخ العراقي من أوسع أبوابه، والتي يفتخر العراق بها حقاً، تحملت من ضيم وجور السلطات الشوفينية البائدة ما لم تتحمله غيرها من شرائح العراق، فكان ظلمها مضاعفاً

ومتواصلًا وجراحها عميقة، فقد تحملت مالحق بالكورد من ظلم وغبن ومطاردة وقتل وإنكار للحقوق، وتحملت مالحق بالشيعة من تغييب وتهميش وإنكار لحقوقهم في المواطنة والدستور، وتحملوا العذاب والموت في الأقبية والمواقف والزنازين بسبب ميلهم للعمل مع القوى السياسية الوطنية الخيرة في العراق، والتي كانت على الدوام مناهضة ومتعارضة مع السلطات القمعية والدكتاتورية التي تسلطت على العراق.

وأذا وجدت السلطة البائدة ذريعة وسبب تتعزز عليه لإلحاق الأذى بأبناء الكورد الفيليين، فقد بالغت في إيذائهم وتعذيبهم حتى فاقت سياستها البوليسية والأمنية والبعيدة عن الفهم الإنساني تجاههم كل المعايير الإنسانية، فقد كانت سياسة لاتمت للمنطق بصلة، فأوغلت في تمزيق نسيجهم الاجتماعي، وعملت على تفرقة العوائل لزيادة العذاب والقهر، وعمدت الى إجراء التجارب الكيماوية على شباب الكورد الفيليين، وانتزعت الأطفال من صدور أمهاتهم، وفرقت أفراد الأسرة الواحدة، وعمدت أيضاً الى تصفية العديد من الشباب دون تهمة أو سبب سوى انتسابهم للكورد الفيليين، ونفذت أحكام الموت بالعديد منهم، وأرسلتهم الى مجاهل الصحارى والأماكن غير المأهولة بالبشر، وطمرت العديد منهم في غياهب السجون والقبور التي لم تكتشف بعد.

وصادرت أموالهم المنقولة وغير المنقولة، وسلبتهم حتى المستمسكات الشخصية التي اكتسبوها قانوناً، كما هجرتهم سيراً على الأقدام وسط الألغام ومناطق القتال المحرمة وبين حقول المتفجرات والأسلاك الشائكة، مجردين من أي غطاء تحت أفسى الظروف المناخية، وتركتهم في مجاهل الحدود تحت رحمة الله.

وكانت بتلك الأعمال تترجم حقدتها الطائفي والسياسي الدفين، وكانت الأساليب تنفذ بناء على أوامر صارمة من الدكتاتور، بالنظر لما لمس من

تعارض ومقاومة من تلك الشريحة العراقية المظلومة والتي كان النظام الصدامي يطلق نعوته غير المنصفة وغير العادلة بحقها، منها الطابور الخامس والعجم والأجانب، وقد تم تهجير وتسفير أكثر من ثلاثمائة ألف كوردي فيلي خلال الفترة من ١٩٧٠-١٩٨٢ من مختلف المدن العراقية.

واستمرت السياسة الصدامية تكرر جزء كبير من سياستها الأمنية والظالمة ضد الكورد الفيليين، وبالغت السلطة البائدة في كراهيتها وظلمها لهذه الشريحة التي طالما افتخر بهم أبناء العراق بكل قومياته المناخية، ولن نستعيد مالحق بالكورد الفيليين من عذابات واجهوها بقوة، وصمدوا رغم كل تلك الظروف والمحنة التي مرت عليهم وزادت من صلابتهم ووقفاتهم الأصيلة وأبرزت نقاءهم وعطاهم، حين بقوا أوفياء للعراق وللوقى الوطنية التي تعارض النهج الفاشي والشوفيني الصدامي، متفاعلين مع قوى المعارضة للعمل بشكل دؤوب وفاعل من أجل إسقاط سلطة الطاغية.

وحين سقط الطاغية الصنم استبشرنا خيراً بإزاحة الظلم والضميم والغبن عن العديد من الشرائح الوطنية التي لحقها الظلم الكبير وعلى امتداد زمن طويل من السلطة الباغية، والكورد الفيليين من بين هذه الشرائح.

وبقينا ننتظر أن يلتفت المسؤولين في الحكومة المؤقتة أو الأحزاب العراقية الوطنية الى ضرورة أن يتم إزاحة أطنان الظلم التي أثقل بها كاهل أكتاف الشيوخ والعجائز الفيلية، وبقينا ننتظر لحلول الفرصة التي ترد لهم بعض فرحتهم وحقوقهم، وقد كتب العديد من الأخوة الذين ينتصرون لقضايا حقوق الانسان ولقضية الكورد الفيليين بشكل خاص لهذا الأمر وطالبوا بالإسراع في وضع الحلول التي تشعر الكورد الفيليين انهم غير منسيين.

لقد تم استلاب الحقوق المنقولة وغير المنقولة، وقد تصرفت السلطة الصدامية بهذه الحقوق، واستفادت من نمائها ومن منفعتها بشكل واسع، وخصت دوائر في المؤسسات الأمنية أختصت بأموال الفيلية لتستغلها أبشع استغلال.

ليس فقط مصادرة الأموال المنقولة، وإنما استغلالها من قبل دوائر السلطة وأفراد الأمن والأجهزة الأمنية الأخرى، وتوزيع عدد منها بعمليات بيع صورية وبأئسة في مزايدة محددة وصورية مرسومة سلفاً، وبيع عدد كبير من العقارات الى المواطنين لتغيير شكلها وواقعها.

وإذ نجد أن السلطة المؤقتة والبرلمان المؤقت يلتفت الى قضية شهادة الجنسية، حيث قررت الحكومة أن تعيد الجنسية العراقية لكل واحد منهم أسقطها عنه صدام البائد، فإن إلغاء العمل بشهادة الجنسية كان ضرورة وطنية ليس فقط للكرد الفيلية، وإنما لكل المجتمع العراقي بالنظر لأثرها السلبى، وقصدها السيء على واقع المجتمع العراقي.

فالمجتمع العراقي وبما عرف عنه من تنوع ديني وقومي ومذهبي، كان خليطاً من الأعراق والأجناس والديانات والمذاهب، مما يجعل الصورة واضحة من خلال صفحات التاريخ العراقي التي ابلى بها الإنسان بغض النظر عن ديانتة او قوميته او مذهبته وثقافته من عطاء للعراق.

ليس فقط إلغاء العمل بشهادة الجنسية مايرفع الضيم عن كاهل الكورد الفيليين، فقد سلبت السلطة حقوقهم وأضحوا دون حقوق مدة غير قصيرة من الزمن، وعلى السلطة أن تستغل وجودها المؤقت لتعمل قبل غيرها على تمكينهم من استعادة حقوقهم بسرعة، ووفقاً للحاجة الملحة التي صاروا عليها بعد سقوط الطاغية، وعلى البرلمان العراقي المؤقت أن يستغل هذه الفرصة ليعمل على تكريم الفيلية ويعيد لهم جزء من حقوقهم المسروقة

والمسلوبة والمغتصبة، وأن يمكنهم من استعادة هذه الحقوق بطرق قانونية سهلة لادخل فيها الأساليب التقليدية في الدعاوى، فقد شعبوا ضيماً وظلماً، وحين سلبت حقوقهم لم يتبع معهم أحد الطرق القانونية أو الدستورية.

وهي فرصة للقوى السياسية للتعبير عن مدى امتنانها لهذه الشريحة المعطاء، وتعبير عن الوفاء لمن قدم وضحي من أجل العراق، وهي فرصة لإثبات صدقية الوقفة الوطنية في الزمن المر.

ليس فقط باستعادة الجنسية التي سلبها صدام منهم يمكن ان نعيد لهم بعضاً من هويتهم وبهائهم وفرحتهم ونعيد لهم ما فقدوه من أعمارهم وتشيتت شملهم، ليس فقط بإعادة ماسرقتة السلطة البائدة من عقارات وأملاك وأموال ووثائق وحقوق مملوكة لهم صرفاً، علينا أن نجد طرق قانونية وفقاً لأساليب القضاء المستعجل، نختصر فيها المراحل والمدد القانونية، في تعويض من تراه الهيئات القضائية جيداً بالتعويض، وبشكل متناسب مع الأخذ بعين الإعتبار تحديد الفترة التي تمت مصادرة وسلب أمواله المنقولة منها أو غير المنقولة، وأن نعيد لبعضهم عقاراتهم التي استغلتها السلطة مع تعويض عن فترة الاستغلال عن فترة حرمانهم من استغلال العين المسلوبة والمستغلة لصالح السلطة البائدة، وأن تحسب لهم المدد التي تم تهجيرهم بها دون سند من القانون أو الدستور مدداً للتعويض، وأن يتم تشكيل لجان للتخفيف عن كاهلهم الظلم الذي تراكم عليهم حتى يمكن أن يستعيدوا أنفاسهم عما لحقهم من قطع النفس وباستمرار، وملاحقة السلطة البائدة لهم حيث لاحقتهم بخسة ودناءة خلال زمن ليس بالقصير خسروا فيه أبناءهم وآباءهم وبناتهم وأطفالهم ووطنهم وأملاكهم وغيرت معالم حياتهم ومستقبلهم، فقد تقطعت بهم السبل وتناثروا في دول الشتات يتوزعون دون ان يتعرف احدهم على

الآخر الا بصعوبة بالغة، كما باتوا يحملون جنسيات غير جنسيتهم، ويتحدثون بلغات غير لغتهم، وكما فرض عليهم الوضع الجديد ان يتأقلموا مع واقع الحياة الجديدة، وأن يتعلم أولادهم لغة تلك البلاد، وهم أهل العراق الاصليين ويمثلون جزء من الشرف العراقي الذي طالما جاهدنا جميعاً وناضلنا جميعاً أحزاباً وشخصيات وطنية من أجله.

ليس فقط بعض القرارات ماتعيد البهاء والسرور للعوائل التي نتفق جميعنا على انها تمثل جزء عزيز وكبير وفاعل من العراق، وليس فقط التمنيّات والوعود مايعيد الحق للكورد الفيليين، وحتى يمكن أن نعالج معاناتهم ومحتنتهم بشكل أكيد وعملي ينبغي أن نعمل على منحهم الحق بأوسع معانية وبما يستحقونه أنسانياً وقانوناً وشرعاً، وان نسعى جميعاً لتلبية مطالبهم واستعادة حقوقهم.

نرى ان الفرصة لم تزل سانحة للخيرين في السلطة العراقية الجديدة للالتفات الى هذه الشريحة لمسح دموع ابنائها ومواساة عجائزها التي بقيت مصرة على العطاء للعراق، ولم تزل العديد من العوائل الفيلية لم تستطع العثور على جثث أو قبور أولادها، ولم تستطع لحد اليوم العديد من عوائل الفيلية تتوسل الطرق القانونية والدروب لإستعادة أملاكها وعقاراتها، ولم تزل لحد اليوم من العوائل الفيلية ممن لم تجد لها عقاراً قائماً، ولا أعيد أولادها إلى وظائفهم ولا أستعاد اولاد الشهداء منهم منزلتهم وتميزهم وحقوقهم، ونهيب بالأحزاب العراقية العربية والكوردية والتركمانية والآشورية والكلدانية أن تتبنى قضيتهم الإنسانية، فهم من العراق والى العراق، وهم ملح هذا العراق عجنوا أرواحهم الملهوفة بترابه وصيروا أضلاعهم الراية التي ترفع هامته، على تلك التجمعات والأحزاب أن تبرز وجعهم وتتوحد جهودهم الخيرة من اجل أيجاد الطول ليس فقط المستعجلة، وإنما القريبة من الواقع والحق والعدل، حتى يشعروا

بأنسانيتهم في هذا العراق الجديد، ويشعروا أن أحدا لم ينسهم، ويشعروا أن الوفاء هو القيمة الجديدة التي نستعيدها في هذا العراق بعد ان غسلناه من أدران الماضي البغيض حين كانت القيم الهجينة التي يعتقد بها صدام البائد.

علينا أن نسعى لجمع رفات شهدائهم الذين تبعثروا في مجاهل الأرض وفي بقاع متعددة من العراق، وأن نبحت معهم بجد عن المقابر الجماعية السرية التي ضمت رفات رجالهم ونساءهم، وعلينا أن نعيد قراءة التاريخ العراقي بما ينصفهم ويقول الحقيقة عنهم، وعلينا أن نعلم أجيالنا القادمة حجم التضحيات والمواقف المشرفة والوطنية التي وقتها الكورد الفيليين.

علينا أن نستذكر هذا ونحن نشاهد الكورد الفيليين بيننا وأمامنا يقفون تمنعهم الكرامة وعزة النفس من المطالبة بالمشاركة في العملية السياسية أو الإلحاح على استعادة حقوقهم، وهم أحق من غيرهم، وهم أكثر جدارة من غيرهم، وهم يحملون من الشارات العراقية مايجعلنا نحتار في صمودهم وجهادهم وتواضعهم وصبرهم، فلم ينحنوا إلا لله ولم يركعوا للطاغية ولا لكل السلطات الطائفية والشوفينية، ولم يرقصوا لهم ولم يطلبوا لهم، فقد كانوا مع صف الشعب، ومع صف المعارضين للظلم، وكانوا دوما مع الحق وكانت عراقيتهم وكورديتهم ومحبتهم لآل البيت وكراهيتهم للتملق والجور مايجعلهم متميزين عن العديد ممن ولج الساحة بعد أن صار الطاغية الدكتاتور في قبضة العراقيين.

لهذا نقول لمن يقول أنهم من ضمن الأكراد المطالبين بحقهم في الفيدرالية، لم يزل الكورد الفيليين يسكنون في مدننا العربية في العراق ليشكلوا جزء من تاريخها ومنظومتها الاجتماعية، ولم يزل الكورد الفيليين يشكلون جزء مهم وحيوي من قيم العراقيين في المدن العربية حيث أمتزجوا بحق إمتزاجاً يدل على حقيقة التجانس الإنساني بين القوميات

المتأخية في العراق.

ومن الطريف أن نذكر أن المدن والقصبات العراقية العربية لا يمكن أن تفرط بأبنائها من الكورد الفيليين وتطالب بعودة المرحلين والمسافرين تحت شتى المزاعم اليها، فقد اشتاقت لهم القيم والأخوة والتوحد وحياة خالية من الاضطهاد والاستغلال والظلم والتهميش، وقد اشتاقت لهم الذكريات والعلاقات الاجتماعية.

وليس غريباً أن لا يتم ذكرهم فإذا كانت السلطة العراقية الجديدة، قد إلتفتت الى الكورد الفيليين لكناً واثقين بأنهم كانوا حاضرين في البرلمان أو في التشكيلات التي سترسم لنا العراق الجديد دستورياً او قانونياً، فقد أصبح لهم أسماء واعدة ومهمة في رسم معالم العراق الجديد، وأصبح لهذه الأسماء تأثير مهم ينبغي الإلتفات إليه والاهتمام به والاستفادة منه مستقبلاً.

ولم يزل الكورد الفيليين مصرين على تمييزهم علينا بكل هذا البهاء والعتاء والتضحيات ينتظرون دورهم في رسم معالم العراق الفيدرالي والديمقراطي وهم جزء لا يتجزأ منه.

بعد ان إنتهيت من لقاء أخوي بمجموعة من الأخوة العراقيين والعراقيات في مدينة مالو بالسويد، بعد أن تلقيت دعوة كريمة من منظمة نسوية عربية تهتم بقضية الإنتخابات العراقية، كانت حقاً ممتعة بما طرحه الأخوة العراقيين من أسئلة تهم الشأن العراقي وتنم عن الحرص والمتابعة لشؤون العراق.

بعد أن انهيت اللقاء اوقفني شاب في عمر الورود وسألني عن كيفية حصوله على المستمسكات العراقية التي تثبت عراقيته حيث أنه من أبناء الكورد الفيليين، وقد تم تسفيرهم بعد أن تمت مصادرة أموالهم وبما فيها

المستمسكات الأصولية التي تثبت عراقيتهم، وانه يريد أن يشارك بهذه الانتخابات كأبي عراقي يحلم بوطن يضم الجميع ويرد الاعتبار للضحايا الذين لم تحل قضاياهم بعد، بما فيهم الشريحة الوطنية والعبقة من الفيلية.

ولطالما رددنا بأنهم تحملوا من الظلم مالم تتحملة الشرائح العراقية التي ظلمها وجرار عليها صدام، فقد مارست السلطة الصدامية معهم أخس الأساليب وأحقرها، وسلطت عليهم نماذج منحطة من البشر الذين أوغلو في عذاباتهم والتكيل بكرامتهم.

فقد أنتزعت منهم وثائقهم ومبرزاتهم الرسمية العراقية التي تثبت عراقيتهم وأصالتهم وقررت إتلافها وأصدرت القرارات التي لاتستند على أساس قانوني بإلغاء هذه المستمسكات.

الأكراد الفيلية كانوا في العراق قبل أن يصير العراق ولاية تابعة للحكم العثماني، وقبل أن يصير الحكم الوطني وتصبح الملكية ومن ثم السلطات الجمهورية التي تعاقبت على حكم العراق.

وكان الكورد الفيليين عمود من أعمدة الأقتصاد الوطني، وشريحة مهمة وفاعلة في الحياة الاجتماعية العراقية، ودون الأكراد الفيلية كان المجتمع العراقي مبتوراً وناقصاً، لأنهم يشكلون مايمكن أن يسجل مفخرة ومآثر وطنية في الحياة السياسية العراقية لتفاعلهم وحركتهم داخل المجتمع.

ولأن الأكراد الفيلية من أتباع آل البيت، كما أنهم من الكورد الاقحاح، بالإضافة الى كونهم وبحكم الأنتماء الطبقي في العراق فقد انخرطوا في العمل ضمن الأحزاب العراقية الثورية المناضلة والمتطلعة نحو مستقبل سعيد للإنسان ووطن حر يتمتع به الجميع بغض النظر عن القومية والجنس والدين.

وبالرغم من الصيحات العالية التي أطلقها كتاب ومحللين ومفكرين الى السلطات العراقية التي أخذت على عاتقها إدارة دفة مركب العراق للوصول الى شواطئ الأمان بعد سقوط الدكتاتورية، حول ضرورة الالتفات الى الفيلية التي أوغلت السلطة البائدة بقسوة في عذاباتهم ومحتنتهم، واستحوذت على أموالهم وعقاراتهم، وسلبت منهم وثائقهم وأدلة الإثبات المتوفرة لديهم، ثم قامت فوق كل هذا بتجريدهم من كل شيء وتسفيرهم الى مناطق الحدود الإيرانية، وتركهم في العراق في درجات الحرارة المنخفضة تحت رحمة الطقس المروع مما أفقدهم العديد من الأرواح، وبعد كل هذا وقعت العديد من مجاميعهم فريسة حقول الألغام التي زرعها العراقيين والإيرانيين على الحدود.

وبعد ان وصلوا الى إيران حددت الحكومة الإيرانية إقامتهم في مخيمات بائسة بأعترافها تعلم حق اليقين انهم عراقيين وأكراد وحددت لهم حركتهم وحريرتهم، كما أنها منعت عليهم العمل والتصرفات القانونية التي يضمنها لهم القانون الدولي والمأساة أن المنظمات الدولية والأمم المتحدة لم تول قضيتهم ذلك الاهتمام الإنساني الذي يليق بقضيتهم وبأعدادهم المسفرة.

كما لم تلتفت المنظمة الدولية والامنظمات حقوق الانسان الى الأعداد التي ابقتها السلطة البائدة منهم وخصوصاً الشباب محجوزين في سجون ومواقف بعيدة وصحراوية، وإخضاعهم كوسائل للتجارب الكيماوية، وإبادة العديد منهم نتيجة ذلك، وإعدام العديد الآخر منهم ودفنهم في مقابر جماعية استكشفت منها القليل، ولم يزل بانتظار أن يتم أماطة اللثام عن الباقيات.

واللافت للنظر أن مأساة الكورد الفيليين لم تلق الاهتمام الذي يليق بها من جانب السلطة المؤقتة والدليل هذا الشاب الذي فقد أهله

والمستمسكات لديه، ومثل حاله العديد من العراقيين الذين لا يستحقوا سوى التبجيل والتقدير، فالجنسية هي عقد بين المواطن والدولة، فإذا كانت الجنسية هي من تتشرف بهذه الشريحة الإنسانية الأصيلة والتي أعطت العراق العديد من الرجال والشهداء والتضحيات، وإذا كانت الجنسية العراقية هي من تتشرف بهذه الأسماء الممتلئة تضحية وعذاباً، وجب أن يتم أنصافها بقرارات وطنية تعيد لهم حقوقهم من الأموال المنقولة وغير المنقولة، ان يتم شمولهم بتخصيص لجنة قضائية تكون أحكامها باتة وسريعة التنفيذ وتشمل بالقضاء المستعجل، كما يتم الإيعاز الى جميع دوائر الأحوال المدنية لإعادة الوثائق والمستمسكات الى هذه العوائل والى أولادهم ممن ولدوا في المنافي.

وفوق كل هذا أن يتم أنصاف الذين توفوا منهم باعتبارهم شهداء من أجل العراق وتخصيص الرواتب لعوائلهم بالنظر لكون ماطالهم لم يكن لهم يد فيه، وبالنظر لتعسف السلطة الصدامية في حقهم وبعثرة حياتهم، كما انهم ونتيجة هذا العذاب والسوء الذي لحق بهم يستحقون التعويض قانوناً وشرعاً عما لحقهم من ضرر جسيم وعما فاتهم من استقرار وريح وحياة تليق بهم بعثراً صدام البائد.

منذ سقوط الطاغية في نيسان ٢٠٠٣ لم تجد شريحة الكورد الفيليين أي اهتمام يرقى الى مستوى العذاب والمحنة التي وقعت عليهم وطشرتهم في أصقاع الأرض وشتتت شملهم وفرقت بين أحببتهم، لم تجد هذه الشريحة الاهتمام والقرارات التي تمسح دموعهم وتتسيهم بعض مآسيهم، وعلى أمل ان تتفرغ السلطة والأحزاب العراقية الوطنية التي طالما راهنت عليهم وأعدتهم حال سقوط السلطة بوعود كثيرة، لم تجد هذه الشريحة القرارات التي تعيد الاعتبار لهم وتعاملتهم معاملة أي عراقي فقد وثائقه أو أسقطت عنه الجنسية.

حقيقة الأكراد الفيلية ان الله ابتلاهم بالصبر الكبير وبالعذاب الكبير، وحقاً اننا نندش لصبرهم وتهدة حالهم، مع مالحقهم من ضياع لحقوقهم وحياتهم، فقد بقوا يعطون للعراق ويساهمون بشرف في بناء العراق بصمت وكبرياء العراقيين الأصلاء، وبصمت وقبول الذي تطغي مصلحة العراق على مصلحته، ولكن لايمكن أن نستغل هذا الجانب الإنساني، ولايمكن أن نصمت على صمتهم، فالعراق لابد أن يتذكر أبناءه النجباء والخيرين من الكورد الفيليين.

أقول لولدي الذي استوقفني في باب جمعية المرأة ان العراق ليفتخر بالكورد الفيليين، وطالما أردد ان الجنسية العراقية هي من يجب أن تفتخر بهم، وأن كل صاحب وجدان وضمير حي ويعرف تفاصيل التاريخ العراقي في زمن المحنة التي أوقعتها صدام فوق رأس العراق يعرف جيداً مدى الحيف والظلم والمأساة التي حلت بالكورد الفيليين.

قليلاً من الانصاف بحق الشرفاء من أبناء العراق قليلاً من الاهتمام الذي يليق بتضحيات الفيلية أيها القائمين على مواقع المسؤولية.

ننحني إجلالاً للشهداء والتضحيات الجسام التي قدمها الفيليون قوافل من البشر ومن كل الأجناس والأعمار في الزمن الرديء والعاقر دون ضجة ودون أن يبكي أو يحزن عليهم العالم.

لم يزل الكورد الفيليين ينتظرون دورهم في الانصاف فمن يتقدم عليهم مع محنتهم التي لم تتحملها الصخور والجبال، بالرغم من كل الأساليب التي نهجتها السلطات المتساقطة كورق الشجر اليابس في العراق لانخفاض من الكورد الفيليين ومحاولة الانتقام منهم، فقد تحملوا جراء السياسات الشوفينية والطائفية واليمينية قسطاً من العذابات الإنسانية

والظلم الإنساني طيلة السنوات الطويلة لتي أمتد بها الحكم الملكي وزمن الانقلابات، بإستثناء فترة حكم عبد الكريم قاسم.

والكورد الفيليين ليس فقط من سكنه العراق القدماء، وليس فقط أن تاريخهم القديم ومدنهم وحواضرهم وأمرأهم لايمكن ان يستمر التستر عليها في كتب التاريخ بعد رحيل هذه السلطات الغاشمة، حيث سيكتب التاريخ بإنصاف وصدق تاريخهم المشرف وسلطاتهم ومدنهم العراقية التاريخية الأصيلة.

من معدن العراق الصلب شكلوا صلابتهم، ومن رحم الأمة الكوردية التي فرض عليها التمزق والتفرق وخوض الحروب وتحمل المآسي والنكبات وعدم الاستقرار خرجت أجيالهم، ومن الاصطفاف مع المحرومين والمظلومين تفتحت عيونهم في أحزاب الفقراء، ومن محبة آل بيت رسول الله (ص) والانتصار اليهم تمسكوا بمذهبهم، من محنة العراق التي عجزت صاروا وقوداً للحركة الوطنية، والنوارس التي تضيء للعراق طريق الظلام، وأستمروا بأجسادهم وصدورهم العارية يناطون قساوة السلطات وظلم الأجهزة الأمنية، وعبثاً حاولت هذه السلطات أن تنال منهم، وتمكنت أن تسحق منهم رجالاً ونساء، وتمكنت السلطة وأجهزتها الأمنية أن تصادر حلالهم وعرق جبينهم، لكنها عجزت أن تذلهم، لم تستطع السلطات البائسة أن تجعلهم يركعون، ورغم كل ما نالهم من ضيم وظلم باتوا ينظرون الى رجالات السلطات التي انهارت كورق تافه وينتهون فيما يبقى الكورد الفيليين كنخيل العراق وجبال كوردستان، كما كانوا يتبرعمون دوماً ويشيعون الضوء والمحبة بين أركان العراق ويبتسمون لحقيقة نهاية أعدائهم وأعداء الإنسانية عارفين انهم مع العراق.

بقي الفيلية يعتزون بكورديتهم لم تستطع السلطات البائدة أن تلوث

قوميتهم أو تزيف تاريخهم، بقي الكورد الفيليين يعتزون بأصالتهم ووقوفهم مع كل العراق، لكن عيونهم ترنو باتجاه أمتهم وأخوتهم. وحين نهجت السلطة الصدامية البائدة نهجاً بعيداً عن الإنسانية ومخالفاً لكل شرائع الأرض بسحب شهادات الجنسية عنهم وإسقاط جنسيتهم لأسباب طائفية لاتخفى على المتابع الفطن، وحين قامت السلطات الصدامية بنفيهم وتشريدهم وتفريق الرجال عن النساء، وإخضاع الشباب الى الموت بالتجارب الكيماوية وحقوق الألعام، وحين قامت السلطات بتشريد النساء والأطفال بمعقلات لا يصلها البشر وسط صحراء السلطان وقلاع متروكة بعيداً عن أولادهم، وحين صودرت أموالهم وممتلكاتهم دون وجه حق، وحين تم تهجير آلاف العوائل منهم دون وجه حق، قوبلوا بصمت مريب وسكوت خانع من الأسرة الدولية، لم يسمعوا أحداً يقف معهم ولم يقرعوا شيئاً كتب عن مصيبتهم ومحنتهم الإنسانية، قيل لهم أن محنة العراقيين كبيرة فأصبروا حتى يكتب الله لكم أمراً كان مفعولاً، فصبروا وجاهدوا وناضلوا ضمن صفوف المعارضة بكل ما يملكون.

أنتشروا في كل أصقاع الأرض دون شهادات او مستمسكات يلودون بها، أنتشروا في أركان العالم لايملكون سوى أرواحهم وهي رهن إشارة العراق دائماً، وكان الفعل والفاعل في كل المؤتمرات والندوات والكتابات، حتى حل يوم سقوط الطاغية وهو يلود بحفرته الشهيرة.

وحين فركوا أعينهم من حلم الليل الطويل والدامي والمرعب، لم يلتفت إليهم أحد مرة أخرى، لم ينصفهم أحد في العراق الجديد، لم يمنحهم الحنو والدفء الذي كانوا بحاجة ماسة له، لم يفكر أحد في قرار يعيد لهم حقوقهم ويعوضهم عن خسائرهم الإنسانية ومافاتهم من عمر انفقوه في غربتهم وأغترابهم، لم يفكر أحد في طريقة يكرم بها شهداء الكورد

الفيليين ويعيد البهاء والسرور لأولادهم وبناتهم، لم يفكر أحد ان يجد لهم ملاذاً لعوائلهم حين تعود الى الوطن.

ووظفت السلطات العراقية العديد من القضايا القانونية لصالح تطبيقاتها الشوفينية الكريهة بحق حينما أستغلت قانون الجنسية أسوأ أستغلال، وتعتبر شهادة الجنسية العراقية التي كانت تستعملها سيفاً مسلطاً على رؤوس العراقيين من أبناء الفرات الأوسط والجنوب عموماً، كما قامت بتشريع قوانين تمنع الكوردي والتركمان من ممارسة حقوقه الوطنية المقررة في الدستور العراقي بحجة التنظيم والأصول والضرورة والوضع الاستثنائي، وربطت تصرفات قانونية بأجهزة الأمن والمؤسسات الاستخبارية مع مقدار تعاون المواطن ورضاها عنه، دون الالتفات الى نصوص الدستور التي كانت تصرخ بالشراكة الوطنية للجميع دون تطبيق ودون أن يلتفت اليها أحد.

ليس ثمة شك أن الهدف الذي يريد النيل من الفيلية مهما كانت اشكاله وأطرافه له أسبابه ومبرراته الخاصة، فليس دون قصد أن تعيد النغمة التي روجها صدام نفسها بحق الشريحة العراقية الأصيلة والمناضلة من أبناء العراق من الفيلية بأعتبارهم إيرانيين، وليس اعتباطاً أن تعيدها بعض الأصوات التي احتلت مناصبها وجلست على كراسيها في الجمعية والبرلمان هذه النغمة، ومن المحزن أن هذه الأصوات ماكان لها أن تجلس في مجلس النواب الا بفضل المواقف التي تحققت بفضل تضحيات ودماء أبناء الفيلية، نفس الأطروحات الشوفينية التي تغط حقيقة الفيلية وتسيء إليهم دون ان تعي أنها تسيء الى العراق، بل وتزيد اوجاعهم وهم منشغلين بالبحث عن جثث أحببتهم التي غيبتها نظام صدام، وهم منشغلين بأن يجدوا لهم موقعاً ضمن هذا السباق العجيب والغريب الذي يتناساهم عمداً، وهم أحق من غيرهم بهذه المراكز والمناصب.

وإذ نستعيد التضحيات الجسام التي تحملها الفيلية وهم ينازلون السلطات الشوفينية التي انشغلت بمحاربتهم مستغلة أخس الأساليب دون أن يكلوا أو يملوا من مطالبتهم بعراق ديمقراطي وفيدرالي يتسع للجميع، حيث سجل لهم التاريخ الحديث مناصحتهم للسلطات الطائفية المريرة التي تعاقبت، وتحملهم العذابات والنتائج القاسية جراء تلك المواقف الوطنية، فقد كانوا جزءاً مهماً من جسد العراق.

لم يزل حتى اللحظة من يريد تهميش الفيلية مع أن عطاءهم العراقي ودماء الشهداء (يقيناً أن المسؤولين اليوم في العراق لا يعرفون أسماء وأعداد شهداء الفيلية)، ويريد ان يجعلهم رقماً سهلاً يتم تغييره ضمن لعبة الدوائر الانتخابية المتعددة التي لاتدعمها الأحصاءات الرسمية والظروف الموضوعية والذاتية التي يمر بها العراق، والتي لاتقصد سوى تهميش صوت الفيلية أكثر من غيرهم، باعتبارهم متوزعين ضمن المدن العربية في العراق.

ومن الغريب ان يتم طرح هذه المرة من مراكز سياسية تتشارك مع الفيلية في الالتزام بالمذهب، ومن الأغرب أن يتم التأكيد على هذا الاتهام في هذه الفترة بالذات، ويتم استغلال التشردم الحاصل في نفوس الفيلية، فهم وحدهم مشتتين الانتماء دون أن يتم إستيعابهم جميعاً من قبل أحزابهم القومية، وهم وحدهم من تم سلب حقوقه واستحقاقاته دون ان يعترض او يصرخ، وهم وحدهم يتم تقسيمهم وقصصهم أجنحتهم وتشويه تاريخهم، وأذ يشتركون مع اخوتهم الأيزيدية والشبك في توزيع الظلم، فإن كمية الظلم الملقاة فوق أكتاف الفيلية كبيرة، واستمرار الظلم ليس فقط في الزمن العارفي والبعثي والصدامي، وانما أمتد في الزمن الديمقراطي الجديد، فلم يتم الالتفات الى شهدائهم ولا تم تكريم عوائلهم،

ولا تم الالتفات الى مفقودهم، ولا شرع البرلمان قرارات وقوانين تتناسب مع حجم فجيعتهم ومصيبتهم، ولا فكرت الحكومة في مداواة جراح الأمهات والثكالي والشيوخ منهم، ولا أعادت لهم حقوقهم وأملاكهم المنقولة وغير المنقولة المسلوقة، ولا كشفت لهم الدوائر الأمنية أماكن قبور أولادهم، ولامسح المسؤولون في الأحزاب الحاكمة دموع أطفالهم.

فهم من الفرس المجوس الذين ينبغي أن ندرج تلك التهمة في هويات الأحوال المدنية، فأى مصيبة أبغى بها العراق، وهو يسلم زمام قيادته الى من يفتقد لمعرفة أصول التاريخ العراقي، ويبقى الكورد الفيليين بين حيرة التجاذبات السياسية التي تراكم عليهم الضرر والظلم، وبين الظلم الذي جعله صدام أطناناً متميزة من العذابات الإنسانية الصامتة.

وهاهم يلوذون بشعب العراق مرة اخرى مستعدين أن يتقدموا الصفوف دائماً وكما عهدناهم للعطاء الوطني، رغم مصائبهم، فقد أكلت منهم السجون العراقية، وامتألت دوائر الأمن بأضابيرهم، واحتضنت الأرض العراقية المئات بل عشرات الآلاف من رفات أجسادهم الطاهرة، ونقشوا أسماءهم بأظافرهم على زنانات المخابرات ودوائر التسفير في الجنسية العامة، وهاهم جزاريهم يتجولون في شوارع بغداد دون خوف او مسألة، وهاهم من قام بتخريب حياتهم وسرق أحلامهم وأموالهم يتبوعون المراكز ويتقلدون المناصب، وهاهم ينسلون من الاتهامات التي وقعت على رأس المنتهم الأول فيها صدام.

فقد كان صدام يتبادل الكراهية المرة مع الكورد الفيليين، فلا تتبادلوا الكراهية معهم، ودعوهم بوجعهم ومصيبتهم، ولاتزيدوا حزنهم، فمن العار أن يكون التشوية وسيلة للوصول الى غاية.

دعوا فارسية الفرس للفرس ودعوا الفيلية نتفاخر بأصالتهم

الكوردستانية وأنتمائهم للعراق.

والعراق اليوم وهو يخطو الخطوات الاولى باتجاه ترتيب حقوق جميع المكونات، لا يمكن ان ينسى دور الفيلية في التضحية والجهد والاستعداد من اجل العراق الفيدرالي والديمقراطي.

ولهذا فأن هناك حقوقاً غائبة بحاجة ملحة الى معالجة، فعلى مدى العقود الماضية التي حكمت بها سلطات مختلفة شعب العراق، كانت هناك أشكاليات ومظالم لم تشأ أي من السلطات الحاكمة المتعاقبة أن تنظر لها بعين العدل والأنصاف وأن تعطيها حقها الإنساني أو على التطبيق الحقيقي لنصوص الدستور العراقي الأساسي منه أو المؤقت.

المأساة أن هذه السلطات زادت من اساليبها القمعية في سبيل أن تجعل الغبن والحيث والظلم الذي لحق بهذه الشرائح العراقية أمراً واقعاً، وأن لاتسمح لأي منها أن تصدر صوتاً معارضاً أو وجهة نظر أو اعتراض أو مطالبة بالحقوق وتحريم كل هذا تحت زعم حماية العراق ووحدته.

ثمة من يقول أن شعب العراق جميعه وبكافة أطيافه كان يعاني من الظلم والتهميش وتغييب الحقوق، ودليل التخلف الذي كان عليه العراق ولم يزل، بالرغم من الثروات الهائلة والأموال التي يمكن أن تقوم بأعمار منطقة الشرق الأوسط، في حين يعيش العراق حياة أشبه بحياة شعوب الدول الفقيرة والأفريقية التي تفتقر لأي مورد طبيعي أو معدني.

لكن هذه الشرائح التي تحملت الضيم دون ان تستطيع أن تعبر عن رفضها أو عن حقها في حياة تليق بالإنسان في هذا الوطن، ومن ضمن الحقوق التي اعتمدها السلطات البائدة اعتماد الطائفية المقيتة التي نشرت الظلم والغبن لأبناء العراق، في حين لم تستثن أحد من هذا الظلم.

مارست السلطات التي تعاقبت على حكم العراق دون استثناء على نشر الظلم والموت والغبن ضد الشعب الكوردي في كوردستان العراق بشكل عام، واستكثرت عليه المطالبة بحقوقه المشروعة والتي اختارها بإرادته وكانت تزعم حججاً غير صادقة من بينها وحدة العراق والتخوف من الانفصال أو هيمنة الكورد على الثروة النفطية، وركزت قسوتها وظلمها على شريحة الفيلية منهم، ومع أن الشعب العربي في العراق أستطاع أن يوصل صوته بالرفض، وأن يطلق عالياً بشتى السبل والوسائل ما يؤكد هذا الرفض بواسطة الفعاليات السياسية والأحزاب والتجمعات السياسية، وأن يعارض تلك السلطات ويتصدى لها ويقاثلها بشتى الوسائل الممكنة وفق الظروف الموضوعية، والشعب الكوردي أستطاع أن يقاتل من أجل حقوقه ولم يتوقف حتى تتحقق له هذه المطالب التي أيدها وساندها الشعب العربي.

الأكراد الفيلية الشريحة العراقية التي امتلأ تاريخها بالعذاب الإنساني من السلطات العراقية، وهم أشد من لحقهم الظلم والتهميش حين أعتبرتهم السلطات المتعاقبة شريحة مضادة للسلطة من خلال موقفهم الوطني العام المساند للحركات والأحزاب الوطنية، بالإضافة الى اعتناقهم المذهب الجعفري الذي جلب عليهم وبال السلطات الطائفية المقيتة، فصبت السلطات فوق رؤوسهم جام غضبها، وانتقمت منهم بخسة فأقدمت على قلع جذورهم العراقية الأصيلة وشردهم، وأبعدت من تستطيع في المنافي العراقية الصحراوية، وأقدمت على قتل شبابهم ووضعهم بين فكي الرحي في اخطر المناطق الجغرافية الواقعة بين جيشين متحاربين وأسقطت عنهم جنسيتهم العراقية ومنعت عنهم كل الوثائق والأسانيد ووسائل الإثبات التي تثبت عراقيتهم وأصالتهم في هذا الوطن.

كما تعاملت مع التركمان بظلم واستخفاف ومنعت عنهم أبسط الحقوق

القومية وحقهم في لغتهم أو الحقوق الثقافية والتمتع بأي شكل من أشكال الحكم الذاتي أو اللامركزي بالرغم من تفاعلهم وأصالة وجودهم العراقي وإخلاصهم للعراق.

ولم تنظر أي من السلطات بعين الأنصاف لهذه الشريحة العراقية التي لا تقتصر على منطقة كركوك وماحولها حيث يملأ التركمان قضاء تلعفر في الموصل وقرى متناثرة غرب المدينة مثل تيس خراب وباسخرا من قرى الحمدانية.

وثمة شريحة عراقية أصيلة وقديمة قدم العراق تمتد جذورها الى عمق التاريخ الإنساني، فالأشوريين من أهل العراق الأصلاء لهم حقوق تم تغييبها والصمت عنها، وارتكبت بحقهم المجازر وقدموا الضحايا من أجل المطالبة بحقوقهم وإيصال صوتهم ضمن مساحة الوطن، الا أن السلطات الشوفينية استكثرت عليهم أن يصل حقهم وأن ينطلق صوتهم فعدت كل ما يصدر منهم محرقات تسيء للوطن والقومية.

كما للسريان والأرمن في العراق حقوق قومية وإنسانية، يوجب الضمير العراقي أن يتم التعامل معهم بالمنظار الوطني العادل، وبما يحقق مطالبهم المشروعة.

وليس أكثر من الأيزيدية التي همشت ديانتهم ومنعت عنهم الأقرار بأحقيتهم في ممارسة طقوسهم الدينية وأشاعت عنهم كونهم لا يعبدون الله وهي غير حقيقتهم فهم موحدون يقرون بوحداية الله، ولم تعترف لهم بأي نص في الدستور يليق بهم وهم الأعداد التي تملأ المدن العراقية الكوردية العديدة.

كما تم تهيمش الصابئة المندائية واستخفت السلطات بديانتهم القديمة والعريقة وإحالة معاملاتهم بما لا يليق بهم الى محاكم غير التي تحكم

بقوانينهم وبشريعتهم، ولم تنظر لهم بما يمليه عليهم حقهم في ممارسة طقوسهم وكونهم جزء من التراث الديني ولهم مشاركة وصوت في وزارات الأوقاف والشؤون الدينية.

وأذا تطرقنا الى «الشبك» فليس أكثر من اطنان الظلم التي تراكمت على هذه الشريحة المناضلة والأصيلة والمجاهدة من أهل العراق والذين يملأون القرى التي تمتد من غرب الموصل قرب نهر الخازر وحتى قرى تكليف والقوش على مشارف دجلة في مدينة الموصل، وقد يستغرب الإنسان حين يعرف أن الظلم أبعد من الخيال حين منعت السلطات دخول الشبك الى الكليات العسكرية والشرطة ولم يسمح لهم أن يحلوا كمسؤولين في دوائر الدولة بسبب طائفي مقيت لايمت للحياة الجميلة للعراق، كما أهملت قراهم ومدنهم التي تفتقر لشارع معبد أو بنايات ودور يليق بالإنسان.

ثمة حقوق كثيرة مغيبة في العراق لم تكن برغبة العراقيين وإنما كانت بسبق إصرار من السلطات التي تعاقبت على حكم العراق، بالعقليات المنغلقة وعدم تقبل الفكر والرأي الآخر، السلطات التي تعتقد بحق القومية الواحدة في ان تحكم بقية القوميات بأعتبارها الأعلى والأهم والأحق، العقليات البائدة التي خربت العراق وزرعت بذور الوهم والتخلف والخراب في نفوس العراقيين، العقليات التي استخفت بالإنسان وبحقوقه.

وفي سياق العذاب الذي يليق به الفيلية، وضمن حالة العذاب الإنساني التي قد يعتقد القاريء في زمان ومكان آخر أنها من قصص السياسيين أو المعارضين، ومن أجل أن نوثق الرواية بشهادة عيانة ثابتة، ومن امرأة عراقية أصيلة أنتخت رغم محنتها تروي تفاصيل ما شاهدها شخصياً.

وفي رسالة وردتني من المواطنة السيدة صبيحة الحيدر وهي من

الصابئة المندائيين تقول فيها عن زيارتها لزوجها السجين السياسي السيد جبار صكر الحيدر في سجن الأحكام الخاصة بأبو غريب: تم نقل زوجها من ردهة السجن الى المستشفى الخاص بالسجن لأصابته بمرض في المرارة، ولتردي حالته الصحية فقد قرر الطبيب المشرف على السجناء نقله من القاعة التي يقضي بها محكوميته الى ردهة المستشفى بنفس السجن لمعالجته، وقد وصل علمها حال زوجها فقررت زيارته خلال فترة الزيارة المقررة، وعند مراجعته وجدت عينيه تدلان على كثرة بكائه وأحمرارهما ووضوح تعبهما، ولما استفسرت منه عن سبب بكائه وتعب عيونه، اخبرها أنه ليلة أمس كان ينظر من شبك الغرفة في مستشفى السجن وشاهد سيارات عسكرية تنقل شباب بعمر الورود من (الأكراد الفيلية) كانوا عراة الا من الملابس الداخلية وفي عزّ الزمهرير في شهر البرد القارص في العراق شهر شباط، وكانت أيديهم مربوطة الى الخلف، وحين كانوا ينزلون من السيارات وهم مقيدون الى الخلف يتعرضون للضرب بالصونديات القاسية على أجسادهم العارية من قبل الحراس الذين كانوا يقفون إستعداداً لضربهم، وكانوا يصرخون ويبكون ويشكون ظلمهم الى الله في تلك الساعات الهمجية، وكان يلاحظ الألم وتلوى اجسادهم العارية من لسعات سياط الجلادين بواسطة الصونديات الممتلئة بالحصى.

ويسترسل السيد جبار الحيدر في الحديث لزوجته كما تقول في الرسالة، ان مالفِت إنتباهه ليس السيارات العسكرية التي تحمل عراقيين مدينيين، وليس تعريتهم من ملابسهم فلربما صارت هذه سنة من سنن العمل الأمني في العهد الصدامي البغيض، مالفِت إنتباهه هو أعمار الشباب المتقاربة، بالأضافة الى كونهم جميعاً من أبناء الفيلية، فإذا كان الشباب من الأكراد الفيلية قد تم أعتقالهم من قبل سلطة صدام بتهمة

عراقيتهم وكرديتهم ومذهبهم، وتم تعريتهم من الملابس في عزّ فصل الشتاء في العراق، وتم تقييد ايديهم الى الخلف، فلماذا الضرب على اجسادهم وما الذي يبغيه وتريده السلطة منهم؟ أي بمعنى هل للضرب نتيجة؟ وهل هم في دور التحقيق؟ أم انه يراد تعذيبهم والاستمرار في إلحاق الأذى بهم بأمر الطغاة؟

فاذا لم تكن للضرب نتيجة أو سبب فهل أن السجن والجلاد المريض الذي يهوي بسياطه على هذه الأجساد الفتية والعارية يحقق رغبة مريضة مدفونة في عقل الرئيس البائد في كراهيته المقيتة للعراقيين، وانتقام شاذ من الشرائع الطبية والعبكة التي ملأت العراق تواصلاً وتفاعلاً وخيراً وتضحية.

يقيناً أن الجلادين لا يقدمون على مثل هذا الفعل الخسيس لو لم تأمرهم سلطة الطاغية، ولو لم يتم تكليفهم بإستمرار إيذاء الفيلية بالوسائل التي يستعملها الجلاد وعبيد الطاغية وتقم ذبول السلطة بالتعبير عنها في تعذيب الفيلية والحط من كرامتهم بوسائل وطرق يقدم عليها المشرفين على المواقف والسجون.

وهذه الجموع الشابة من الفيلية، وتلك جريمة كبيرة يمكن أن تلصق بالإنسان العراقي في العهد الصدامي البائد، فأن مجرد أن يكون الإنسان كوردياً وفيلياً يعني هذا دون نقاش مع السلطة الصدامية أنه يعارض سلطة صدام ويناضل من أجل اسقاطها، وتلك الافتراضات لم تأت من فراغ، فقد أثبت الفيليون أنهم الشوكة التي تنغرز في عقل وعيون الحاكم البائد، والتي تنغص عليه أيامه وهو يوغل في دماء العراقيين ويخرب حياتهم ومستقبلهم، فيلتفت الى جموع الفيلية ليأمر أذنا به ترويعهم والإمعان في تشيبتهم وممارسة أخس الطرق والوسائل التي تنال منهم، وبالرغم من التغييب الذي صار لآلاف الشباب من الفيلية،

وبالرغم من المحاجر والسجون والحجز في القلاع والمنافي التي ضمتهم، وبالرغم من المرارة والأبعاد القسري وتشتيت وحدة العائلة وتفريق الأطفال عن الأمهات، والزوجات عن الأزواج، وبالرغم من كل تلك الحملة الشعواء التي شنتها السلطة البائدة والنهج المخزي الذي سارت عليه في محاربة الفيلية والذي كشف عن بشاعة الأساليب ووحشية العقل الدفين لدى الطغمة الحاكمة وعقم التفكير، وبالرغم من سلخهم للكثير من شباب الفيلية عن عوائلهم لزيادة معاناة أمهاتهم وآبائهم وزوجاتهم وأطفالهم، فقد بقي الفيليون في قلب التاريخ العراقي محاطين بتقدير واحترام ومحبة واعتزاز كل العراقيين عرباً وتركماناً وأكراداً وأشوريين وكلدان، وسجلوا أسمهم الناصع بفخر وزهو في سجل التضحيات التي سطرها الشعب العراقي في نضاله ضد الدكتاتورية، وبقي الفيلية أسماً متوهجاً وعالياً ومتألقاً في حين إنحدر أسم الدكتاتور البغيض الى مزبلة التاريخ مقروناً بلعنة الإنسانية وشتيمة العراقيين مدى الحياة.

شلت يد الجلاد الآلة التي كان يستخدمها الطاغية في ضرب اخوتنا وأحبتنا، وشلت يد الجلاد والطاغية الذين ارادا للعراق أن يتشرذم ويتبعثر ويتمزق فبئس ما أراد والعراق يعيد نفسه ويبنى ماتهدم من جديد، كانوا يعتقدون أنهم مزقوا الجسد العراقي، وقطعوا أوصاله، فإذا به يعيد لحمته ويستعيد أبناءه يضمهم الى صدر العراق.

وحين نستقرأ ما حصل للضحايا والشهداء من الفيليين، نجدهم لم يزلوا نوارساً في سماء العراق، بينما قبع الطاغية في قفص الاتهام يحاكمه الشعب، بأسماً ومهاناً ومكابراً ومرعوباً وإنتهى مشنوقاً، وبينما ترتفع الأكف بالدعوة للشهداء بالجنة، تطلق أسماء تلك النوارس التي ملأت سماء العراق تضيء الدرب، ترتفع الأكف مضمومة تتوعد وتضيق أيام الطاغية لتقتص منه في الآخرة بعد أن ناله في الدنيا، وهو الذي

سلب الضحكة والإبتسامة والنظرة الى المستقبل، وهو الذي حرم النظرة الى المستقبل، وطارد المحبة وكسرة الخبز واللحظات الهائلة في بيوت الفقراء، ليس من الفيلية فحسب، بل من كل العراقيين، فأنتهى الى غير رجعة الى مزابل التاريخ تلاحقه لعنات الأمهات الثكالى ودموع الرجال المنكوبين، ويسجله التاريخ مع الطغاة والمنحرفين في الدرك الأسفل من الملعونين.

سترحل كل تلك المآسي التي مرت في التاريخ العراقي ومعها كل جرائم النظام الذي أعاد العراق الى عصور التخلف وعات في العراق فساداً ودمر القيم وحارب المحبة والوئام وأشاع الابتذال والانحراف وجعل المال والمنفعة والاحتيايل والدجل الأسس التي قام عليها، سترحل كل تلك الأيام ومعها كل قيم الابتذال، غير أنها ستكلف العراق كثيراً، ومثلما أعطى الفيلية التضحيات لتعبيد طريق الوطن والإنسان، سيعطي العراق من أجل إن ينظف تلك الدروب الممتلئة بالأحوال الصدمية والأحجار التي تعرقل المسيرة، وكل المطبات والعثرات التي تحاول عرقلة مسيرة الإنسان وتجسّد ما رسمه اهل العراق في تحقيق الأمل العراقي في الديمقراطية والفيدرالية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان.

وحين نستعيد الخصوصية التي رافقت الفيلية فيما لحقهم من الجرائم، وحيث أن سياق الأحداث يرتب قضايا متعددة تفرضها نوع الجرائم التي ارتكبت بحقهم، ما يستدعي أن يتم ترتيب الآثار القانونية المدنية في تشريعات تصدر عن الجهة التشريعية ولها ليس فقط صفة الإلزام، وإنما يتطلب الأمر شمولها بالنفاذ المعجل أو القرارات الخاصة بالقضاء المستعجل، وإيجاد اية طرق وأساليب تختصر الزمن وتلغي مدد الطعن والجهات التي يمكن إن تدقق قضاياهم المدنية لأيصال الحقوق اليهم بما يتناسب مع فداحة الجرائم والفترة الزمنية التي حرم فيها الكورد الفيليين

من التمتع بهذه الحقوق، بالإضافة الى ما فاتهم من كسب أو ربح طيلة تلك السنوات العجاف.

لم نطالع بحثاً نفسياً أو فلسفياً يحدد التأثير النفسي على المجتمع الفيلبي، مع أن ثمة من يقول أن العراق بأكمله تعرض لمثل هذه التأثيرات، ونحن مع هذا الطرح، ولكننا نتمسك بخصوصية التأثير على الفيلية، الذين باتوا في ليلة وضحاها دون وطن ودون جنسية ودون مرجعية سياسية تجعلهم يقفون على الأقل على أطراف شواطئ الأمان، عبر الفيلية البحار دون إن يعرفوا وجهتهم ودون إن يتعرفوا على ما يخبئه لهم الغد، ودون إن يتعرفوا على وجهة الزوارق التي تقل أفراد عوائلهم، ونزلوا الى الشواطئ مجردين من كل ما يمت للمواطن في العصر الحديث، مجردين من كل السندات التي يحملها المواطن في أي دولة في الأرض، فباتوا دون هوية ودون جواز سفر، وفي وضع أنساني مأساوي لم يسبق له مثيل.

وأقتحم الفيلية مجالات الحياة على أمل إن يستعيدوا حياتهم المفقودة في العراق في اقرب فرصة ممكنة، لكن أملهم كان يئن تحت وطأة السنين، وفعل الزمن فعلته بهم بعد إن تمكنت السلطة الصدامية من بعثتهم في كل زوايا الأرض.

وأمام تلك المحنة نجد إن للخصوصية الفيلية ما يوجب المراعاة والاهتمام، كما لم نجد ذلك الاهتمام بتلك الجريمة الإنسانية التي تحققت أركانها المادية والمعنوية، مع الاستدلال بوجود القصد من وقائع وتفصيل وظروف ما حصل لهم، وإذا كان وصف غير الإنسانية ليس كافياً في وصف ما حصل الفيلية، فإن السلوك الإجرامي الذي تم تنفيذه وتم التخطيط له من قبل البائد صدام وذيوله، يدلل بما لايقبل الشك إصرار مرتكبي الجريمة على تلك الممارسات الهجينة والتي لاتمت للإنسانية بأي

معنى، ومع إننا بحاجة ماسة ليس فقط لتحليل السلوك المنهجي والمنظم للمجرمين، فإننا بحاجة للتعرف على التأثيرات النفسية على الضحايا وإفراد عوائلهم، وانعكاس ذلك الأمر عليهم بعد هذا الزمن.

وإذا كانت الجرائم التي ارتكبت بحق الفيلية تقع في فصل جرائم الإبادة الجماعية سواء منها بالقتل أو بفرض تدابير تفرض أحوال معيشية تهدف التسبب في الإهلاك المادي كلياً أو جزئياً، أو إلحاق أذى بدني أو نفسي جسيم، فإنها أيضاً تشترك في توصيف الأفعال المرتكبة بالجرائم ضد الإنسانية بوصفها جرائم خطيرة بقصد القتل العمد والتعذيب والحجز غير القانوني، غير أن إخضاع أبناء وبنات الكورد الفيلبيين الى التجارب البيولوجية التي شكلت خطراً على الحياة كلياً أو جزئياً، وهذه التجارب غير علاجية وليست بدوافع طبية ولم تتم بموافقة الضحايا، مع علم الجناة بفداحة وجسامة الخسائر البشرية إزاء تلك التجارب التي يستعمل فيها البشر كجرذان للتجارب البيولوجية التي أراد الطاغية صدام إن يحارب بها أعداءه.

وثمة من يسأل ماذا يريد الكورد الفيلبيين بعد؟

ثمة أسئلة يسألها أحياناً من لم يتعرف على محنة العراق وأوجاع قوميته، «وماذا يريد الكورد الفيلبيون بعد؟»، القليل من يشكك بالمنحة الإنسانية والمأساة العراقية التي حلت فوق رؤوس الكورد الفيلبيين، ثمة سؤال مبطن يحمل الكثير من التأويل عن ماذا يريد الفيلية؟ دون أن يكون السؤال منصفاً عن ماذا أخذ الفيلية وماذا تحقق لهم؟ بل وكيف تحقق؟

الأكراد الفيلية من أبناء العراق الذين ناضلوا ضد كل السلطات القمعية التي تعاقبت على حكم العراق منكرة حقهم الشرعي والقانوني في

الحياة والمواطنة والاستقرار، كانوا يعرفون يقيناً أن تضحياتهم وجهادهم لا بد وأن تحقق لهم نتائج إيجابية لصالح مستقبل العراق الذي راهنوا عليه والذي حققته الإرادة الشعبية، وكانوا يعرفون أيضاً المبادئ العامة لحقوق الإنسان، وما أكد عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وحق تقرير المصير الذي منح الشعوب نصوصاً قانونية موجبة الإلزام لحريتها واستقلالها وخيارها الدستوري، فأن هذه القرارات والمواثيق تم خرقها والاستخفاف بها من قبل سلطة صدام، بغية الإيغال في تعذيبهم وتوظيف كل إمكانيات السلطة الصدامية ضدهم، وكانوا يعرفون أيضاً حلم الأمة الكوردية النابت في جذور الروح وأنهم جزء من هذه الأمة النبيلة، ويعرفون أيضاً أن مرحلة صدام حسين قد انتهت ونفضت الدول التي ساندته يديها عنه، وسار في خط العد التنازلي حتى وصل الحضيض، ويقف اليوم في قفص الاتهام تقاضيه جماهير العراق ويؤشر عليه ملايين الضحايا والشهداء بأصابع الاتهام، كما يعرفون أيضاً أنهم تبعثروا في أرجاء الأرض، انتشروا فيها طلباً للأمان بعد ان شردتهم العصابة التي حكمت العراق بالحديد والنار، وأرادت لهم ان ينسلخوا عن جسد العراق، غير ان ارواحهم بقيت هائمة فوق دجلة والفرات، وفي أسواق ومحلات بغداد، وفي المدن والقصبات التي نقشوا مآثرهم وطيببتهم وإخلاصهم فيها.

وإذ حاولت السلطة أن تسلخ الفيلية ليس فقط عن قوميتهم، فأنها أقدمت على توجيه الضربات القاصمة لهم وحدهم في محاولة لعزلهم عن ابناء الشعب الكوردي لأضعافه، واستعدادا لضربات قوية اعتقادا منها أنها بهذه الأفعال والاعتقاد تستطيع أن تُسكت صوت شعب كوردستان عن المطالبة بحقوقه وإبقائه مستكيناً وخائفاً تابعاً لسلطة الحكومة، فهي وحدها من تمنح الحقوق وتقرر الحقوق أيضاً.

وأذ عانى الشعبان العربي والكوردي من النظام الشمولي والمركزي، فأن المعاناة المبطنة للفكر الشوفيني والطائفي بدت أكثر وضوحاً في القوانين الاستثنائية والقرارات التي طالت العديد من العراقيين ترميهم على الحدود وتبعدهم عن تراب العراق وتضع العقبات والعراقيل في طريق استقرارهم ومستقبلهم.

وأدى هذا النظام ليس فقط الى سيطرة النزعة الدكتاتورية ومركزية السلطة وتكريس الفكر الشمولي والطائفي فحسب، وانما أدى الى تدهور وتخلف مريع في الحياة العراقية بجميع أشكالها، فقد عمدت السلطة إلى أحداث شروخ بين الشرائح العراقية، وكرسبت بثقافتها المتطرفة والشوفينية قيم ومعلومات تمتلئ بالكراهية والاستعلاء والحقد، ومهما كانت أسبابها فلم يزل المجتمع العراقي يعاني من التقسيم الباطل للعراقيين من ناحية الجنسية، بين عراقي أصيل وعراقي تابع، وبين عراقي وتبعية، وبين مواطن وبين ما يقلل من قيمته الإنسانية، وهو تقسيم لا يمت للحقيقة بصلة، كما انه بعيد عن التطبيقات القانونية ومخالف لكل الاتفاقيات والمعاهدات التي التزم بها العراق.

وبالرغم من كل الأساليب والوسائل وإمكانيات أجهزة الأمن والمخابرات، والمخططات التي تم تنفيذها، فقد فشل هذا النمط من أنماط الحكم في العراق في القضاء على العلاقة الأزلية بين العراق والكورد الفيليين، وفشلت السلطة القابضة على الحكم بالقوة أن تستمر في اساليبها في إبعاد شريحة الفيلية عن العراق، ومع ان السلطات البائدة التي تعاقبت على الحكم كانت تحاول رتق الحياة الدستورية بحلول ترقيعية الا انها لم تكن جادة أولاً، كما انها لم تكن تنوي أن تتخلص من أرثها الشوفيني ثانياً، وفوق كل هذا فأنها لاتؤمن قطعاً بأي شكل من اشكال العلاقة الإنسانية التي تقر أن الكورد الفيليين مواطنين عراقيين،

ولهذا كانت هذه الأنظمة تراوغ وتحاول كبح جماح الجماهير، في محاولات تفتيت التلاحم الشعبي، وعزل الفئات التي عرف عنها الوقوف إلى جانب القوى العراقية الوطنية المناهضة للدكتاتورية، وأن هذه القوى خبرت مراوغة السلطة وأساليب الدجل الذي تتبعه.

ولكن ثمة سؤال يثار أحيانا، عن الحقوق التي حصل عليها الكورد الفيليين، وبكل الأسى لم تزل أعداد كبيرة منهم لم تستعيد جنسيتها ولا أقرت السلطة الجديدة لها بمواطنتها، ولم تزل أعداد كبيرة منها مطالبة بشهادة الجنسية وهي السيف المسموم المسلط على رقاب العراقيين، ولم تزل السفارات العراقية تطالبهم بالمستمسكات التي سلبها منهم صدام وسلطته وأتلفها أو أخفاها، ولم تزل اموالهم المنقولة وغير المنقولة تدور في أروقة الدولة وترقد في طي أوصابير الروتين الحكومي، لم يزل شهداؤهم ينتظرون ان تقر لهم الحكومة ومجلس النواب بحقهم العراقي وبما يرتبه القانون والدستور لهم، ولم تزل أفواج من شبابهم المولودين خارج العراق دون سندات ودون سجلات تقيدهم، ولم تزل قضاياهم بانتظار من يعيد النظر في اعتبارهم وبالرغم من كل هذا فلم يزل البعض يسأل ربما لقلة معلومات عن تاريخ العراق وتضحيات العراق ونضال العراقيين من كل القوميات، ربما لعدم معرفة وإلمام بجوانب الحقوق التي ينبغي ان تكون منذ إقرار القانون الأساس للدولة العراقية في العام ١٩٢٥ وليس بعد ٨٠ سنة عن ماذا تحقق للكورد الفيليين؟

الفهرس

5	مقدمة
19	الفصل الأول - الكورد الفيليين
67	الفصل الثاني - المسؤولية القانونية في قضية الكورد الفيليين
113	الفصل الثالث - أين صارت حقوق الكورد الفيليين؟